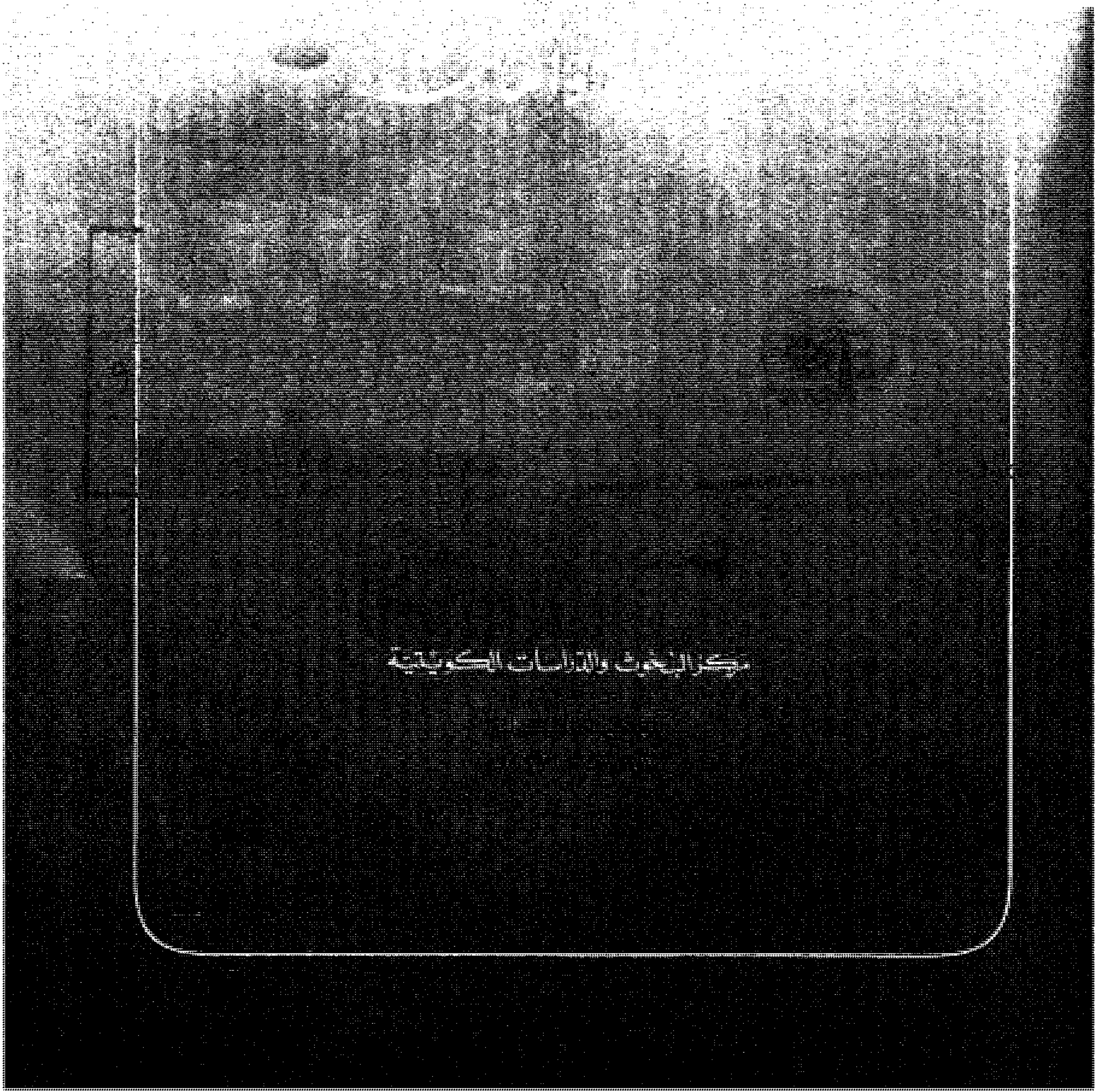
العدوان العراقي على الكويت



بسم الله الرحمن الرحيم

"من أرض الكويت وشعبها أشكر الدول التي هبت لمساعدتنا، والشعوب التي تألمت من أجلنا، والقادة الذين أخذتهم الحمية غيرة أن تعصف بالحق والعدل رياح البطش والهمجية.

وأشكر باسم كل كويتي الآلاف من الرجال والنساء الذين خاطروا بأرواحهم في الجو والبر والبحر دفاعاً عن بلد مسالم صغير، لقد أتوا يدافعون عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وحاربوا لكي تكون كل الدول آمنة في المستقبل ولكي يعم السلام في العالم"

جابر الأحمد الصباح

الدورة السادسة والأربعون للأمم المتحدة - نيويورك

سبتمبر ١٩٩١م

تصدير

تعرض الصفحات التالية لجانبين من جوانب العدوان العراقي على الكويت:

- الأول: هو الحقيقة التي حاول النظام العراقي أن يشكك فيها من خلال استغلال معلومات خاطئة مجتزئة من السياق التاريخي العام، إذ حاول أن يخلق من ذلك قضية، ويبني عليها ادعاءات باطلة.. غير أن حبل الباطل قصير، والحقيقة لا بد أن تنجلي أمام الوثائق والأسانيد التي تؤكد الكيان المتميز للكويت منذ نشأتها في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي.

وفي هذا الإطار، أجده من الواجب علي، بل من الأمانة، أن أسجل هنا «شهادة» من خلال ما قمت به، وما لمسته، شخصياً، من أن العدوان على الكويت والطمع فيها بل والحقد عليها، ليس وليد حدث معين، بل كان نية مبيتة طوال الوقت، ينطوي عليها قلب صدام حسين. وقصة ذلك، أنه في فبراير من عام ١٩٧٥م عهد إلى صاحب السمو الأمير، الشيخ جابر الأحمد، وكان وقتها ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء، أن أقابل صدام حسين، في محاولة جديدة تضاف إلى محاولات كثيرة قبلها وبعدها قامت بها الكويت بغية ترسيم الحدود بينها وبين العراق في ظلال المعاني الأخوية والروابط القومية، خاصة وأن الإعلام العراقي في ذلك الوقت (١٩٧٥م) كان يملأ الدنيا بكل الشعارات المتعلقة بالأخوة العربية والمصلحة القومية. وتوجهت إلى العراق، وقابلت «صدام حسين»، فماذا وجدت؟

لقد كان كل ما طرحه شروطاً «تعجيزية» تماماً، لا يقبل بها كويتي واحد، لأنها تمس حقيقة الكويت وجوداً وحدوداً، وهي نفس الشروط التي يجدها قارىء هذا الكتاب، المطالبة بموقع استراتيجي في جزيرة بوبيان، واعتبار وربة جزيرة عراقية!

وفي ثنايا الحديث جانب آخر، تكشفه كل عبارة قالها لي صدام حسين وكل إشارة بدرت من يديه أو تعبيرات وجهه. لقد كانت كل لحظة أستمع إليه فيها تشي بأن هنالك في نفس الرجل طمعاً مسعوراً في الكويت، وأن في قلبه حقداً يغلي عليها، للمستوى الذي وصلت إليه حضارياً وثقافياً وعمرانياً واجتماعياً واقتصادياً. لقد كان يعد وجودها «إدانة» لسياسته التخريبية في

العراق، التي جعلت من الشعب العراقي أتعس شعب عربي، مع أنه يملك أغنى مدخول عربي بترولي وزراعي.

شهادة أدلي بها، يجد القارىء طرفاً من وثائقها وهو يقرأ هذا الكتاب.

أما الجانب الثاني: فهو المأساة التي عاشتها الكويت سبعة أشهر كاملة، شهد فيها أهل الكويت ومن عاش معهم تحت الاحتلال البغيض على أيدي الغزاة ألوان الإهانة والنكال ما لم تعرفه بقعة على الأرض، فقد قدمت إلى الكويت قطعان متجردة من كل المشاعر الإنسانية تتلذذ بالقتل وانتهاك الحرمات والتمثيل بجثث القتلى، وعانت الكويت من فقدان الأمن والخوف من المجهول، وتحولت مؤسسات الدولة ومدارسها إلى معتقلات ومراكز للتعذيب، واختفى آلاف الأبرياء، واستشهد الكثيرون وما زال الباقي قيد الأسر. وكما استباحت هذه القوات حياة الإنسان وكرامته ومشاعره وحُرَمَه، فقد استباحت كل ما على أرض الكويت من أموال وأجهزة وأدوات ومكتبات وذخائر وموروثات تاريخية أو حضارية، سواء تحوزها الدولة أو يملكها أفراد، وراحت تُعْمِلُ السلب المنظم من خلال قوى مدربة يشرف عليها الجهاز الحاكم في العراق، أو السلب الهمجي الذي يقوم به كل عراقي تحت سطوة السلاح. وما لم يتم سلبه، تم تخريب أكثره.

وبعــد،،،

فهذا الكتاب هو خلاصة مركزة، قام بإعدادها نخبة من الأساتذة وأهل الاختصاص، تعاملوا مع الحقائق المجردة التي تنطق بها الوثائق وتقررها الوقائع، بل إن منهم من عايش الحدث الفظيع، وقاسى وطأة الحياة في ظل الاحتلال العراقي الأثيم.

فلهذه الصفوة التي أعدت هذا الكتاب، خالص الشكر والتقدير...

وللحقيقة والتاريخ نقدم هذه الوثيقة.

رئيس الموسوعة

الدكتور / عبد الرحمن عبد الله العوضي

تمهيد

يعد الغزو العراقي للكويت الذي حدث في الحادي عشر من شهر المحرم ١٤١١هـ الموافق الثاني من شهر أغسطس ١٩٩٠م من أعظم المحن التي نزلت بالأمة الإسلامية وبالعرب منها على وجه خاص، فلم يحدث من قبل منذ نشأة الدول الإسلامية بتكوينها الحديث أن غزت دولة إسلامية دولة إسلامية أخرى مجاورة لها بقصد احتلالها وضمها إليها كما فعل النظام العراقي بدولة الكويت. ولم يشهد التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية أن اجتاح بلد ما دولة مستقلة ذات سيادة، عضواً في الأمم المتحدة، وسعى إلى ضمها بالقوة، محاولاً محو اسمها وكيانها، وإزالة هويتها التي تحددها مؤسساتها وبنيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومن المؤسف أن يأتي هذا العدوان من جار ينتسب إلى العروبة والإسلام شدت الكويت أزره في جميع محنه اقتصادياً ومعنوياً، مما تمخض عن تضحيات كثيرة بذلتها الكويت في هذا السبيل. لقد كان العدوان العراقي على الكويت مثالاً حياً للجحود وعدم الوفاء، وأتاح الفرصة لأعداء الإسلام لتشويه صورة الإسلام والمسلمين أمام الرأي العام العالمي، وإظهار الإسلام وأهله بصورة من لا يحفظ العهود والمواثيق ولا يرعى حق الأخوة والجوار.

لقد ضرب النظام العراقي عرض الحائط بالعهود والمواثيق التي كان يرتبط بها مع الكويت ضمن إطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة وسائر المنظمات الإقليمية والعالمية، وتناقض مع خطابه السياسي الذي كان يردده قبل العدوان عن التضامن والأمن العربي المشترك والمصالح العربية العليا ونبذ استخدام القوة في حل المنازعات بين الأشقاء أو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفضلاً عن ذلك فلم يكن العدوان العراقي على الكويت نزاعاً على جزء من الأرض، بل كان خطة مبيتة للاحتلال السافر والسطو المسلح على دولة بكاملها، احتل أراضيها وصادر ثروات أهلها، دون الالتفات إلى حرمة الدماء والأموال، متوهماً بذلك أنه يستطيع إبادة شعب وإزالة حضارة وإلغاء تاريخ، ساعياً إلى وضع العالم أمام واقع جديد، مخالفاً بذلك كل المبادىء والقيم الإسلامية. والحق أن المحنة التي

أصابت الكويت لم يقتصر أثرها على الشعب الكويتي فحسب، بل جاوزت ذلك لتصيب شعوباً أخرى، وكان من شأنها زعزعة الاستقرار في العالم بصورة عامة وفي منطقة الخليج بصفة خاصة.

ولعل ما يثير الانتباه أن النظام العراقي لم يجد مبرراً يستند إليه في عدوانه على الكويت بعد أن فشلت محاولاته في الادعاءات التي روجها بأنه قام بالغزو استجابة لنداءات وجهت إليه من قبل ثورة داخلية أطاحت بالنظام السياسي القائم في الكويت، وقام من أجل ذلك باصطناع ما أسماه بالحكومة الكويتية «الحرة» ثم عاد ليبرر تصرفاته بتحرير فلسطين، أو إعادة توزيع ثروات الأمم، ولم تكن تلك الادعاءات إلا غطاء يخفي وراءه نزوة الطمع والمغامرة وخاصة ما ارتبط بتلك الادعاءات من عدم الاعتراف بالحدود السياسية، غير مدرك ما يترتب على ذلك من انهيار في العلاقات بين الأمم. ومن المعروف أن الحدود السياسية قد خططت بين كثير من البلدان العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد تكرست تلك الحدود واكتسبت شرعيتها وقدسيتها حين قدر للدول العربية أن تحصل على استقلالها داخل الكيانات الإقليمية التي رسمت لها، ومن ثم أصبحت الدعوة لإعادة تصحيح الخريطة السياسية أمراً يتعارض مع النظام الدولي. وعلى الرغم من التسليم بتلك الحقيقة فقد دأب العراق في مناسبات عديدة على انتهاك الحدود السياسية للكويت بزعم أن تلك الحدود قد رسمها الاستعمار البريطاني، دون إدراك أن حدوده السياسية قد تشكلت بدورها خلال فترة الانتداب البريطاني، وأن مبدأ انتهاك الحدود السياسية إذا ما أصبح مبدأ عاماً قد يكون من شأنه تغيير خريطة العالم العربي بل وخريطة العالم بأسره، وما يترتب على ذلك بالقطع من إثارة الحروب والفوضى بين الدول. والأخطر من ذلك أن حدود العراق نفسه ستتغير وسوف يكون معرضاً لكي يفقد بعض أراضيه لصالح إيران ولحساب تركيا أو سوريا، خاصة وأن الموصل كان يعتبر تاريخياً جزءاً من بلاد الشام. وبالتالي فإن الدعوة التي أطلقها العراق بعدم شرعية الحدود القائمة قد تنقلب عليه وتعرض أمنه للخطر، فضلاً عن أن مسألة الدعاوي السياسية والتاريخية مسألة انتهى وقتها وزمانها وأصبحت لا تستقيم مع المفاهيم الدولية المعاصرة، وهي تتناقض أيضاً مع المفاهيم الإسلامية لما سيترتب عليها من إفساد العلاقات بين الدول والشعوب، في حين كان من الأجدى التأكيد على المصالح المشتركة ومراعاة حسن الجوار دون السعي وراء نزعات إقليمية أو الانطلاق لتحقيق نظريات بالية خاصة بالضم أو التسلط دون اعتبار لحرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

وعلى الرغم من أن التاريخ العربي الإسلامي فيه الكثير مما يمكن أن يستثمر إيجابياً من أجل تحقيق الوحدة الإسلامية فإنه للأسف قد أسيء استخدامه من قبل النظام العراقي من أجل التوسع وتدعيم المطالب الإقليمية تحت شعارات إسلامية أو وحدوية غير صادقة.

وإذا كانت مسألة عدم شرعية «الحدود السياسية» تشكل منطقاً مرفوضاً من أساسه، فلا يقل عنها إثارة مسألة «الحقوق التاريخية»، خاصة وأن هذا المصطلح غير واضح الدلالة لعدم تحديد المقصود بتلك «الحقوق»، هل هي حقوق عرقية أو لغوية أو أنها تعني التاريخ المشترك أو الوحدة الجغرافية أو النفوذ الإداري في إطار وحدة سياسية كانت قائمة؟ وربما يزداد الأمر تعقيداً حين لا نجد حداً للبعد التاريخي الذي يفترض أن يتخذ أساساً لإعادة رسم الحدود، كما لا يوجد في الوقت نفسه تحديد للمعايير الطبيعية والبشرية. ومع ذلك فلو طبقنا أحد تلك المعايير أو بعضاً منها على أية دولة ولتكن دولة العراق ذاتها لتغيرت صورتها الحالية تماماً، سواء من حيث اتخاذ الأصول العرقية والحضارية لعناصر سكانها، أو المظاهر الجغرافية والطبيعية، أو الأبعاد التاريخية والسياسية.

وأخيراً وهو الأهم: ما الموقف من ادعاء «حقوق تاريخية» بين حدود سياسية قائمة ودول معترف بها؟ هل يتعين رفض ذلك الواقع؟ وماذا ستكون عليه صورة العالم آنذاك!

وفي الصفحات التالية، تقدم موسوعة العالم الإسلامي ـ التي ما كان من الممكن أن تصدر دون تناول لأزمة العدوان العراقي على الكويت ـ لحقاً يتناول الأبعاد التاريخية للأزمة ثم مقدمات العدوان العراقي ومراحله، ودور العالم العربي والإسلامي في مراحل تطور الأزمة، وتفنيد الدعاوي المجافية للحق والحقيقة التي استند إليها العراق في تبرير عدوانه الغاشم، وتحديه السافر للشرعية الدولية ولشريعة الإسلام، كما يستعرض الأضرار الجسيمة التي نجمت عن هذا العدوان وألحقت أضراراً بالغة ليس بالكويت وحدها بل وبالعالم العربي والإسلامي، سواء كانت هذه الأضرار بيئية أو اقتصادية أو ديموجرافية أو سياسية، ذات طابع محلي أو إقليمي أو دولي، مع محاولة لحصر الأضرار التي أصابت مجالات الحياة المختلفة الاقتصادية والثقافية والفنية، وكذلك الأساليب اللاإنسانية التي اتبعها النظام العراقي والتي تجافي قيم ديننا الإسلامي السمح الحنيف، وتتنافى مع قيم مجتمعنا الإسلامي الذي لا يمكن أن يرتضي إفلات المعتدي الغاصب من العقاب، وهو ما يمكن أن يتم من خلال محاكمة إسلامية لما اقترفه من آثام في حق الشعبين الكويتي والعراقي.

ولا يسعنا بعد تحرير الكويت وانتصار الحق وتطهير الكويت من المعتدي الأثيم إلا أن تهيج بنا الذكرى إلى فجر الثاني من أغسطس الحزين، الذي حمل فيه الأثير صوت صاحب السمو أمير دولة الكويت عبر إذاعة الكويت وهو يطالب شعبه بالصمود والتصدي في وجه الغزوة الهمجية قائلاً: «... بأنه إذا كان هذا العدوان قد تمكن من احتلال أرضنا فإنه لن يتمكن أبداً من

احتلال عزيمتنا، وإذا كان المعتدون قد استولوا على مرافقنا ومنشآتنا العامة، فإنهم لن يستطيعوا أبداً الاستيلاء على إرادتنا، فعزيمتنا وإرادتنا هما عزيمة وإرادة آبائنا وأجدادنا الذين واجهوا أعتى التحديات، فلم تلن لهم قناة، ولم يخضعوا لأي عدوان... الكويت اليوم هي كويت الأمس: أرض العزة والكرامة، بلد الرجال ومنبت الأبطال، لم تطأطىء رأسها للغزاة، ولا خفضت جبينها للمعتدين، وسيشهد التاريخ أن الكويت مرت بمحن كثيرة وآلام جسيمة، وتعرضت لاعتداءات وغزوات متعددة على مر الزمن، ولكن بصمود الكويتيين وعزيمتهم وإيمانهم بقيت الكويت حرة أبية، مرفوعة الراية، عزيزة الجانب، طاهرة التراب، شامخة الكرامة».

وقد تحققت النبوءة، كما تحققت إرادة الصمود، وتحررت الكويت.

المشرفة العامة على الموسوعة

مريم عبد الكريم العوضي

الفصل الأوّل

الكويت... حقيقة تاريخية

الكويت...
حقيقة تاريخية

إن الادعاءات التاريخية التي أثارها العراق وعمد إلى استغلالها إبان عدوانه الأخير على الكويت وإن كان يسهل أن تساق استجابة لغايات أو أطماع خاصة فإنها لا تستند بالقطع في التاريخ أو في الجغرافيا إلى أي سند علمي. ومع ذلك فقد صدرت مجموعة من الكتابات التاريخية التي وضعها أساتذة عراقيون حملت عناوين تتفق مع سياسة النظام وتوجهاته، تعمد واضعوها التجني على الحقائق التاريخية والإمعان في «تأصيل» ادعاءات واهية، وذلك بالرجوع إلى عصور تاريخية قديمة وإلى عصور الدول الإسلامية المتعاقبة. وغني عن البيان أن ما عمد إليه هؤلاء هو مجرد افتعال، لأن العراق لم يكن له كيان خاص في تلك الحقب التاريخية البعيدة، كما أن الكويت لم تكن قد نشأت بعد. ولعل أبسط ما يتناقض مع ما ذهب إليه هؤلاء أن الحقائق المستمدة من التاريخ تؤكد بأن الأرض التي قدمت عليها الكويت كانت في التاريخ القديم أكثر عروبة من بلاد الرافدين التي كانت موئلاً لعناصر غير عربية، أرمينية وأشورية ونبطية وكردية وغيرها. وإذا كانت الدعاوي التاريخية قد ارتكزت في العصور الحديثة على أن الكويت كانت تابعة لولاية البصرة العثمانية وأن الاستعمار البريطاني هو الذي فصلها عن تلك الولاية فإن أبسط ما يتناقض مع تلك الادعاءات أن الكويت كانت تتمتع بكيان متميز قبل ظهور العراق نفسه ككيان سياسي بما لا يقل عن قرنين من الزمان.

وعلى الرغم من أن الادعاءات العراقية تستند على أن الأراضي التي تشغلها الكويت كانت تدخل ضمن نطاق العراق فإن الدلائل التاريخية تنفي تلك المقولة من أساسها، فمن المعروف بداهة أن العراق لم يعرف الوحدة إلا في عهد متأخر إذ نشأت فيه العديد من الدويلات المتفرقة وغير المتكاملة في عصور متفرقة، ومن ثم كان العراق منذ تاريخه القديم «أرض الشقاق» رغم أن هذه المقولة لم تلتصق به إلا في أوائل العهد العربي الإسلامي، وقد يكون صحيحاً أن العراق عرف الوحدة حين قامت الخلافة العباسية في بغداد واتسع نطاقها، غير أن تلك الوحدة لم تستمر طويلاً إذ لم يلبث العراق أن تجزأ إلى العديد من الإمارات المغولية والفارسية والتركمانية على أثر سقوط الدولة العباسية في أيدي المغول ٦٥٦هـ ــ ١٢٥٨م، وأصبح أكثر ارتباطاً بالكتلة المغولية

الفارسية، واستمر وضعه على ذلك حتى نجح العثمانيون خلال النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي في توحيده عقب سيطرتهم على شمال العراق عام ١٥١٤م ثم على بغداد عام ١٥٣٤م وأخيراً على البصرة عام ١٥٤٦م، وإن ظلت الصراعات قائمة بين العثمانيين وبين الدول الفارسية المتعاقبة متخذة من بغداد والبصرة بصفة خاصة مسرحاً لها. وقد ظل العراق على ميراثه القديم من التفكك الذي عقده فيما بعد قيام قومية كردية في الشمال إضافة إلى الخلافات المذهبية.

وتأكيداً لما ذهبنا إليه نتناول فيما يلي مجموعة من القضايا التي تقرر الكيان المتميز للكويت ضمن إقليم الجزيرة العربية، وفشل كل المحاولات الرامية إلى الهيمنة عليها من قبل القوى الأخرى، مع بيان الاتفاقيات التي اعترفت العراق بموجبها بالحدود الدولية مع الكويت بما يدحض الادعاءات العراقية المزعومة.

أولاً

ارتباط الكويت إقليمياً وديموجرافياً بالجزيرة العربية

على الرغم من أن الكويت لم تظهر ككيان متميز خاص بها ولم تعرف باسمها هذا إلا منذ أوائل القرن الثامن عشر الميلادي فإن الأراضي التي قامت عليها ارتبطت على مدى التاريخ ارتباطاً وثيقاً بالجزيرة العربية من الناحيتين الإقليمية والديموجرافية. إذ يرتبط سكان الكويت بشكل وثيق ومستمر من الناحية العائلية والقبلية بالأسر والقبائل العربية المنتشرة في مختلف أرجاء شبه الجزيرة العربية، ويلاحظ ذلك في التشابه الكبير في الأسماء بين الكويت وبين الدول الواقعة ضمن الجزيرة العربية، وبشكل لا يقبل المقارنة مع أسر العراق وقبائلها. كما أن المصنفات الجغرافية العربية الإسلامية عند تناولها لأقاليم الجزيرة العربية قد نصت على ارتباط الكثير من المواضع التاريخية في الكويت بإقليم الجزيرة العربية، ومثال ذلك كاظمة والروضتين بل وسفوان الواقعة على الحدود الكويتية العراقية في الوقت الحاضر.

وفي إطار الوحدة السياسية والدينية التي تحققت للمسلمين بفتح العراق في صدر الإسلام كانت الأراضي التي نشأت عليها الكويت فيما بعد جزءاً من إقليم البحرين بمعناه الجغرافي الواسع، ولم تكن على الإطلاق جزءاً من إقليم البصرة حتى في الوقت الذي قامت فيه الخلافة العباسية في بغداد.

وقد يكون من المناسب الرجوع إلى التحديدات التي أوردها المصنفون المسلمون فيما يتعلق بالعراق والجزيرة العربية لمعرفة وضعية الرقعة التي قامت عليها الكويت من حيث تحديد تبعيتها في العصور الإسلامية. وعلى الرغم من أن المصنفات الإسلامية وكتب التراث لم تكن تعني كثيراً بتحديد الفواصل بين الأقاليم الإسلامية، فإنها اصطلحت على تسمية العراق بأرض السواد؛ لأن جل أراضيه كانت مستغلة زراعياً، وكان يعد إقليماً متميزاً عن تلك الأقاليم التي كانت تنقسم إليها منطقة الخليج والجزيرة العربية، وطبقاً لما ورد في تلك المصنفات كانت حدوده الجنوبية أبعد ما تكون عن الأراضي التي تقوم عليها الكويت حالياً؛ إذ كانت هذه الأراضي تدخل ضمن نطاق أقاليم الجزيرة العربية التي ميزها المصنفون المسلمون عن أرض العراق. ومن دراسة ما جاء في تلك المصنفات يتضح أن نهر الفرات كان هو الحد الفاصل بين جزيرة العرب من ناحية وكل من سواد العراق والجزيرة الفراتية من ناحية أخرى.

ومن الواضح أن المصنفين المسلمين لم يكتفوا بالتحديد الجغرافي وإنما أخذوا إلى جانب ذلك بالمعايير البشرية والاجتماعية ومن بينها الفرق الواضح بين نمطي البداوة والاستقرار الحضري والريفي، وما يترتب على ذلك من فوارق واضحة في الحرفة والنشاط الاقتصادي والنظم الاجتماعية المختلفة ما بين قبائل البادية من ناحية ونظم الحكم والاستقرار من ناحية أخرى. كما أخذ المصنفون المسلمون بالإضافة إلى ذلك بالبعد التاريخي والسياسي من حيث اعتبار جزيرة العرب هي مهد العرب وموطنهم الأصلي ومنطقة سيادتهم التي لم يخضعوا فيها لسلطان الفرس أو الروم. وتأسيساً على ما ذكره المصنفون المسلمون لم يكن للعراق مراكز استقرار بشرية على الأطراف الشمالية للخليج، إذ إن كل ما يلي البصرة جنوباً كان من أراضي الجزيرة العربية.

ولن يتسع المجال أمامنا لمناقشة مزيد من الادعاءات العراقية التي ترجع إلى حقب تاريخية بعيدة حتى لا نحيد عن موضوعنا الرئيسي، فالادعاءات التاريخية للعراق ترتكز في الدرجة الأولى على وضعية الكويت خلال العهد العثماني وعليه سيكون من المناسب أن نعرض لعلاقة الكويت بالدولة العثمانية وبصفة أكثر تحديداً بالعراق العثماني وذلك منذ نشأة الكويت في العقد الأول من القرن الثامن عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، وما أعقبها من زوال الدولة العثمانية واختفائها من الوجود. ونظراً لطول تلك الفترة فإنه يمكن تقسيمها إلى مرحلتين على النحو التالي:

المرحلة الأولى : وضعية الكويت في ظل السيادة العثمانية على العراق والساحل الشرقي للجزيرة العربية حتى عام ١٨٧١م.

المرحلة الثانية : الكويت منذ حملة مدحت باشا على الاحساء في عام ١٨٧١م حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م.

ولعل أهم ما يتضح للباحث في دراسته للمرحلة الأولى أن الدولة العثمانية بدأت علاقتها بالخليج العربي وسواحل شرق الجزيرة العربية منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وكان ذلك على أثر نجاح العثمانيين في فتح بغداد عام ١٥٣٤م، والسيطرة على البصرة عام ١٥٤٦م والتي اتخذوا منها قاعدة برية إلى جانب قاعدة السويس لمواجهة النفوذ البرتغالي الذي كان متركزاً في قواعده الرئيسية في مسقط وهرمز والبحرين، وذلك منذ السنوات الأولى من ذلك القرن.

ومما لا شك فيه أن العثمانيين وجدوا تجاوباً كبيراً من عرب الخليج للاحتماء بزعامتهم الإسلامية ضد البرتغاليين. وعلى الرغم من الصراع العنيف الذي قام بين العثمانيين والبرتغاليين فقد عجز العثمانيون عن الاستمرار في المواجهة؛ إذ لم تكن لهم نفس الكفاءة البحرية التي كانت للبرتغاليين فضلاً عن أن الدولة العثمانية لم تلبث أن انشغلت في صراعاتها ضد الدولة الصفوية. ورغم انهيار النفوذ البرتغالي في الخليج بعد سقوط قلاعهم الحصينة في هرمز على يد الفرس والإنجليز في عام ١٦٢٢م، وفي مسقط على أيدي اليعاربة في عام ١٦٥٠م، فإن الدولة العثمانية لم تراودها في ذلك الحين فكرة تدعيم سيطرتها ومن ثم أصبح المجال مفتوحاً أمام القوى العربية لكي ترث ما كان للبرتغاليين من نفوذ، ويبدو أن الدولة العثمانية قد اعترفت بخروج مناطق الخليج وشرق الجزيرة العربية من سيطرتها الفعلية، يؤكد ذلك أن الوثائق العثمانية كانت تطلق على تلك المناطق «أرض القبائل» (Slot, The Origins of Kuwait p. 10) وفضلاً عن ذلك، فقد أكدت كثير من الخرائط الأوروبية على تلك الحقيقة حيث أشارت تلك الخرائط التي ترجع إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى خروج تلك الأراضي؛ ومن بينها الأراضي التي ستقوم عليها امارة الكويت، عن حدود العراق العثماني. ولم يتعد نفوذ العثمانيين في جنوب العراق أبعد من أسوار مدينة البصرة.

وفي تلك الظروف المواتية التي تميزت بالانهيار الواضح في النفوذ العثماني تمكنت أسرة بني خالد من الإطاحة بما تبقى للعثمانيين من نفوذ في الإحساء والقطيف، وساعد شيوخ بني خالد على ذلك عجز الدولة العثمانية عن مساندة ولاتها في الإحساء أو إمدادهم بحاميات عسكرية كافية، ومن ثم فقد أتيحت الفرصة لأحد أولئك الشيوخ، وهو براك بن غرير، فطرد الباشا العثماني، وتمكن من إعلان نفسه حاكماً على الإحساء والقطيف في عام ١٦٧٠م. ولم يلبث أن امتد نفوذ بني خالد من قطر جنوبا حتى وصل إلى مشارف البصرة شمالا.

نشأة الكويت:

ظهر اسم الكويت منذ القرن السابع عشر الميلادي في الخرائط الأوروبية تحت اسم القرين (Grane)، وهو تصغير «قرن»، أي الجبل الصغير في لغة العرب. وربما قصد به المرتفع الذي نمت حوله مدينة الكويت، وهو مرتفع (بهيته) الذي شيد قصر السيف بالقرب منه.

ولعل الرحالة الدنماركي كارستن نيبور (Neibuhr) أول من استخدم اسم الكويت فيما دونه عن رحلاته في الجزيرة العربية بين عامي ١٧٦٣م و١٧٦٥م. وقد شاع عن أصل كلمة الكويت أنها تصغير الكوت أي الحصن الصغير، غير أن هذا مخالف للحقيقة، فقد أطلق سكان الكويت على هذه المنطقة اسم الكويت لشبهها بعاصمة بني خالد في الإحساء وهي (الكوت)، والذين امتد نفوذهم إلى أطراف البصرة، ويؤكد ذلك وثيقة عثمانية ممثلة في رحلة قام بها السيد مرتضى بن علوان سنة ١١٢١هـ ـ ١٧٠٩م، حيث ذكر أن «الكويت، بالتصغير: بلد لا بأس بها تشابه الحسا إلا أنه دونها ولكن بعمارتها وأبراجها تشابهه... وهذه الكويت المذكورة اسمها القرين».

وتشير الروايات إلى أن آل صباح هم الذين أسسوا ذلك الكوت على الأرض التي أخذوها أو منحت لهم من بني خالد، وقد يتفق ما جاء في تلك الروايات مع ما أورده المؤرخ الكويتي عبد العزيز الرشيد من أن الكويت كانت قبل نزول آل صباح فيها أرضاً فقيرة لا يسكنها إلا لفيف من البدو التابعين لآل عريعر شيوخ الإحساء، وأن أول من شاد بها البيوت الحجرية هم آل صباح الذين اتخذوها مقراً وسكناً.

هجرة العتوب واستقرارهم في الكويت:

لم تلبث الكويت التي ظهرت في بدايتها كقرية صغيرة شبيهة بالإحساء أن نمت وتطورت وبصفة خاصة حين استقرت بها قبائل العتوب إثر هجرتهم الكبيرة من أواسط الجزيرة العربية.

وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نحدد تحديداً قاطعاً بداية استقرارهم في الكويت إلا أن وثائق بومباي ترجع ذلك الاستقرار إلى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، وعلى وجه التحديد إلى عام ١٧١٦.

(Bombay Government Selection From the Records, Sketsh of the Arab Tribes of Ultoobea, by Francis Warden & others, p. 361 ff).

وتذكر الروايات المحلية أن آل صباح والقبائل التي نزحت معهم ومن بينها آل خليفة

والجلاهمة والمعاودة وغيرهم، كانوا يشكلون تحالفاً قبلياً عرف بحلف العتوب، وقد نزح هؤلاء من المدار من مقاطعة الأفلاج في نجد، وتنتسب أغلب قبائل ذلك الحلف إلى قبيلة عنزة وهي من كبرى قبائل العرب وذلك وفقاً لرواية العتوب أنفسهم. وقد هاجرت تلك القبائل في أواخر القرن السابع عشر متجهة إلى الشرق جنوب سواحل الخليج.

وقد تعددت دوافع تلك الهجرة فقيل إنها حدثت بسبب الصراعات القبلية في داخل الجزيرة العربية أو بسبب القحط والجدب الشديدين اللذين اجتاحا وسط الجزيرة لسنوات متتاليات أو نتيجة للفراغ السياسي الذي ترتب على انهيار النفوذ البرتغالي الاحتكاري في الخليج عقب طردهم من مسقط على أيدي اليعاربة في عام ١٦٥٠م؛ مما شجع العرب على العودة إلى سواحل الخليج بعد أن انحسرت موجات هجرتهم خلال فترة الوجود العسكري البرتغالي التي استمرت لما يقرب من مائة وتسعين عاماً؛ ومن ثم فإن انهيار النفوذ البرتغالي في الخليج كان دافعاً للهجرات القبلية لكي تستأنف نشاطها، وقد أسهمت تلك الهجرات في تأسيس الكيانات السياسية في الخليج العربي منذ السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، وأسهم العتوب في تأسيس وحدتين سياسيتين، حين استقر آل صباح في حكم الكويت في عام ١٧٥٢م وآل خليفة في حكم البحرين في عام ١٧٨٣.

وقد استقر العتوب في بداية أمرهم في جنوب البصرة غير أن السلطات العثمانية أجبرتهم على النزوح عن أراضيها، فاستقروا في منطقة الكويت التي لم تكن بالقطع تحت التبعية العثمانية، وإلا لما سمحت لهم السلطات العثمانية بالاستقرار فيها.

ومن الثابت أن آل صباح وجماعتهم من العتوب حينما قدموا إلى الكويت وجدوا فراغاً سياسياً لا سلطة لأحد عليه إلا حكام بني خالد، ولا تفصح الروايات عما إذا كان العتوب قد استولوا على «الكوت» عنوة من بني خالد أو أن بني خالد قد منحوه لهم طواعية من أجل استقرارهم فيه وتعميره، وقد يكون ذلك مكافأة لهم على مساعدتهم لبني خالد خلال صراعهم ضد العثمانيين حتى تمكنوا من التخلص من النفوذ العثماني في الإحساء والقطيف.

وعلى الرغم من أن العتوب قد استقروا في كنف بني خالد إلا أن هؤلاء تركوا لهم تصريف شؤونهم بأنفسهم؛ ومن ثم بادر العتوب حين انتعشت الكويت وتزايد عدد سكانها إلى تقليد الحكم لأحد زعمائهم وهو الشيخ صباح بن جابر، ويرجح أن ذلك قد حدث حول منتصف القرن الثامن عشر وعلى وجه التحديد في عام ١٧٥٢م. وقد استقر في الحكم حتى وفاته في عام ١٧٦٢م على الأرجح.

ويقال إن سبب اختياره أنه كان لوالده الزعامة على قومه منذ أن كانوا في نجد. ويضيف عثمان بن سند البصري إلى ذلك قوله إنه «حين فوض خواصهم الأمر له شد أزرهم، وسد ثغرهم، ورأب صدعهم، فنما فرع الثروة في تلك البلاد».

وقد استطاع العتوب بزعامة آل صباح أن يحققوا انتعاشاً كبيراً للكويت، ويعزى ذلك إلى أن القوى المجاورة لهم كانت تعاني الكثير من عوامل الفوضى والاضطراب، فالحروب ظلت لا تهدأ بين فارس والدولة العثمانية، كما كانت نجد قبل تأسيس الامارة السعودية الأولى منقسمة على نفسها إلى العديد من المشيخات المتناثرة والمتصارعة، وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف المضطربة أن تلجأ الشركات الأوروبية التجارية إلى ميناء الكويت أو القرين للاستفادة من موقعه الجغرافي على الخليج، ومن مدخله إلى الطريق الصحراوي العظيم الذي يوصل بين الكويت وحلب، فضلاً عن أن نزعة شيوخه إلى الاستقلال كانت تغري الوكالات التجارية التابعة لتلك الشركات إلى التعامل معهم مباشرة.

آل صباح ينفردون بزعامة الكويت ١٧٦٦م:

شهد عام ١٧٦٦م هجرة آل خليفة، وتبعهم الجلاهمة إلى الزبارة في شبه جزيرة قطر. بيد أن ذلك لم يؤثر على وضع آل صباح الذين ظلوا محتفظين بزعامتهم واستقرارهم، كما أن الهجرات القادمة من شبه الجزيرة العربية ومن بعض مناطق الخليج عوضت الكويت عن النقص في عدد سكانها.

ومضى آل صباح يدفعون الكويت إلى مزيد من الثروة والازدهار ساعدهم على ذلك ميناء الكويت وموقعه الجغرافي الممتاز الذي حقق لهم الفوز على جميع منافسيهم في تجارة الخليج الأعلى، كما مكن الضعف الذي انتاب بني خالد نتيجة صراعاتهم الأسرية فضلاً عن الضربات المتتالية التي وجهت لهم من قبل السعوديين بين عامي ١٧٨٥م و١٧٩٥م إلى التعجيل بسقوطهم وبالتالي تخلص الكويت تماماً من نفوذهم.

غير أن الاعتراف الشكلي بالتبعية العثمانية لم يلبث أن استغله ولاة بغداد من أجل محاولة فرض نفوذهم على الكويت، ولما لم يكن في وسع أولئك الولاة فرض مطالبهم بالقوة فقد كان شيوخ الكويت يتجاهلون هذه المطالب تارة أو يرفضونها كلية تارة أخرى، أو يسكتون عليها إذا ما تربص بهم خطر من جهة أخرى، وفي جميع الأحوال لم يثبت أن الكويت كانت داخلة في نطاق التبعية العثمانية خلال تلك المرحلة التي نتحدث عنها، والتي تمتد خلال القرن الثامن عشر حتى العقد السابع من القرن التاسع عشر، فلم تشهد الكويت في تلك المرحلة أو ما أعقبها من

مراحل أخرى حاميات عثمانية ترابط بها، كما لم يحدث أن تدخل الباب العالي أو السلطات العثمانية، في البصرة أو بغداد في تقليد الحكم لأي حاكم من حكام آل الصباح، ولم يكن يمثل السلطة العثمانية مندوب داخل الكويت، ولم تكن هناك سلطة عثمانية تعوق حكام الكويت عن استقبال ممثلي الشركات الأجنبية وعقد الاتفاقيات التجارية معهم، ولم تشهد الكويت موظفين عثمانيين لإدارة شؤونها، كما لم تطبق القوانين أو الأنظمة العثمانية داخل أراضيها.

الكيان المتميز للكويت:

ويمكننا الاستدلال على أن الكويت استطاعت أن تحقق لنفسها كياناً ذاتياً مستقلاً ومتميزاً من تحليلنا لبعض الأحداث والوقائع التاريخية التي تؤكد صحة ذلك.

ولعل أول ما يلفت النظر، اعتماد الكويتيين على أنفسهم في حماية بلادهم وأموالهم وأرواحهم من الهجمات الكثيرة التي كانوا يتعرضون لها خاصة من قبائل بني كعب والمنتفق وغيرها التي كانت كثيراً ما تقوم بإغارات على الكويت، ولم يحدث للكويتيين أن تلقوا عوناً أو مساعدة من السلطات العثمانية في البصرة أو في بغداد لصد تلك الإغارات، وتحدثنا المصادر المحلية بصدد ذلك أن أهالي الكويت شيدوا في عام ١٧٦٠م وفي مدة وجيزة سوراً من الطين حول مدينتهم لحمايتها.

العلاقات الخارجية المبكرة للكويت:

أشار العديد من المصادر الأجنبية إلى أنه على الرغم من الفترة المبكرة التي ظهرت فيها الكويت فإن حكامها بدأوا يقيمون علاقات بينهم وبين القوى الأوروبية التي أصبحت مجاورة لهم. ولعل مما يلفت النظر بصدد ذلك أن الوكالات التجارية الأوروبية العاملة في البصرة كانت تنظر دائماً للكويت باعتبارها خارج نطاق التبعية العثمانية.

وقد بدأت العلاقات الخارجية المبكرة للكويت منذ قيام المستعمرة الهولندية في جزيرة خرج في عام ١٧٥٢م، حيث ارتبط حاكم تلك المستعمرة البارون كيفهاوزن (Kuiphausen) بعلاقات وثيقة مع شيخ الكويت كما أخذت السفن الهولندية تتردد على مينائها. وطلب كيفهاوزن في عام ١٧٥٦م من رؤسائه في شركة الهند الشرقية الهولندية إقامة علاقات مباشرة مع شيخ الكويت الذي أثنى عليه وعلى حسن معاملته للسفن المارة بمدينته. غير أن أهم ما يلفت النظر في تقرير كيفهاوزن ما أشار فيه إلى توسطه لدى شيخ الكويت، أو شيخ القرين لتدبير سفر مجموعة من الإنجليز إلى حلب عبر طريق الكويت الصحراوي، ويتضح من ذلك أن شيخ القرين كان في

وضـع يجعله يتعامل معاملة مستقلة مـع حاكم المستعمرة الهولندية وأنه كان قادراً على فرض شروطه (Slot, The Origins of Kuwait, p. 93).

الكويت كانت ملجأ للثائرين ضد السلطات العثمانية:

الكيان المتميز الذي كانت تتمتـع به الكويت وعدم تبعيتها للسلطات العثمانية في العراق ساعد على اتخاذها ملجأ من قبل الثائرين على تلك السلطات. ففي عام ١٧٨٧م لجأ كل من الشيـخ ثويني شيـخ المنتفق ومصطفى آغا الكردي متسلم البصرة إلى الشيـخ عبد الله الصباح حاكم الكويت وكان ذلك على أثر فشل تمردهما ضد سليمان باشا الوالي العثماني ـ المملوكي في بغداد، وقد بادر سليمان باشا بتجهيز قوة كبيرة سيرها إلى البصرة للقضاء على حركة التمرد هذه، وفي الطريق من بغداد إلى البصرة اشتبكت قوات الباشا مـع قبائل المنتفق التي كان يقودها الشيـخ ثويني وهزمتها هزيمة ساحقة، وحينذاك أيقن مصطفى آغا أنه لا قدرة له على مواجهة قوات الباشا فترك البصرة هارباً إلى الكويت مـع الشيـخ ثويني مستنجدين بحاكمها.

ويهمنا من تلك الحادثة أن شيـخ الكويت رفض تسليم من لجأوا إليه إلى والي بغداد لعقابهم. وقد حاول الوالي الاستعانة بالسيد صمويل مانيستي (Manesty) المسؤول عن الوكالة التجارية البريطانية في البصرة لمساعدته في الحملة التي كان يعتزم القيام بها ضد شيـخ الكويت، غير أن العلاقات الودية التي كانت قائمة بين الشيـخ عبد الله وبين المسؤولين في وكالة البصرة كانت سبباً في أن بادر مانيستي بتوجيه رسالة إلى الشيـخ عبد الله يخبره فيها أن الوالي ينوي الهجوم على الكويت إذا رفض تسليم اللاجئين. وقد أجاب شيـخ الكويت على تلك الرسالة، بأنه يدين للمستر مانيستي بهذه المعلومات غير أن الموقف يتلخص في نظره في أنه لا يستفيد أية فائدة من مقام مصطفى آغا في بلاده، ولكن إخراجه من الكويت لا يتماشى مـع التقاليد العربية التي تلزم حمايته لأي إنسان يستجير به، ومن العار التخلي عنه أو تسليمه إلى أعدائه، ولا داعي للباشا أن يتخوف من أن يشن اللاجئون هجوماً على البصرة ما داموا في الكويت متمتعين بحمايته. وعلى الرغم من الصيغة الهادئة التي صيغت بها تلك الرسالة إلا أن إصرار الشيـخ كان واضحاً في حرصه على حماية من لجأوا إليه حتى ولو أدى الأمر إلى قتال الباشا في سبيل حماية ضيوفه إذا لم يكن هناك سبيل آخر غير الحرب (أنظر الرسائل المتبادلة بين صمويل مانيستي والشيـخ عبد الله في تاريـخ الكويت لأحمد مصطفى أبو حاتم، القسم الثاني ص ١٩ وما بعدها) ومن الطريف أنه رغم توتر الموقف بين شيـخ الكويت وباشا بغداد، إلا أن الباشا أعرب عن سعادته في أن يكون على مقربة منه حاكم في مثل تلك الطباع الحميدة التي يتحلى بها شيـخ

الكويت ــ وعلى أية حال فقد انتهت الأزمة حين أوعز الشيخ عبد الله لمتسلم البصرة وأتباعه بالرحيل إلى نجد بالأموال التي نقلوها من البصرة برفقة قافلة كانت متأهبة للسفر إلى هناك.

وليس من شك في أن رفض حاكم الكويت الامتثال لرغبة والي بغداد في تسليم من لجأوا إليه إنما يدل دلالة واضحة على أن الكويت كان لها كيان متميز وصل بها إلى تحدي السلطات العثمانية المجاورة لها. ومما يذكر أنه قد تكررت حوادث مماثلة حين لجأ أحد شيوخ بني كعب في إقليم عربستان إلى الكويت عقب احتلال العثمانيين لمدينة المحمرة في عام ١٨٣٧م، ورفض شيخ الكويت تسليمه إلى السلطات العثمانية على الرغم من أن العلاقات لم تكن على ما يرام بينه وبين قبيلة بني كعب.

انتقال الوكالة البريطانية من البصرة إلى الكويت:

يؤكد الانتقال المتكرر للوكالة البريطانية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية من البصرة إلى الكويت، أن الكويت كانت تحتفظ دوماً بكيانها المستقل عن الدولة العثمانية.

كانت المرة الأولى التي انتقلت فيها الوكالة إلى الكويت عام ١٧٩٣م واستمرت بها حتى عام ١٧٩٥م، وكان ذلك على أثر خلاف وقع بين المستر مانيستي ومساعديه هارفورد جونز وجون رينو مع السلطات العثمانية مما جعلهم يتخذون قرارهم بنقل الوكالة من البصرة إلى الكويت كإجراء تأديبي لتلك السلطات، وتكرر نقل الوكالة في مناسبات أخرى بين عامي ١٨٢١م و١٨٢٢م ويرجع سبب الانتقال الأخير إلى أن الجو السياسي في بغداد والبصرة كان مهيأ لعداء سافر بين الوالي المملوكي داود باشا ١٨١٦م ــ ١٨٣١م وبين الإنجليز؛ إذ تعمد الوالي إهمال نصوص الفرمانات العثمانية المتعلقة بالامتيازات الأجنبية، وحين استفحل الخلاف بينه وبين المستر ريش (J.C.Rich) الممثل السياسي بدار الاعتماد البريطاني في بغداد قام داود باشا بمحاصرة المعتمدية في مارس ١٨٢١م، وعلى أثر ذلك أصدر المستر ريش أوامره للكابتن تيلور (Tylor) المسؤول عن الوكالة التجارية البريطانية في البصرة بإغلاقها والانتقال بها إلى الكويت.

وطبقاً لما جاء في تقارير شركة الهند الشرقية البريطانية، أن الكابتن تيلور انتقل بالوكالة إلى جزيرة بالكويت لم تحدد تحديداً قاطعاً وإن ظن أنها جزيرة فيلكا، ولم يرجع إلى البصرة إلا بعد أن أذعن داود باشا لمطالب الإنجليز. ولعل أبسط ما يقال بصدد ذلك إنه لم تكن هناك تبعية عثمانية نافذة على الكويت التي لم تكن بأية حال من الأحوال خاضعة لنفوذ باشا بغداد أو متسلم البصرة وإلا لكان بمقدور أي منهما تضييق الخناق على الوكالة البريطانية حتى بعد انتقالها إلى الكويت.

التوازن في علاقات الكويت بالقوى المجاورة لها:

المتتبع لعلاقة الكويت بالقوى المجاورة لها منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر يلحظ الكثير من المتغيرات السياسية التي أثرت على تلك العلاقة.

من أبرز تلك التغيرات نجاح السعوديين في عام ١٧٩٥م من اجتياح الإحساء وقضائهم على نفوذ بني خالد، يضاف إلى ذلك ظهور سلطة الدولة العثمانية قوية في العراق بعد أن نجح العثمانيون في القضاء على النظام المملوكي في العراق وتخلصهم من داود باشا، آخر أولئك المماليك، وأكثرهم نفوذاً. هذا إلى جانب تزايد النفوذ الإنجليزي الذي أخذ يزحف من مسقط إلى الساحل الجنوبي للخليج ونجاح الإنجليز في توقيع معاهدة الصلح العامة في عام ١٨٢٠م مع شيوخ ورؤساء الساحل، ثم ما تبعها من فرض معاهدات المدينة البحرية.

في ظل تلك المتغيرات كان على حكام الكويت أن يوازنوا علاقاتهم بتلك القوى ولا سيما العثمانيين من ناحية والإنجليز من ناحية ثانية. وقدر للشيخ جابر الصباح ١٨١٥م ـ ١٨٥٩م أن يواجه تلك التحديات الجديدة. وقد أثبت أنه كان على قدر كبير من الكفاءة وبعد النظر في التعامل مع تلك المتغيرات السياسية بما يحفظ للكويت كيانها. فحين أحس أن هناك ضغطاً من قبل الإنجليز يرمي إلى بسط نفوذهم على الكويت كدفعها إلى الارتباط بالمعاهدة المذكورة ورفع راية ساحل الصلح البحري بادر في عام ١٨٢٩م برفع الراية العثمانية احتماء بزعامة الدولة العثمانية الإسلامية فضلاً عن تحقيق ضمان للسفن الكويتية وهي تبحر حاملة الراية العثمانية لعدم وجود اعتراف بالرايات المحلية بالنسبة للقوى العربية التي لم تنضم إلى معاهدات الهدنة البحرية.

ولم يلبث أن اتجه الشيخ جابر اتجاهاً أبعد من ذلك لتوثيق علاقته بالعثمانيين حيث أشارت بعض المصادر بأنه كان يهدي إلى والي بغداد أربعين كيساً من الأرز وأربعمائة سباط من التمور، وأنه كان يتلقى في كل عام خلعة من الباب العالي تكريماً له.

وعلى الرغم مما أشار إليه لوريمر في «دليل الخليج» أن ذلك كان بمثابة اعتراف من جانب الشيخ بالنفوذ العثماني فإنه من الملاحظ أن هذه المواد العينية كانت بمثابة هدايا يرسلها من باب الصداقة والولاء الديني لخليفة المسلمين، بل إن كميات التمور التي أشار إليها لوريمر كانت تؤكد خضوع مناطق في جنوب البصرة لسلطة شيخ الكويت ونفوذه، ومن ناحية أخرى فليس هناك ما يثبت أن الكويت كانت تدفع ذلك الخراج بانتظام إذ إن حاجة الدولة العثمانية إلى مساعدة

سفن الكويت للدفاع عن شط العرب كانت تدفعها إلى التجاوز عن تلك المدفوعات بل وإلى أن تقوم على النقيض من ذلك بدفع مبالغ سنوية غير منتظمة لشيوخ الكويت مقابل حمايتهم لشط العرب وجنوب البصرة من الاعتداءات القبلية التي كانت تتعرض لها. ففي عام ١٨٣١م قدم الشيخ جابر مساندته لمتسلم البصرة حين تعرضت المدينة لهجمات من عشائر بني كعب اضطر على أثرها للفرار إلى الكويت حيث أنجده الشيخ جابر بعدة سفن مليئة بالرجال والذخيرة. وفي عام ١٨٣٦م قدم مساعدته للمرة الثانية لمتسلم البصرة للقضاء على تمرد أهالي الزبير حيث نجحت القوات الكويتية في حصار المدينة مما أدى إلى قمع ذلك التمرد.

وضعية الكويت المستقلة عن الدولة العثمانية كما تؤكدها الوثائق المصرية والبريطانية:

من الملاحظ أن الشيخ جابر عاصر تقدم القوات المصرية من أواسط الجزيرة العربية إلى سواحل الإحساء بقيادة خورشيد باشا في عام ١٨٣٨م. وقد أثبت الشيخ جابر أنه كان مدركاً لدخول عنصر جديد في سياسة الخليج يمكن الاعتماد عليه لمواجهة الضغوط العثمانية والضغوط الإنجليزية المتزايدة، ولعل ذلك يفسر لنا ما تؤكده الوثائق المصرية من شدة ترحيبه بتقدم القوات المصرية حتى أنه لم يعترض على وصول مندوب أرسله خورشيد باشا للإقامة في الكويت في عام ١٨٣٩م سرعان ما اتضح الهدف الحقيقي من إقامته وهو أن يكون جامعاً للأخبار والمعلومات المتعلقة بإمكانية نجاح خطة مصرية كانت تدبر في ذلك الحين للتقدم بطريق البر نحو البصرة وبغداد مما أضفى أهمية كبيرة على الكويت باعتبارها تقع على طريق تلك الحملة المرتقبة.

وتشير التقارير السرية الخاصة بالمقيمية البريطانية في الخليج وكذلك التقارير الخاصة بوزارة الخارجية البريطانية أن الهدف من تلك الحملة كان تطويق العراق العثماني من الجنوب بقوات من الإحساء وبمساندة من الكويت وبالقوات المصرية الموجودة في الشام من ناحية الشمال وكان ذلك أبان تأزم العلاقات بين محمد علي والسلطان العثماني خلال حروب الشام الثانية ١٨٣٨م ـ ١٨٤٠م.

ويمكننا أن نستخلص من دراستنا للوثائق المصرية والبريطانية المعاصرة العديد من الأدلة التي تؤكد الوضعية المستقلة للكويت عن الدولة العثمانية.

من بين تلك الدلائل ما تؤكده الوثائق المصرية من أن الشيخ جابر وضع سفن الكويت التي كانت مجهزة تجهيزاً طيباً لخدمة المتطلبات اللازمة للحملة المصرية، حيث قامت سفن الكويت بنقل شحنات من الذخيرة والعتاد من ميناء الحديدة على الساحل الجنوبي من البحر الأحمر إلى القوات المصرية المرابطة في الإحساء، فضلاً عن اعتماد الحملة المصرية على ما كانت تشتريه من

مؤن غذائية من الكويت، ومن ناحية أخرى فلم يرد ذكر الكويت ضمن المناطق التي كلفت الحملة المصرية بإخضاعها.

ويدل تعاون حاكم الكويت مع الحملة المصرية واستقباله للمبعوث المصري، بل ومنحه مكانة خاصة في مجلسه إلى عدم وجود سلطة عثمانية كانت تحول بين الشيخ وبين ممارساته لتلك التصرفات التي كانت لا تتسق في حقيقتها مع السياسة العثمانية العامة فيما يتعلق بالحملة المصرية. وتشير إحدى الوثائق المصرية إلى مساعدة شيخ الكويت لعدد من الجنود الأتراك الذي فروا من بغداد والبصرة لكي ينضموا إلى قوات محمد علي في الإحساء، وفي التقرير الذي وضعه قائد تلك المجموعة وهو «محمود آغا الموره دي» في ٣ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ - ١٦ يونيو ١٨٣٩م نجد الكثير مما يوضح وضعية الكويت المستقلة عن السلطات العثمانية، حيث يذكر صاحب التقرير أنه توجه مع جنوده إلى الكويت «وجاء خطاب مع رجل مخصوص لابن صباح أمير الكويت يطلب القبض علينا وإعادتنا إلى البصرة فلم يعبأ ابن صباح بذلك الكتاب ثم أن الأمير جابر أركبنا أنا ومحمد أفندي والعسكريين الذين معنا فوصلنا إلى الإحساء» (وثائق القلعة، محفظة رقم ٢٦٧).

وليس من شك في أن تلك الواقعة تؤكد عدم وجود تبعية عثمانية على الكويت، فاللاجىء إلى بلد ما إنما يسعى إلى أمان من الهارب منه، أي أن يوجد بعيداً عن تسلط من يخشاه. وإذا رأينا كيف استطاع شيخ الكويت أن يقول لوالي بغداد إنه لن يعيد الجنود إلى البصرة فإننا نعلم أن الشيخ جابر كان قادراً على حماية المستجيرين به من خطر ملاحقة والي بغداد لهم.

ومن الملاحظ أيضاً أن علاقة الشيخ جابر الطيبة بالحملة المصرية قد منحته فرصة للتخلص من الضغوط البريطانية إلى الحد الذي عامل به مسؤولاً بريطانياً وهو اللفتانانت ادموندز (Edmunds) معاملة جافة أثناء زيارته للكويت في عام ١٨٣٩م للتفاوض مع الشيخ من أجل إنشاء خط من المواصلات يمر من أحد موانىء البحر المتوسط عبر صحراء شبه الجزيرة العربية إلى الكويت.

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الكولونيل هنل المقيم البريطاني في الخليج كان يعتقد أن المهمة التي كلف بها مساعده لن تعترضها أية صعاب، غير أن ادموندز لم يلبث أن شعر بخيبة أمل منذ البداية، إذ إن اللقاء الذي كان يتوقعه لم يتم بالحرارة الكافية، بل إنه بقي ثلاثة أيام على ظهر سفينة دون أن يسمح له بمقابلة الشيخ، وحين وصل أخيراً إلى مجلسه لم يقف الشيخ لتحيته وقفة كاملة بل حياه دون الوقوف وكان لا يزال ممسكاً بغليونه ولا يزال يدخن، ولما تساءل ادموندز عن عدم رد تحية السفينة أنكر الشيخ أن العادة قد جرت بذلك.

ويمكن القول أن الكويت استطاعت أن تحافظ على حيادها إزاء علاقتها بالعثمانيين والإنجليز خلال وجود القوات المصرية بالإحساء وإن كانت أميل إلى أن تكون في جانب تلك القوات تخلصاً من الضغوط العثمانية والإنجليزية معاً. ولعل ما يؤكد ذلك أن انسحاب القوات المصرية في عام ١٨٤٠م دفع الشيخ جابر إلى الإبقاء على علاقاته الطيبة مع الفريقين، ففي إبريل ١٨٤١م وقع ابن الشيخ صباح نيابة عنه اتفاقاً مع الإنجليز لمدة عام واحد من أجل المحافظة على حرية الملاحة في الخليج وعدم التعرض للسفن العابرة فيه. وليس من شك في أن توقيع الكويت لاتفاقية الهدنة البحرية المؤقتة كان يؤكد حرية الكويت في علاقاتها مع القوى الأجنبية. كذلك حرص الشيخ جابر على توثيق علاقته بالعثمانيين وظهر ذلك واضحاً في استجابته لتقديم الحماية لميناء البصرة في عام ١٨٤٥م. وفيما يبدو أن القوة البحرية للكويت قد بلغت درجة كبيرة من التفوق حتى أن الدولة العثمانية أوكلت لشيوخ الكويت مسؤولية حماية البصرة مقابل رواتب سنوية كانت تدفع لهم من خزانة الولاية، وقد ظلت تلك الرواتب تدفع لشيوخ الكويت حتى توترت العلاقات بينهم وبين السلطات العثمانية خلال عهد الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦م ــ ١٩١٥م.

استقلالية الكويت في تقارير الرحالة الأوروبيين:

سجل العديد من الرحالة الأوروبيين معلومات هامة عن وضعية الكويت المستقلة عن الدولة العثمانية خلال الفترة التي حكم فيها الشيخ جابر وابنه صباح الكويت بين عامي ١٨١٥م و١٨٦٦م ويبرز من بين هؤلاء الرحالة بكنجهام (Buckingham) في عام ١٨١٦م الذي لفت نظره احتفاظ الكويت دوماً باستقلالها في الوقت الذي خضعت فيه كثير من مناطق الخليج الأخرى لحكم الأجنبي مشيراً بذلك إلى البرتغاليين والأتراك العثمانيين. وأكد أن سكان الكويت معروفون بأنهم أكثر أهل الخليج حباً للحرية والإقدام.

أما الرحالة ستوكلر (Stocqueler) فقد نزل بالكويت وقضى بها بعض الوقت في فبراير عام ١٨٣١م، وسجل أن زعامة الكويت كانت لشيخها الذي لم يكن في حاجة ــ لعدله وسماحته وشيوع الأمن في بلده ــ إلى أن يحتفظ بجيش دائم.

وفي عام ١٨٦٠م وصف الرحالة بالجريف (W. Palgrave) الكويت بأنها تتمتع بسمعة عالية في الداخل والخارج، وذلك بسبب الإدارة والسياسة الحكيمة للحاكم، فالضرائب على الاستيراد منخفضة، والسكان محبون للصداقة، ومرساها جيد مما جلب إليها مئات السفن،

وفضلت على غيرها من موانىء الخليج. ولعل من أهم ما أورده بالجريف خريطة الجزيرة العربية التي جاءت في صدر كتابه، حيث وضح فيها حدود الكويت تحديداً واضحاً متماشياً إلى حد كبير مع الحدود الحالية.

أما المعلومات التي سجلها الكولونيل لويس بلي (Pelly) فلها أهميتها الخاصة إذ أنه لم يسجل عن الكويت ما هو متعارف عليه لدى الرحالة إذ أنه كان يشغل منصباً سياسياً هاماً وهو إدارته للمقيمية البريطانية في الخليج، ومن ثم تكتسب التقارير التي وضعها عن الكويت خلال زيارته لها في بداية الستينيات أهميتها الخاصة، ولعل التقرير الثاني الذي وضعه عن الكويت في عام ١٨٦٣م يعد من أهم تلك التقارير على الإطلاق.

(Cf. Remarks on the Tribes, Trade and Resources of the Persian Gulf, Transaction of Bombay Geographical Society XV11 - 1863).

تحدث بلي في صدر تقريره عن أنواع الحكومات في منطقة الخليج وأيها تتبع شاه الفرس وأيها تتبع سلطان بني عثمان، ثم اختار إمارات أخرى سماها بالإمارات التي تخضع فعلياً لشيوخها دون خضوع لشاه أو لسلطان وقال أنها خاضعة لزعماء عرب مستقلين، وكان من بين تلك الإمارات إمارة الكويت التي أفاض في الحديث عنها، وذكر أن سياسة حكامها هي الحفاظ على الأمن والسلام في داخل المدينة وخارجها، وتنبأ لها بمستقبل زاهر كمرسى للبواخر ومحطة للبرق وملتقى السفن النهرية والبحرية.

فشل محاولة نامق باشا فرض الهيمنة العثمانية على الكويت:

على الرغم من توثق العلاقات بين الكويت والدولة العثمانية في الفترة التي أعقبت الانسحاب المصري من الخليج وشبه الجزيرة العربية في عام ١٨٤٠م فإن الازدهار الاقتصادي الذي حققته الكويت من نشاطها الملاحي وتجارتها البحرية دفعها إلى ترسيخ كيانها المستقل والتصدي للمحاولات الدائبة التي كان يبذلها ولاة بغداد للانتقاص من كيانها واستقلاليتها، وقد ارتبطت تلك المحاولات بالاتجاه العام في سياسة الدولة العثمانية حين نشطت بها حركة التنظيمات والإصلاح، وأخذت تعمل على تقوية قبضتها على أطراف الدولة والمناطق القريبة منها، وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وبينما حققت الدولة العثمانية نجاحاً في العديد من الولايات والأقاليم التابعة لها فإن الكويت استطاعت أن تحافظ على كيانها رغم ما وصلت إليه الدولة العثمانية من قوة.

ويتأكد لنا ذلك من فشل محاولة نامق باشا والي بغداد ١٨٦٦م ـ ١٨٦٩م في تحويل التبعية

الإسمية للدولة العثمانية على الكويت إلى تبعية فعلية، وذلك بتطبيق نظم الإدارة العثمانية عليها. ففي يناير ١٨٦٧م اعترف نامق باشا رسمياً بالشيخ عبد الله حاكماً على الكويت، وتم التصديق على ذلك الاعتراف بموجب فرمان شاهاني سلمه إلى الحاكم قائد السفينة التركية أزمير، وسبق ذلك محاولة نامق باشا دعم نفوذ الباب العالي في الكويت بإنشاء جمرك عثماني في مينائها. وقد لاحظ أرنولد كامبل القنصل البريطاني العام في بغداد أن محاولة إخضاع الكويت للتنظيمات العثمانية سوف يؤثر على العلاقة بينها وبين الدولة العثمانية وعلق على ذلك بقوله: أنه طالما يقتصر والي بغداد في مطالبه على الكويت على دفع الزكاة السنوية فإن شيخ الكويت لم يكن يعارض في ذلك تمسكاً بدولة الخلافة الإسلامية أما إذا كانت مطالبه تتعدى ذلك بمحاولة إدخال أي شكل من أشكال الإدارة التركية فإن الكويت سوف ترفض ذلك، وقد تقطع علاقتها بالباب العالي. وكان للمقيم البريطاني في الخليج الكولونيل بلي نفس هذا الرأي فقد ذكر أن حاكم الكويت أعرب له قبل سنوات قليلة أن المصلحة هي التي تربط بلاده بالدولة العثمانية.

وليس من شك أن حاكم الكويت سرعان ما أدرك أن السماح للعثمانيين بإنشاء مكتب لتحصيل الجمارك في بلاده سوف يفقده ويفقد رعاياه حرية الحركة التي اعتادوا عليها، خاصة بعد أن طلب نامق باشا إرسال سفينتين مسلحتين لفرض نفوذ الدولة العثمانية على الكويت بقوة السلاح، ولما كانت تلك الأزمة ترجع في أسبابها إلى أمور اقتصادية نجمت عن استخدام الكويت كمحطة للملاحة التجارية وما ترتب على ذلك من كثرة تردد السفن التجارية على الكويت مما أحدث أضراراً بميناء البصرة فإنه حلا لتلك الأزمة طلب حاكم الكويت من الإنجليز وقف مرور تلك السفن إلى بلاده، وتقديراً من الكولونيل كامبل القنصل البريطاني العام في بغداد لما كان يسببه انتعاش الكويت من متاعب مع السلطات العثمانية فقد أوصى بوقف الخدمة الملاحية البريطانية في الكويت وإن كان ذلك إلى حين.

حملة مدحت باشا على الإحساء وتأكيد كيان الكويت المستقل:

على الرغم من أن تولي مدحت باشا لولاية بغداد ١٨٦٩م ـ ١٨٧٢م كان يعد بمثابة تحول في علاقة الكويت بالدولة العثمانية فإن التنظيمات التي وضعت للكويت على عهده قد أكسبتها مع ذلك وضعية قانونية مستقلة عن الدولة العثمانية، إذ أقرت توارث الحكم بين شيوخ الأسرة، وأن يكون الحاكم مستقلاً في إدارة شؤونه ولا يدفع أية رسوم أو ضرائب للدولة بل ويتقاضى راتباً سنوياً، وقد صدر بالفعل فرمان شاهاني بمنح شيخ الكويت لقب قائمقام. وعلى الرغم من أن التنظيمات التي طبقت على الكويت أقرت رفع السفن الكويتية للراية العثمانية فإنها قررت في

الوقت نفسه امتيازات لأصحاب تلك السفن بألا تجبى منهم جمارك أو رسوم.

مما يلفت النظر أيضاً أن المظاهر الخاصة بالتبعية العثمانية لم تفرض على الكويت فباستثناء رفع الراية العثمانية ـ وهو مظهر إسلامي في حقيقته، ومنح الحاكم لقب القائمقامية، الذي لم يستخدمه من الناحية العملية ـ لم تتضمن التنظيمات العثمانية إبقاء حامية عسكرية في الكويت، ولم تتضمن أية إشارة إلى القضاء ـ وهو مظهر من مظاهر التبعية ـ حيث ظلت الكويت تمارس قضاءها الخاص بها طبقاً لظروفها. كذلك لم تتناول التنظيمات أية إشارة إلى تطبيق العملة العثمانية إذ أن النشاط التجاري للكويت أدى إلى حرية معاملاتها المالية دون تحديد عملة بذاتها.

وليس من شك في أن تلك الاستثناءات التي تمت للكويت كان فيها اعتراف من الدولة العثمانية بكيان الإمارة، كما كانت من بين الأسباب التي جعلت شيخ الكويت يقف إلى جانب مدحت باشا في حملته على الإحساء.

المسألة الكويتية على عهد الشيخ مبارك ١٨٩٦م ـ ١٩١٥م:

حاولت الدولة العثمانية أن تتخذ من حملة الإحساء التي تمت في عهد مدحت باشا ـ رغم نتائجها السلبية ـ أساساً لفرض هيمنتها على الكويت، غير أن تلك المحاولات قد انهارت تماماً بوصول الشيخ مبارك الصباح إلى حكم الكويت الذي كان عاملاً هاماً في القضاء على المخططات العثمانية، فقد كان الشيخ مبارك يدرك جيداً أن استقراره في حكم الكويت لن يتحقق إلا بحصوله على دعم خارجي، وإزاء ذلك كتب الشيخ مبارك في فبراير ١٨٩٧م إلى المقيم البريطاني في الخليج وأبلغه أنه يرغب في مساندة الإنجليز له ضد تدخل السلطات العثمانية في شؤون إمارته. ومع أن الإنجليز لم يظهروا الاستجابة لذلك الطلب في بادىء الأمر فإنهم رأوا أن المصلحة تقتضي المبادرة إلى عقد اتفاق مع شيخ الكويت ولا سيما بعد ظهور الأطماع الألمانية المتمثلة بمحاولة مد سكة حديد بغداد إلى شمال الكويت.

وتنفيذاً لذلك وصل الكولونيل ميد (Meade) المقيم البريطاني في الخليج إلى الكويت حيث نجح في توقيع اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م مع الشيخ مبارك، التي نصت على أن الشيخ برضائه واختياره يعطي العهد ويقيد نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد بأن لا يقبل وكيلاً في أراضيه أو قائمقاماً من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى تابعة له بغير موافقة الحكومة البريطانية ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر إلى دولة أو رعية أي من الدول بغير موافقة الحكومة البريطانية.

وكما يبدو واضحاً أن الاتفاقية وإن لم تشر من قريب أو من بعيد إلى تبعية الكويت للدولة العثمانية إلا أنها كانت تلغي تلك التبعية من الناحية الواقعية، إذ أصبح لا يحق لشيخ الكويت أن يتنازل عن أي جزء من أراضيه أو يستقبل مبعوثاً من قبل حكومة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية، وينسحب هذا التعهد على الدولة العثمانية ذاتها.

ردود الفعل العثمانية: شهدت الفترة التالية لتوقيع اتفاقية ١٨٩٩م جهوداً متصلة من جانب السلطات العثمانية لفرض هيمنتها على الكويت، وكان ذلك لتسرب أنباء تلك الاتفاقية، ولظهور أهمية ذلك الموقع كنهاية لمشروع سكة حديد بغداد الذي تسعى إلى تنفيذه ألمانيا حليف الدولة العثمانية. ففي عام ١٩٠٠م وصلت إلى الكويت بعثة ألمانية برئاسة الهر ستمرش (Stemirsh) القنصل الألماني في الآستانة يرافقه الملحق العسكري في السفارة الألمانية لتقديم عرض إلى أمير الكويت بشراء قطعة أرض بالقرب من كاظمة تكون نهاية لمحطة خط سكة حديد برلين ــ بغداد. ورغم مظاهر الاستقبال الشكلية فقد اعتذر الشيخ مبارك عن قبول الهدايا التي قدمها ستمرش، كما رفض أن يتفاوض مع البعثة فيما طلبته من أراضيه. وحينما أبلغه ستمرش أن ألمانيا حصلت من السلطان العثماني على امتياز بمد خطوط حديدية عبر ممتلكاته أجاب الأمير على ذلك بأنه هو المسيطر الوحيد على أراضيه وليس السلطان العثماني، وأنه لا يرغب في امتداد الخطوط الحديدية إلى بلاده.

وليس من شك في أن الشيخ مبارك قد توجس من نوايا البعثة، وخشى من أن تكون مناورة في التنكر والتخفي من جانب الدولة العثمانية، ومن ثم كان رفضه للعروض الألمانية رغم إدراكه ما سوف تحققه بلاده من فوائد كثيرة من جراء امتداد الخطوط الحديدية إليها.

ولكي تواجه الحكومة البريطانية الضغوط الألمانية والعثمانية على الكويت وافق السفير البريطاني في الآستانة على اقتراح اللورد كيرزون نائب الملك في الهند بضرورة أخبار الباب العالي والسفير الألماني في الآستانة بالاتفاقية البريطانية مع شيخ الكويت، وعلى الرغم من أن السفير البريطاني لم يكشف صراحة عن نصوص الاتفاقية في تبليغه لكل من الباب العالي والسفارة الألمانية في الآستانة في مارس ١٩٠٠م فقد أشار إلى أن علاقة شيخ الكويت بالحكومة البريطانية تمنعه من التنازل عن أي جزء من أراضيه لأية دولة أخرى دون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية.

(India Office Political & Secret Library B. 127 Kuwait Confidential).

استمرار محاولات الدولة العثمانية للتخلص من الشيخ مبارك: لم تجد الدولة العثمانية

أمامها سبيلاً لمواجهة الشيخ مبارك إلا بالطرق غير المباشرة، ومن ثم أخذت تتبع سياسة التحريض للتخلص منه، فعمدت إلى مساندة عبد العزيز بن الرشيد في حائل لمهاجمة الكويت حيث تلقى وعوداً من الدولة العثمانية بامتداد نفوذه إلى الكويت، ومع أن ابن الرشيد قد نجح في التغلب على الشيخ مبارك في معركة الصريف فإنه لم يستطع مد نفوذه إلى الكويت، وعاد مبارك بما عرف عنه من قوة العزم وهو أشد صلابة في المحافظة على استقلال بلاده والدفاع عن أراضيها، أمام محاولات العثمانيين المتكررة للتخلص منه.

وبينما كان الموقف يتأزم على هذا النحو بين الكويت والدولة العثمانية أجريت في نفس الوقت مباحثات ديبلوماسية بين بريطانيا والدولة العثمانية أسفرت عن صدور تأكيد رسمي من قبل اللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية إلى أنثوبولو باشا السفير العثماني في لندن يقضي بأن الحكومة البريطانية لن تغير علاقتها بالكويت ولن تحولها إلى محمية بريطانية بشرط ألا ترسل الدولة العثمانية من ناحيتها قوات عسكرية إلى الكويت، أما إذا حدث تعد سواء من قبل الدولة نفسها أو بواسطة حليفها ابن الرشيد فإن ذلك سيضطر الحكومة البريطانية إلى تقديم مساندتها الكاملة إلى شيخ الكويت، وأعقب ذلك صدور تصريح عثماني في سبتمبر ١٩٠١م بالمحافظة على الوضع الراهن في الكويت.

(Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War Vol X, part 11, p. 49).

محاولة الدولة العثمانية السيطرة على المقاطعات الشمالية للكويت: غير أن الدولة العثمانية لم تلبث أن تنصلت من ذلك التصريح حين أرسلت في العالم التالي ١٩٠٢م قوات عسكرية استهدفت بها تقليص نفوذ شيخ الكويت من أم قصر وسفوان ووربة وبوبيان، ومن الواضح أن ألمانيا هي التي دفعت الدولة العثمانية إلى السيطرة على مقاطعات الكويت الشمالية بما في ذلك المناطق الساحلية، وذلك لاستغلال المخارج الضيقة والعميقة لخور عبد الله والزبير لتكون نهاية لخط سكة حديد بغداد.

ولعل مما يلفت الانتباه أن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها نزاع إقليمي بين الكويت والدولة العثمانية؛ فبينما ادعت الدولة العثمانية في سيطرتها على المقاطعات الشمالية من الكويت أنها تدخل ضمن حدود ولاية البصرة احتج الشيخ مبارك على تعدي الدولة العثمانية على ممتلكاته، مؤكداً أن الأماكن التي سيطرت عليها الدولة قد استوطن بها الكويتيون منذ مدة طويلة، ودلل على ذلك بوجود آثار لأسلافه تتمثل في بعض القلاع القديمة التي بنوها هناك، فضلاً عن استمرار القبائل الخاضعة لسيطرته بالعمل في الصيد والغوص على اللؤلؤ في المناطق

الساحلية من تلك الجهات. وقد بادرت السلطات البريطانية في الخليج بإرسال سفينة حربية إلى خليج الكويت، وتأكد قائد تلك السفينة من وجود قوات عسكرية عثمانية في المواقع التي سبق ذكرها، وكتب في تقريره المؤرخ في ٢٨ فبراير ١٩٠٢م أن الكويت لها حقوق ثابتة في جزيرة بوبيان. كما قدمت بريطانيا احتجاجاً لدى الباب العالي على هذه الانتهاكات.

ثانياً

اتفاقية ١٩١٣م وتعيين الحدود (Delimitation) بين الكويت والبصرة

تأكد لدى الجانبين البريطاني والكويتي بعد أحداث عام ١٩٠١م و١٩٠٢م أن ما اتبع خلال الفترة التي أعقبت عقد اتفاقية عام ١٨٩٩م من الإبقاء على سرية هذه الاتفاقية قد جاء بنتائج مناقضة لما استهدف منها...

فمن ناحية لم تعد الاتفاقية سرية بالمعنى الحقيقي فقد عرف بها العثمانيون كما علم بها غيرهم، ومن ناحية أخرى فقد رأى الكويتيون أن حكمتها قد انتفت بالنسبة لهم نتيجة للإبقاء على هذه السرية، مما عرض أراضيهم للانتهاكات من جانب الدولة العثمانية، ومن ناحية أخرى رأى البريطانيون انتفاء الحكمة من السرية على ضوء الدور الذي أخذت تلعبه الدولة العثمانية «كمخلب قط» للسياسات الألمانية في الشرق الأدنى.

قوى من الاتجاه إلى الإعلان عن حقيقة كنه العلاقات البريطانية الكويتية ما جرى خلال العام التالي (١٩٠٢م) حين ساندت السلطات العثمانية في البصرة القوى المناوئة لشيخ الكويت وأمدتها بالأموال والأسلحة من أجل الاستيلاء على الكويت والتخلص من الشيخ مبارك.

وقد أرادت الحكومة البريطانية قبل الإقدام على خطوة الإعلان عن اتفاقية عام ١٨٩٩م الاطمئنان إلى سلامة موقفها القانوني مما دفع اللورد كيرزون نائب الملك في الهند إلى تكليف المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل كمبال (Kembale) بدراسة وضعية الكويت ومدى تبعيتها للدولة العثمانية.

ويظل تقرير الكولونيل كمبال مرجعاً للساعين إلى معرفة طبيعة العلاقات بين الكويت والدولة العثمانية، وهو التقرير الذي اعتمدت عليه حكومة لندن في إعلان حمايتها الصريحة على الكويت.

أوضح هذا التقرير أن الدولة العثمانية تعتمد في مطالبتها بتبعية الكويت على الإدعاء بأن

سكانها الأصليين قد وفدوا إليها من أم قصر في جنوب البصرة، غير أن التقارير المتوفرة في أرشيف حكومة بومباي تشير إلى أن سكان الكويت الأصليين قد وفدوا إليها من نجد، وقد رجح كمبال صحة هذه المعلومات الأخيرة.

هذا عن أصل سكان الكويت. . .، ثم انثنى بعد ذلك التقرير البريطاني الرسمي ليثبت مجموعة من الأحداث التي تؤكد أنه لم يكن ثمة سيطرة عثمانية فعلية على الكويت.

فمن ناحية قاومت الكويت بنجاح، على حد تعبير الكولونيل كمبال، جميع المحاولات التي بذلتها الدولة العثمانية لإخضاعها لها، وأنها استطاعت المحافظة على كيانها منذ تأسيسها حوالي منتصف القرن الثامن عشر، وعلى حماية نفسها من محاولات القوى المجاورة للتدخل في شؤونها.

ومن ناحية أخرى سجل كمبال مجموعة الحقائق التي اعتمد عليها في التوصل إلى النتيجة التي توصل إليها: حماية شيوخ الكويت للثائرين على السلطات العثمانية، عدم وجود حاميات عثمانية على الأراضي الكويتية في أي وقت، عدم أداء حكام الكويت لأية التزامات مالية للسلطات العثمانية إلا لفترات قصيرة جداً ولظروف طارئة، الأمر الذي يمكن معه تجاهلها، بل ان العكس كان صحيحاً فقد كانت الدولة هي التي تدفع رواتب سنوية لشيوخ الكويت مقابل حماية شط العرب بناء على ترتيب محلي، أما رفع الراية العثمانية فلم ير فيه كمبال صورة من صور التبعية، فالأمر لم يكن أكثر من مظهر من مظاهر الاحترام الديني لدولة الخلافة الإسلامية.

استناداً إلى كل ذلك خلص التقرير البريطاني الشهير إلى أن الكويت لم تكن تابعة في أي وقت للدولة العثمانية، وعلى هذا التقرير الذي اعتمد اللورد لانزدون (Lansdowne) في تصريحه الذي أدلى به في مجلس اللوردات عام ١٩٠٣م بأن شيخ الكويت خاضع للحماية البريطانية، كما أن الحكومة البريطانية ترتبط معه بمعاهدات واتفاقيات خاصة، مما يعد أول تصريح بريطاني رسمي بشأن الحماية البريطانية على الكويت.

ترتب على هذا التصريح طرح قضيتين أساسيتين: قضية استمرار الكويت في رفع الراية العثمانية، وقضية حدود الكويت مع ولاية البصرة.

بالنسبة للقضية الأولى كان الخلاف واضحاً بين وجهة النظر البريطانية التي تحكم اعتبارات القانون الدولي، وبين شيوخ الكويت الذين يحكمون الاعتبارات الدينية.

وجهة النظر البريطانية كانت ترى أن هناك تناقضاً قانونياً واضحاً بين منع القوات

من مبارك الصباح حاكم الكويت الى حضرة عالي الجاه المحب ميجر ناكس بولتكل اجنت الدولة البهية القيصرية
الانكليزية في الكويت دام بقاه.

بعد سؤال خاطركم هو انه اخذنا كتابكم المؤرخ ٢٤ جماد اول عام ١٣٢٦ وما ذكرتم صار معلوم
سألنا عبيد الغربه ما عندهم اوراق عن قول عبيد بل تصرفهم الان مائة سنين يكفي والقاضي وقت
اللزوم يعطي ورقه لان اوراقهم من يد الى يد تتلف سريع والقاضي وقت اللزوم يعطي ورقه
بالذي صحيح عليه في اوراقهم بذكر بوبيان فالان ما اشوف لزوم لان بوبيان بيدنا في التصرف
رعيتنا على مناصبهم ومنازلهم ومكاسبهم الاضرار علينا من غير ذالك في ملكنا الذي
وارثناه آبا في ميراث هذا ما لزم ودمتم ٢٥ جماد اول ١٣٢٦

رسالة من الشيخ مبارك الصباح مؤرخة في ٢٥ جمادى الأول ١٣٢٦هـ تفيد بأن بوبيان تحت ملكية رعايا الكويت منذ مئات السنين.

منصب تفصيل مناصب الحضور الذي في بوبيان

١ منصور الوزنه من الشماعيب
١ مشعب الوزنه من الشماعيب
١ منصور الوزنه من الشماعيب
١ سالم النيني من الزبيبات
١ ناصر النيني من الزبيبات
١ اخطيبر الحماده من الهذالين
١ سالم بن زايد من التويم
١ عبدالله بن عبيدان من الجواريه
١ عواد بن بجران رشيدي
١ اعقيل بن شريدح من الهذالين
١ مرزوق بن غريب من الجماعه
١ عبيد الغريب من الغربه
١ مشعب الوزنه
١ مشعب الوزنه.
١ مهنا الغربه
١ سعد العكيني من الشماعيب
١ سعد البطي من التويم
١ حمود بن عبيد من المصاريه
١ عربيد الجميه من البريجات
١ ناصر الغزالي من الكراشه
١ احمود الرشيد من الجواريه
١ امشعب الوزنه
١ بجران بن مشعب رشيدي
١ اولاد احمود الرشيد من الجواريه
١ احمود الرشيد

١٠ قبليين سهم لواحد حاكم منطقة الحضور واستمروه في الوقت الماضي ولمن مانسلم لاحد

١١ من يحكم بينكم اذا صار جدال ومنازعه الصباح

في المواد الصغار الصباح والشرع

في المواد الكبار الصباح او الشرع

جانب من الاستبيان الذي تم عام ١٩٠٨م بخصوص ملاك أراضي جربوتي وربة وبوبيان وتظهر الوثيقة أسماء ملاك مناصب الحضور (مصائد الأسماك) وكلهم من الكويتيين وتشير أيضاً بوضوح إلى أنهم تحت حكم آل صباح.

العثمانية من النزول في الكويت وبين رفع شيخ الكويت للراية العثمانية، من ثم طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ مبارك أن يستبدل بالراية العثمانية راية أخرى.

اعترض الشيخ على ذلك، وكانت وجهة النظر التي قدمها أنه يرفع الراية العثمانية باعتباره مسلماً وليس باعتباره من رعايا الدولة العثمانية.

وقد استمرت هذه المشكلة ذات الطابع التناقضي بين قواعد القانون الدولي وبين المعتقدات الدينية دون حل لفترة غير قصيرة حتى تم تسويتها في اتفاقية يوليو عام ١٩١٣م بأن يرفع الشيخ الراية العثمانية، على أن تضاف إليها كلمة «كويت» لتكتب على ركن من أركانها، إذا ما رغب في ذلك.

القضية الثانية... قضية تعيين الحدود الفاصلة بين الكويت وولاية البصرة كانت القضية الأهم.

بعد فترة قصيرة من تصريح لانزدون (Lansdowne) أجرت الحكومة البريطانية أول محاولة لتخطيط الحدود عام ١٩٠٤م بخط يسير من «خور الصبية ليمر جنوب أم قصر وسفوان متجهاً إلى جبل سنام، ومن هناك إلى وادي الباطن».

لم يقبل شيخ الكويت بهذا الاقتراح الأول لتعيين حدود بلاده، فقد رأى أنه يحرم بلاده من تلك المناطق التي سبق للعثمانيين اقتطاعها، أم قصر وسفوان، فضلاً عن أن الاقتراح البريطاني لم يتضمن شيئاً عن حدود الكويت البحرية التي كان يرى أنها تشتمل على جميع السواحل والجزر الممتدة من شط العرب إلى حدود الكويت الجنوبية.

بعد ثلاث سنوات (١٩٠٧م) تشكلت لجنة فنية من حكومة الهند أقرت اعتبار جزيرتي وربة وبوبيان تابعتين للكويت، وأرجأت النظر في بقية المطالب الكويتية.

والذين درسوا الوثائق البريطانية ويعرفون دينامية اتخاذ القرار في الإدارات البريطانية يدركون أن تلك الإدارات كانت تستغرق وقتاً في التوصل إلى قراراتها، ولكنها عندما تفعل تكون ملتزمة بالدفاع عنه أمام أية محاولات مضادة، ومن ثم فقد كان حرص هذه الإدارات بالغاً في تمحيص كل كبيرة وصغيرة قبل اتخاذ قرارها، حتى يكون قابلاً للدفاع عنه (defensible) سواء أمام كبار المسؤولين في الحكومة، أو أمام الطرف الآخر الذي يواجهه البريطانيون.

أمام كل هذه التطورات لم يكن منتظراً أن تقبل الدولة العثمانية إخراجها بسهولة من المعادلة الكويتية، خاصة بعد الانقلاب الذي قام به الاتحاديون عام ١٩٠٨م. وقد انعكست

التطورات التي شهدتها الدولة بعد هذا الانقلاب على قضية العلاقات الكويتية ـ العثمانية.

بدت انعكاسات تلك التطورات بعد فترة قصيرة من نجاح الاتحاديين في الاستيلاء على السلطة، فقد بذل ولاتهم في البصرة وبغداد محاولات عديدة لإخضاع الكويت للحكم التركي المباشر. رد شيخ الكويت على ذلك بتأكيد وضعيته الاستقلالية عن السلطات العثمانية في البصرة. وبدا ذلك في الرسائل التي كان يبعث بها إلى ولاة البصرة الاتحاديين والتي كان يحرص في كثير من الأحيان على تلقيب نفسه «بحاكم الكويت ورئيس قبائلها» بدلاً من لقب «القائمقام» العثماني القديم، الذي استمر ولاة البصرة حريصين على مخاطبته به.

ونتيجة لتناقض المواقف على هذا النحو بدأ كل طرف يستخدم ما بين يديه من أوراق:

ولاة البصرة الاتحاديون لجأوا إلى الأسلوب العثماني القديم... أسلوب تأليب القوى المجاورة على الكويت، ومن هنا جاء تحريضهم لعشائر المنتفق لمضايقة الشيخ مبارك.

لجأ هؤلاء أيضاً إلى استخدام ورقة أخرى بالضغط على شيخ الكويت من خلال أملاكه وأملاك أسرته في البصرة والفاو، فقد رفضت سلطات البصرة تسجيل تلك الأراضي في دفاتر «الطابو الخاقانية» بحجة أنه ليس عثمانياً، وليست بيديه الوثائق العثمانية التي تشهد بصحة تبعيته للدولة العثمانية مما يمنع تلك السلطات من القبول بملكيته لتلك الأراضي ما لم يسارع بتقييد نفسه وأسرته في «سجل النفوس».

ورد شيخ الكويت على نفس النمط، فقد بادر بتسجيل ممتلكاته سراً في القنصلية البريطانية في البصرة، مما دفع السلطات العثمانية لدى عملها بذلك إلى التعدي على أراضيه ومزارع نخيله.

وقد ترتب على تلك السياسات المتعادية بين الطرفين إجراء مباحثات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية بدأت في فبراير عام ١٩١١م واستمرت لأكثر من عامين وانتهت بالتوقيع على الاتفاقية الإنجليزية العثمانية الخاصة بالخليج في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣م.

ويتأكد المتابع لتفاصيل المباحثات التي جرت بين الجانبين أن تلك المباحثات قد تطرقت لحل المشكلات القائمة بين الجانبين في الخليج ومنطقة شط العرب بما فيها المسألة الكويتية التي ارتبطت بدرجة أو بأخرى بسائر القضايا المطروحة، بما فيها المسألة المصرية!

الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين حول المسألة الكويتية كان حول تبعية الكويت للدولة العثمانية، وعما إذا كانت تبعية إسمية (Suzerainty) أو تبعية فعلية (Sovereignty).

حول هذه القضية جاءت وجهة نظر المفاوض البريطاني على النحو التالي:

١ ــ لم تكن الكويت خاضعة للسلطات العثمانية خضوعاً فعلياً، وذلك استناداً على تقارير الرحالة الأوروبيين الذين أبرزوا تلك الحقيقة، ومن بينها تقرير لويس بلي الذي رفعه إلى حكومة بومباي عام ١٨٦٦م.

٢ ــ طالب المفاوض البريطاني أن توافق الدولة العثمانية على الإبقاء على الوضع الراهن (Status quo) في الإمارة، وأن تقوم بسحب حامياتها العسكرية من مقاطعات الكويت الشمالية وتعترف بتبعية جزيرتي وربة وبوبيان للكويت.

٣ ــ أن تمتنع الدولة العثمانية عن التدخل في شؤون الإمارة ومنها الشؤون المتعلقة بوراثة الحكم.

وقد اتسمت مواقف المفاوضين العثمانيين بقدر كبير من الارتباك، بل والتناقض، فبينما كانوا يتمسكون بتبعية الكويت للدولة العثمانية كانوا يصرون في نفس الوقت على تقليص حدود الإمارة، كما أن ما أبدوه من استعداد للاعتراف بجميع الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت كان يلغي من الناحية الواقعية أية تبعية كويتية للدولة العثمانية.

على أي الأحوال فقد انتهت تلك المباحثات الطويلة بالتوقيع في يوم ٢٩ يوليو عام ١٩١٣م بالأحرف الأولى على اتفاقية الخليج، وقعها عن الجانب العثماني إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية، وعن الجانب البريطاني السير إدوارد جراي وزير الخارجية أيضاً.

وتجدر الإشارة فيما يلي إلى أهم المواد التي جاءت في هذه الاتفاقية متصلة بالكويت بقصد إخضاعها للدراسة الموضوعية.

تنقسم الاتفاقية إلى خمسة أقسام، انصب القسم الأول منها على الكويت، وقد تألف القسم من عشر مواد يمكن استعراضها على النحو التالي:

المادة الأولى: مقاطعة الكويت كما هي محدودة في المادتين ٥، ٧ من هذه الاتفاقية تشكل قضاءاً مستقلاً في الامبراطورية العثمانية.

المادة الثانية: لشيخ الكويت أن يرفع كما كان يفعل في الماضي العلم العثماني بالإضافة إلى كلمة (الكويت) تكتب على أحد أركان العلم إذا أراد ذلك، وله أن يمارس إدارة مستقلة في المنطقة الإقليمية المحدودة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية. وتمتنع الحكومة الامبراطورية العثمانية عن أي تدخل في شؤون الكويت بما في ذلك

مسألة الوراثة وعن أي عمل إداري آخر، وكذلك أي احتلال أو عمل عسكري في المقاطعات التي تنتمي إلى الكويت.

المادة الثالثة: تعترف الحكومة الامبراطورية العثمانية بحيوية الاتفاقيات التي عقدها سابقاً شيخ الكويت مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة في ٢٣ يناير ١٨٩٩م وفي ٢٤ مايو ١٩٠٠م و٢٨ فبراير ١٩٠٤م بنصوصها الملحقة (ملحق: ١ ـ ٢ ـ ٣) بهذه الاتفاقية. وكذلك تعترف بسريان امتيازات الأرض الممنوحة من الشيخ المذكور لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وللرعايا البريطانيين وحيوية المطالب المنطوية في المذكرة المرسلة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩١١ من السكرتير الأول لصاحب الجلالة للشؤون الخارجية إلى سفير صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان في لندن (كالنص الملحق بالاتفاقية ـ ملحق ٤).

المادة الرابعة: لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين الذي عقد من قبل والخاص بتبادل التأكيدات المؤرخة في ٦ سبتمبر ١٩٠١م بين سفارة صاحب الجلالة البريطانية في الآستانة ووزارة الخارجية الامبراطورية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه طالما لا يحدث أي تغيير من الحكومة الامبراطورية العثمانية في الوضع القائم في الكويت كما هو محدد بهذه الاتفاقية فإنها لن تغير من طبيعة علاقاتها مع حكومة الكويت ولن تعمل على إنشاء محمية وأن الحكومة الامبراطورية العثمانية لتأخذ مذكرة بهذا الإعلان.

المادة الخامسة: استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته في المقاطعات المحددة والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي، وهذا الخط مشار إليه باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥) وجزائر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم، بالإضافة إلى الجزائر المجاورة والمياه التي تحتويها هذه المنطقة.

المادة السادسة: القبائل التي تقع داخل الحدود المتفق عليها في المادة التالية يعترف بها على أنها داخلة في تبعية شيخ الكويت الذي يقوم بتحصيل الزكاة كما كان يفعل ذلك في الماضي وله أن يمارس الحقوق الإدارية التي يتمتع بها بصفته قائمقاماً عثمانياً، ولا يجوز للحكومة الامبراطورية العثمانية أن تمارس في هذه المناطق أي عمل إداري منفرد عن شيخ الكويت، وأن تمتنع عن إقامة حاميات أو القيام بأي

عمل عسكري مهما كان نوعه دون التفاهم قبلاً مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة السابعة: حدود المقاطعة المشار إليها في المادة السابقة تحدد كالآتي: (خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي ويعبر تماماً جنوب أم قصر سفوان وجبل سنام وبمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها وعند الوصول إلى الباطن تتبعها حتى الجنوب الغربي ثم تستدير نحو الجنوب الشرقي حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة، وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر في الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥).

المادة الثامنة: في حالة موافقة الحكومة الامبراطورية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على امتداد خط حديد بغداد ــ البصرة إلى البحر واعتبار الكويت نهاية لذلك الخط أو أي نهاية له تدخل في المقاطعة المستقلة، تتفق الحكومتان على اتخاذ الإجراءات فيما يختص بحماية الخط المنشأ وكذلك تأسيس مكاتب الجمارك والمستودعات التجارية وأي مؤسسات أخرى ترتبط بوجود ذلك الخط.

المادة التاسعة: سيتمتع شيخ الكويت بحرية تامة في ممارسة حقوقه في ممتلكاته الخاصة التي يمتلكها في ولاية البصرة على أن تكون ممارسته لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقاً للقانون العثماني، وهذه الممتلكات (غير المنقولة) تخضع للضرائب وللقواعد الخاصة بحفظها وتحويلها وقضائها المقررة بالقوانين العثمانية.

المادة العاشرة: مجرمو المقاطعات المجاورة لا يمكن قبولهم في مقاطعة الكويت بل ينبغي طردهم عند وجودهم، ومن المفهوم أن هذا الشرط لا يمكن أن تستخدمه السلطات العثمانية كذريعة للتدخل في شؤون المقاطعات المجاورة.

وعند تحليل تلك الاتفاقية يمكن أن نعرض للملاحظات التالية:

١ ــ لم يشر في المادة الأولى من تلك الاتفاقية من قريب أو من بعيد على تبعية الكويت لولاية البصرة، وإنما تحدثت عن الكويت باعتبارها قضاءً مستقلاً في الامبراطورية العثمانية.

٢ ــ إن المادة الثالثة من الاتفاقية التي تضمنت اعتراف الحكومة العثمانية بحيوية الاتفاقيات التي عقدها شيخ الكويت مع الحكومة البريطانية، كانت تعني في نفس الوقت الاعتراف باستقلال الكويت، فإن منح الكويت حق الاتفاق مع دولة أخرى، ثم الاعتراف بحيوية (Validity) هذا الاتفاق له دلالة قانونية غاية الأهمية.

والاعتراف «بخط حدود» للكويت فيما تضمنته المادة السابعة، ذو أهمية بالغة. . . وتصدر هذه الأهمية من حقيقة أن «خط الحدود» لا يوجد إلا بين كيانين سياسيين مستقلين، وهي حقيقة لم تكن سلطات حكومة استانبول جاهلة بها. فقبل ذلك بسبع سنوات فقط وعندما كانت الدولة طرفاً في اتفاقية الحدود مع مصر في أكتوبر عام ١٩٠٦م أصر المتفاوضون العثمانيون على تسمية الخط الذي تم تعليمه بخط إداري (Administrative Line) أو خط فاصل (Separating Line)، وليس خط حدود.

٣ ـ أن مظاهر التبعية العثمانية كانت ممثلة في مظهرين واهيين: أولهما ما نصت عليه المادة الأولى من الاتفاقية من أن الكويت تشكل قضاءً مستقلاً في الامبراطورية العثمانية في الوقت الذي حالت فيه المواد التالية دون تدخل الدولة العثمانية في شؤون الكويت أو القيام بأي عمل إداري أو عسكري. أما المظهر الثاني فكان يرتبط برفع العلم العثماني، وكما سبق أن أوضحنا أن رفع الراية العثمانية كان يرتبط بالمفهوم الديني الإسلامي باعتبار الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية، ومع ذلك فقد تميز العلم الكويتي عن العلم العثماني بكتابة كلمة «كويت» على أحد أركانه، وهو أمر لم يحدث في أي منطقة تابعة للدولة العثمانية. ومن الملاحظ أن الشيخ مبارك لم يقبل إحداث تغيير في العلم العثماني باعتباره شعاراً إسلامياً ولم يقم بإحداث تغيير في شكل العلم الكويتي إلا بسبب الظروف العسكرية المصاحبة لنشوب الحرب العالمية الأولى، وجدير بالذكر أن علم (الهلال والنجوم) استمر رمزاً إسلامياً حتى بعد سقوط الدولة العثمانية.

٤ ـ أن الدولة العثمانية طبقاً لما نصت المادة العاشرة من الاتفاقية أصبحت لا تستطيع ممارسة سلطتها في استعادة المجرمين الذين يفرون إلى الكويت دون عقد اتفاق بهذا الشأن والنص عليه صراحة في الاتفاقية، ويعني ذلك أنه لم تعد هناك سيادة للدولة العثمانية على الكويت. وبالإضافة إلى ذلك فقد أصر شيخ الكويت على أن يقتصر الطرد على رعاياالدولة العثمانية المتهمين في قضايا جنائية كما اشترط أن يأتي الطلب مباشرة من الباب العالي وليس من السلطات العثمانية في أي من الولايات التابعة للدولة العثمانية في بغداد أو البصرة.

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنه استخدم في نص هذه المادة تعبير «طرد» بدلاً من «تسليم» وذلك مراعاة للتقاليد العربية. ولم تكن هذه هي المادة الوحيدة التي اعترض عليها الشيخ مبارك، وإنما أبدى اعتراضه بصفة خاصة على حدود الكويت طبقاً لما وردت في نص

المادتين الخامسة والسابعة من الاتفاقية حيث أعرب عن استيائه البالـغ لفقدان الكويت لأم قصر وسفوان وكان يطالب بتبعيتهما للكويت استناداً لحقوقه التاريخية فيهما. كما كان أكثر استياء لما تضمنته الاتفاقية من تفويض الدولة العثمانية لوكيل من قبلها للإقامة في الكويت لرعاية مصالـح رعاياها مما اعتبره أمراً استفزازياً، وقد أعرب عن رأيه صراحة للمقيم البريطاني في الخليـج بأن وجود مفوض عثماني في الكويت ــ وهـو ما لم يحـدث من قبل ــ سيفتـح البـاب للمؤامرات والدسائس مـع السلطات العثمانية في البصرة كما أن وجوده يمكن أن يؤدي إلى إضعاف سلطته داخل البلاد وفي الصحراء المتاخمة للكويت وطالب بحذف هذا النص من صلب الاتفاقية.

وعلى الرغم من أن المقيم البريطاني في الخليـج حاول طمأنة الشيـخ بأن هذا النص لا قيمة له، وأن تعيين وكيل أو مفوض عثماني «هو شيء فقط لأجل الاسم وأنه لا حاجة إلى التشوش أو الارتباك» (R / 15 / 5 / 65) إلا أن الحكومة البريطانية استجابة لما أبداه الشيـخ من مخاوف طلبت من الحكومة العثمانية أن تصدر تصريحاً توافق فيه على سحب جميـع موظفيها من الكويت، وصدر ذلك التصريـح بالفعل وألحق بنصوص الاتفاقية، وبذلك لم يعد للدولة العثمانية سند تعتمد عليه في تعيين وكيل أو مفوض لها في الكويت.

وليس من شك في أن الكويت رغم الاعتراضات التي أبداها الشيـخ مبارك على بعض المواد التي وردت في الاتفاقية، قد استفادت فائدة كبيرة في العديد من موادها. كما اعتبرت المواد الخاصة بتعيين حدود الكويت مـع ولاية البصرة أساساً لتخطيط تلك الحدود بين الكويت والعراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى وقيام الحكم الوطني في العراق. ولعل ذلك مما دفـع الجانب العراقي في إصداراته الرسمية إلى عدم الاعتراف بهذه الاتفاقية بحجة أنه لم تتم المصادقة عليها.

وحقيقة الأمر أن الاتفاقية قد نصت على أنه سيصادق عليها وسيتم إجراء تبادل التصديق عليها في لندن عندما يتسنى ذلك وعلى أقصى تقدير في غضون ثلاثة أشهر من تاريـخ التوقيـع عليها. وعلى الرغم من هذا النص فإن حقي باشا ناظر الخارجية العثمانية قال في تصريـح له في نفس يوم التوقيـع عليها بأنها لن تصبـح سارية ما دامت الحكومة البريطانية متمسكة بتحفظات معينة. وقد صيغت تلك التحفظات في مذكرة بنفس التاريـخ من السير إدوارد جري وزير الخارجية البريطانية، وهذه التحفظات جعلت موافقة الحكومة البريطانية على هذه الاتفاقية معلقة على بعض الإصلاحات الضريبية والإدارة التركية وعلى توقيـع الدولة العثمانية على اتفاقية سكة حديد بغداد. ولم يحدث فيما بعد أن سحب أي تحفظ من تلك التحفظات كما لم يسحب تصريـح حقي باشا. وعندما لم يتم التصديق على هذه الاتفاقية في فترة الشهور الثلاثة المحددة أعيدت

المفاوضات بين الحكومتين العثمانية والبريطانية وتم توقيع اتفاقيات أخرى مدت فترة التصديق وحدد يوم ٣١ أكتوبر ١٩١٤م آخر موعد لتبادل وثائق التصديق على تلك الاتفاقية. غير أنه بحلول ذلك التاريخ كانت الدولتان على مسافة قريبة جداً من الحرب؛ وأصبح عدم التصديق على تلك الاتفاقية حقيقة واقعة في التاريخ.

ثالثاً

اعتراف العراق بالحدود الدولية للكويت

خرجت الكويت بعد الحرب العالمية الأولى وقد انتهت علاقتها تماماً مع الدولة العثمانية، ولما كانت الأخيرة قد أقرت بعد هزيمتها في الحرب بتنازلها عن كل ما لها من حقوق في الأراضي التي كانت تسيطر عليها وذلك في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م، وتم تأكيد ذلك التنازل بموجب المادة السادسة من معاهدة لوزان التي عقدت بين الحلفاء والجمهورية التركية في ٢٤ يوليو ١٩٢٣م فقد أصبح لا يعتد بوجهة نظر العراق باعتباره وريثاً للدولة العثمانية. وعلى الرغم من تقرير تلك الحقيقة القانونية فإن العراق ظل على ادعائه في حقه في وراثة الدولة العثمانية مما أوقعه في أخطاء فادحة كما حدث في عربستان خلال الحرب العراقية الإيرانية، أو في ادعاءاته التاريخية في الكويت وعدوانه الأخير عليها.

ومع ذلك فعلى أثر قيام الحكم الوطني في العراق تم تبادل المراسلات بين حاكم الكويت والحكومة العراقية من خلال بريطانيا التي كانت تنوب عن الكويت باعتبارها واقعة تحت حمايتها والعراق الذي كان خاضعاً لانتدابها. وقد استمرت الرسائل المتبادلة منذ عام ١٩٢٣م إلى عام ١٩٣٢م وهو تاريخ الرسالة الموجهة من نوري السعيد رئيس وزراء العراق التي يؤكد فيها حدود الكويت على النحو التالي: (من تقاطع وادي العوجه مع الباطن إلى جهة الشرق بامتداد الباطن جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم للكويت).

وقد وافق الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت آنذاك على ذلك التحديد في رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطاني في الكويت في ١٠ أغسطس عام ١٩٣٢م.

وكان مفروضاً بعد اتفاق الجانبين على تعيين (Delimitation) خط الحدود الانتقال إلى المرحلة التالية وهي مرحلة ترسيم أو تعليم (Demarcation) هذا الخط، وهي المرحلة التي لم تتم

حتى يومنا هذا، ولعل عدم إتمامها كان من أهم أسباب المشكلات التي مرت بها العلاقات الكويتية العراقية فيما بعد.

فرغم ذلك الاعتراف الذي له قيمته الكبيرة في القانون الدولي، ورغم الاستقرار الذي عرفته الحدود العراقية الكويتية، والذي تمثل في عدد كبير من الخرائط الرسمية العراقية، وعقود امتيازات البترول التي تعتبر وثائق دامغة في حد ذاتها، لم يلبث العراق أن أثار العديد من المشكلات فيما يتعلق بتلك الحدود، ورغم تعدد اللجان التي شكلت لغرض ترسيم الحدود فإنها ما أن تصل إلى المراحل النهائية في العمل حتى يتم تعطيل أعمالها بشكل أو بآخر.

ويتفق المؤرخون على أن مماطلة الحكومة العراقية في إتمام عملية الترسيم في أواخر الثلاثينات، لها أكثر من سبب:

١ ـ الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق منذ إعلان الاستقلال، فكلما تعرض حكام العراق لأزمة من الأزمات ثم تحويل أنظار الشعب العراقي إلى قضية الكويت وصوروا له ما سيدره عليه ضم الكويت أو انضمامها من ثروة وغنى. فقد أثارت العراق في أواخر الثلاثينات أن انخفاض الرسوم الجمركية في الكويت قد أدى إلى نشاط تجارة التهريب، وأن ذلك يشكل تهديداً للاقتصاد العراقي. وقد جهدت الحكومة العراقية من خلال الصحافة والإذاعة بإثارة التجار العراقيين في هذا الاتجاه... ونفس هذا الأسلوب اتبعته الحكومة العراقية في سنة ١٩٩٠م، ويتبين ذلك من تمام المذكرة العراقية التي سبقت الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م حيث اتهمت الكويت بتخريب الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة إنتاج النفط... وكلها ـ حجج لا سند لها ـ بل هي معاذير واهية وغير واقعية.

٢ ـ كان لاكتشاف حقل البرقان عام ١٩٣٨م وهو من أضخم حقول النفط الكويتية أثره في زيادة أطماع الحكومة العراقية للاستفادة من الثروة النفطية التي أصبح من المتوقع أن تحظى بها الكويت.

٣ ـ رغبة العراق في توسيع نافذته على الخليج بعد التنازلات التي قدمها لإيران في اتفاقية شط العرب عام ١٩٣٧م. بدا ذلك في اعتراض الحكومة العراقية على تقارير اللجان الفنية الخاصة بتعليم الحدود التي سبق ووافقت عليها عام ١٩٣٢م، وذلك على أساس ما قررته تلك اللجان عام ١٩٣٨م من اعتبار الخط المستقيم الذي يمتد شرقاً من الباطن إلى جنوب آخر نخلة تقع إلى أقصى جنوب سفوان أسلوباً غير عصري في تعليم الحدود، كما أن

امتداد الحدود من النقطة الواقعة جنوب سفوان حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبد الله بخور الزبير قبل أن يصل إلى نقطة الثلويج من شأنه حرمان العراق من منفذ له على الخليج، ومن ثم طالب العراق بأن تتنازل الكويت عن مقاطعتها الشمالية إلى خط عرض ٣٥′ ٢٩° شمالاً وهذا معناه أن تترك له ما يقرب من ثلث مساحتها.

٤ ـ فجرت حكومة العراق قضية إمداد الكويت بالمياه من شط العرب وذلك بتفتيش القوارب الكويتية المشتغلة بنقل المياه العذبة بحجة أنها تمارس تجارة التهريب مما كان يترتب عليه تأخر وصول مياه الشرب إلى الكويت. ويذكر ديكسون الوكيل البريطاني في الكويت: «إن آخر الطرق العراقية في مغازلة الكويتيين التلويح لهم بالفوائد التي يجنونها من الحصول على مياه شط العرب بواسطة أنبوب قطره ٢٣ بوصة، الأمر الذي من شأنه أن يحول الأراضي القاحلة بجوار مدينة الكويت إلى حدائق غناء، وهم يعرفون أنه إذا تم ذلك فإن الفلاحين الذين سيتولون زراعة الأرض المستصلحة سيأتون من العراق وبذلك يسيطرون على جزء كبير من الأراضي الكويتية ويطلبون حماية دولتهم في حالة نشوء أي نزاع ولو كان مفتعلاً».

نوري السعيد ومشروع ضم الكويت (المستقل) إلى الاتحاد العربي الهاشمي:

تميزت العلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الأربعينات وأوائل الخمسينات بالهدوء النسبي والاحترام المتبادل إلى أن قام الاتحاد الهاشمي في فبراير ١٩٥٨م بين العراق والأردن، وكان نوري السعيد رئيس الحكومة آنذاك متحمساً لضم الكويت إلى ذلك الاتحاد يدفعه عاملان رئيسيان:

أولهما: تقديره أهمية انضمام الكويت، وخاصة أن حكامها لا يرتبطون بصلة القربى إلى الأسرة الهاشمية مما يجعل قيام الاتحاد أكثر تقبلاً في المنطقة العربية، وثانيهما إدراكه لأهمية الكويت الاقتصادية وقدرتها على دعم الاتحاد وسد العجز في ميزانيته. ومن ثم مضى نوري السعيد في محاولة إقناع كل من الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من جراء انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي ملوحاً بأن ذلك الاتحاد من شأنه مقاومة التسلل الشيوعي في المنطقة العربية، ومن ثم قدم اقتراحاً إلى الحكومة البريطانية يقضي بإعلانها استقلال الكويت حتى تكون الإمارة مؤهلة بوضعها المستقل للانضمام إلى الاتحاد. غير أنه عرض على الحكومة البريطانية في نفس الوقت حفاظاً على مصالحها الاقتصادية واستثماراتها النفطية وارتباطاتها الدفاعية أن تعقد مع الكويت معاهدة تمنحها جميع تلك المزايا التي تتمتع بها في الكويت قبل إعلانها لاستقلالها. وفي حالة عدم موافقة الحكومة البريطانية على مشروعه هذا، فإنه يمكن الاكتفاء بانضمام الكويت إلى اللجنة الاقتصادية للاتحاد مقابل اعتراف الحكومة العراقية

بالحدود القائمة. وقد حاول السعيد استغلال الخلافات السياسية والأيديولوجية التي كانت قائمة آنذاك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لكي يحصل على تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لمشروعه بعد أن اتسم الموقف البريطاني بقدر ليس بقليل من التردد والتحفظ.

ومع ذلك فإن الموقف المتصلب الذي واجهه نوري السعيد كان من قبل الكويت حيث أعلن الشيخ عبد الله صراحة عدم استعداد بلاده للانضمام إلى محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية مؤكداً عدم وجود أية مكاسب تجنيها الكويت من جراء انضمامها إلى ذلك الاتحاد بل أن الضرر قد يكون هو الأكثر توقعاً، وفضلاً عن ذلك فقد كان الشيخ عبد الله يدرك جيداً أن النظام العراقي غير مستقر فهو لا يتمتع برصيد شعبي ومن ثم فهو معرض للانهيار في أية لحظة، وبالتالي فإنه من الخطورة أن يربط بلاده بذلك النظام، ومضى حاكم الكويت في تحديد موقف بلاده المحايد في خضم الصراعات العربية ومحاولة القيام بدور إيجابي لتهدئة تلك الصراعات بما يكفل تحقيق المصلحة العربية.

(Kuwait & Arab Union No. 217 Secret 10th April 1958, Records of Kuwait, Vol. 6 p. 101-102).

وعلى الرغم من مواقف الكويت المعارضة للانضمام إلى الاتحاد العربي الهاشمي فإن العراق لم يتجه إلى الضغط عليها وإنما على العكس من ذلك حاول كسب ودها حتى يكسبها تدريجياً إلى قبول فكرة الانضمام، وبالتالي فقد حرص الخطاب السياسي العراقي آنذاك على إعلان العراق صداقته للكويت واحترامه لسياسة حسن الجوار، وقامت إذاعة بغداد وكثير من الصحف العراقية بدور ملموس في ذلك. أما الضغوط التي مارسها العراق فقد وجهها بصفة خاصة إلى الحكومة البريطانية باعتبارها الدولة الحامية للكويت وقد بلغت الضغوط أقصاها حين عرض السعيد على بريطانيا الموافقة على إعلان استقلال الكويت وضمها إلى الاتحاد، أو أن تقوم الكويت بتقديم دعم مالي سنوي لنفقات الاتحاد في حالة عدم الانضمام إليه.

وتقرر عقد اجتماع في لندن في ٢٠ يوليو ١٩٥٨م من أجل النظر في هذا الأمر بين المسؤولين العراقيين والبريطانيين. ومن أجل ذلك أعدت الحكومة العراقية مشروع اتفاقيتين خاصتين بدعم الكويت للاتحاد العربي الهاشمي وانضمامها إلى ذلك الاتحاد كإمارة مستقلة محتفظة بشخصيتها وبنظام الحكم فيها وبعلمها الخاص في إقليمها.

ويتضح من عشرات المراسلات التي تمت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية

بخصوص انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي اعتراف العراق ــ بما لا يقبل الشك ــ بالكويت ككيان مستقل ضمن حدود واضحة المعالم وشخصية سياسية مستقلة.

ولم يكتب لمشروع نوري السعيد النجاح لمعارضة الكويت من جهة، ولمقتله أثر قيام ثورة تموز بالعراق، وما ترتب على ذلك من حل الاتحاد الهاشمي.

رابعاً

أزمة ١٩٦١م وترسيخ الاستقلال الوطني للكويت

على أثر قيام النظام الثوري الجديد الذي تزعمه عبد الكريم قاسم في يوليو ١٩٥٨م والذي أدى إلى الإطاحة بالملكية في العراق، بدأ النظام الجديد يعاني الكثير من المشكلات الداخلية وكان من أبرزها الانشقاقات السياسية والعسكرية إلى جانب الحرب الأهلية التي شنها بعنف ضد الأكراد المسلمين في شمال العراق.

ولم يجد النظام العراقي أمامه وسيلة لإنقاذ ماء وجهه سوى تحريك أطماعه السياسية والاقتصادية في الكويت وتكرار ادعاءاته الباطلة عليها. وبذلك تناقض مع نفسه تناقضاً واضحاً حين حرص في بداية قيامه على إقامة علاقات ودية مع الكويت فإذا به يتحول إلى العدوان عليها.

ومن المؤسف أن يأتي ذلك العدوان في الوقت الذي استطاعت فيه الكويت نتيجة للتطورات السياسية والاقتصادية التي بلغتها وما ارتبطت به من علاقات متكافئة بين الدول العربية والأجنبية أن تعمل على إقامة علاقات جديدة مع بريطانيا تتناسب والمكانة التي وصلت إليها وهو ما تحقق بالفعل في التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م حين اتفق الطرفان على إلغاء معاهدة ١٨٩٩م وإحلالها بمعاهدة جديدة تقوم على الصداقة والتعاون.

وعلى الرغم من أن الكويت حظيت بتأييد كثير من الدول العربية والأجنبية على تلك الخطوة التي خططتها فإن الموقف لم يلبث أن انفجر في العراق على أثر إذاعة أنباء استقلال الكويت. ففي الخامس والعشرين من شهر يونيو ١٩٦١ دعا عبد الكريم قاسم إلى مؤتمر صحفي في مقره الدائم الذي كان يتخذه بوزارة الدفاع وفيه طالب بضم الكويت إلى العراق مهدداً كل دولة أن هي اعترفت باستقلال الكويت أو تبادلت التمثيل الديبلوماسي معها بقطع العلاقة بينه وبينها مما أدى إلى عزل العراق عزلاً يكاد يكون تاماً عن محيط الأسرة العربية والدولية.

ومما يستلفت النظر أن النظام العراقي في إثارة مطالبه بالكويت عمد إلى ادعاءات تاريخية باطلة، من بينها ادعاؤه تبعية الكويت لولاية البصرة وما اعتبره حقاً له في وراثة الدولة العثمانية! وليس من شك في أن تركيز النظام العراقي على ولاية البصرة العثمانية كانت تعني اتجاهه للمطالبة بضم مناطق أخرى كالاحساء وقطر مما يؤكد أهدافه التوسعية في أقطار الخليج.

وقد بادرت وزارة الخارجية العراقية في اليوم التالي لانعقاد ذلك المؤتمر بتوزيع مذكرات رسمية عن طريق سفارتها في القاهرة إلى الدول الأعضاء في الجامعة العربية تؤكد فيها أن المعاهدة التي أبرمتها بريطانيا مع الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م لا تستند على أسس سليمة وأن بريطانيا تعمل على المحافظة على نفوذها تحت غطاء من الاستقلال الشكلي الذي تعمدت فيه فصل الكويت عن العراق! (راجع الملحق رقم ٢ من تقرير الأمين العام إلى مجلس حامعة الدول العربية سبتمبر ١٩٦١م).

ولما لم يكن للادعاءات العراقية على الكويت أي مبرر تاريخي أو قانوني فقد فشل العراق خلال الأزمة التي افتعلها، والتي نحن الآن بصددها، والتي استمرت ما يقرب من عامين وعلى وجه التحديد من ١٩ يونيو ١٩٦١م إلى مايو ١٩٦٣م في أن يقنع المجتمع الدولي بصحة ادعاءاته على الكويت. وأصبح لا مفر من تقرير حقيقة واقعة وهي أن المطالب العراقية على الكويت لم تعد كونها ادعاءات زائفة افتقرت إلى المسوغات القانونية فضلاً عن أن دوافعها لم تكن إلا مجرد طموح شخصي أو نزعة يائسة إلى الزعامة أو بسبب المشاكل الداخلية المتزايدة بالعراق.

ومن دراستنا للتصريحات والبيانات والخطب العراقية العديدة التي نشرت خلال وقوع تلك الأزمة نجد أن المطالب العراقية استندت إلى جانب الادعاءات التاريخية الباطلة على بعض المبررات الواهية ومن بينها:

أولاً: رغبة العراق في توصيل المياه العذبة إلى الكويت، ومن ثم شدد هجومه على حكام الكويت لاستخدامهم المكثفات الصناعية للحصول على مياه الشرب وما تحققه الشركات الأجنبية من مكاسب طائلة نتيجة بيع آلات التقطير بينما نقل المياه من شط العرب إلى الكويت أقل تكلفة وأكثر نفعاً. ومن الطبيعي أن هذه الرغبة لا تبرر ضم العراق للكويت أو استيلاءه عليها، وإنما كان من الأجدى أن يركز العراق جهوده لتعميق ثقة الكويت به بدلاً من الإلحاح في ربط المطالب الحيوية للكويت بالعراق مما جعل الكويت ترتاب في نواياه.

ثانياً: حاول العراق أن يثير بعض الادعاءات التي يبدو من خلالها أنه يحمل اتجاهات تقدمية

من بينها أن من واجب العراق إنقاذ الشعوب العربية وفي مقدمتها شعب الكويت من المستغلين لمواردها. متجاهلاً أن جانباً كبيراً من الدخل القومي للكويت كان ينفق لتطوير المجتمع ووضع أسس الدولة الحديثة.

ثالثاً: من المبررات الواهية التي ارتكز عليها عبد الكريم قاسم أن كلمة الكويت كلمة لا تستخدم إلا في العراق ولا تزال تطلق على الكثير من المواقع فيه مثل كوت العمارة وكوت الزين وغيرها. والحقيقة أن كلمة الكويت كلمة متعارف عليها في شرق الجزيرة العربية التي يميل سكانها إلى تصغير أسماء المواقع والأشخاص، وأن لا صلة لإسم الكويت بمصطلح (الكوت) العراقية، فالإسم مرتبط بإسم عاصمة الاحساء (الكوت) كما سبقت الإشارة.

رابعاً: برر العراق دعوته إلى ضم الكويت بأنه لا يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية والمصاهرات القائمة بينهم، وأنه إذا ما اجتمع أهالي البصرة والكويت فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهما. ومن المؤسف أن يعمد العراق إلى استغلال الروابط بين الشعوب الإسلامية العربية لتحقيق مطالب توسعية فضلاً عن أن تشابك تلك العلاقات أنما هي من قبيل التعميم والتبسيط فمثل تلك المظاهر لا تجدي فتيلاً إذا ما تعارضت مع الإرادة الحرة للشعوب أوحقها في تقرير مصيرها. وعلى الرغم من تركيز عبد الكريم قاسم على تلك الروابط إلا أنه أعلن عن رفضه لمبدأ الاستفتاء الشعبي في الكويت متعللاً أن أغلبية سكان الكويت من العناصر الوافدة. ومن الطريف أن بعض البيانات الكويتية ردت على ذلك بتحدي النظام العراقي بأن يجري استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة يسأل فيه الشعب العراقي إن كان يرضى بعبد الكريم قاسم حاكماً ينفرد بالأمر والنهي في شؤون البلاد.

خامساً: ارتكزت الادعاءات العراقية في تبريرها الدعوة إلى ضم الكويت على أن أهالي الكويت يرغبون بل ويطالبون بالعودة إلى وطنهم الأصلي العراق، وهي ادعاءات جانبها قدر كبير من الصواب فيما أكدته المظاهرات الشعبية التي اجتاحت الكويت احتجاجاً على الادعاءات العراقية.

وعلى الرغم من أن الأزمة التي أثارها عبد الكريم قاسم لم تتخذ أكثر من الأبعاد الدعائية أو الإعلامية فإن هناك من يرى أن عبد الكريم قاسم كان يفكر فعلاً في غزو الكويت ولم يقف حائلاً أمامه سوى المشكلات العديدة التي أخذ يواجهها حيث بدأت الثورة الكردية في الشمال،

واتخذت شكلاً أقرب ما يكون إلى الحرب الأهلية مما لم يترك له فائضاً للقيام بعدوان مسلح ضد الكويت ولم يتعد الأمر أكثر من بث الموسيقى العسكرية من إذاعة بغداد!

وعلى أثر ظهور بوادر الأزمة، أصدر الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت بياناً موجهاً إلى الشعب الكويتي أكد فيه أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة وأن الشعب الكويتي مصمم على الدفاع عن استقلال بلاده وأنه على اقتناع كامل بأن الدول العربية وغيرها من الدول الصديقة والمحبة للسلام ستساند الكويت في الحفاظ على استقلالها.

كما أكدت الحكومة الكويتية في البيانات التي أصدرتها أن الادعاءات التي استند عليها حاكم العراق لا ترتكز على أساس من الصحة التاريخية والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على مغالطات في التاريخ والواقع، إذ لم تكن الكويت في أي يوم من الأيام خاضعة للحكم العثماني ولم يكن للدولة العثمانية ممثل لها في الكويت، وأنها عاشت جميع فترات تاريخها بعيدة عن المشاكل التي تجرها التبعية العثمانية، وظل حكامها بمنأى عن السيطرة العثمانية ويضفون على إمارتهم كياناً مستقلاً حرصوا دائماً على حريته وازدهاره (راجع بصدد ذلك البيانات الصادرة عن حكومة الكويت بشأن الأزمة مع العراق ــ دائرة المطبوعات والنشر ــ الكويت ــ يوليو ١٩٦١م).

في خلال وقوع الأزمة نشرت كل من الحكومتين العراقية والكويتية وثائق تؤيد وجهة نظرها، من ذلك ما أصدرته وزارة الخارجية العراقية من مجموعة نشرات بعنوان حقيقة الكويت، في الوقت الذي أصدرت فيه الحكومة الكويتية كتاباً بعنوان حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، أوردت فيه مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة عن حكومة العراق ذاتها في أوقات مختلفة، ومن المثير أن بعضها كان بتوقيع عبد الكريم قاسم نفسه، وكلها تنطوي على اعتراف العراق الضمني باستقلال الكويت. ومن بين تلك الوثائق رسالة من هاشم جواد وزير خارجية العراق على عهد عبد الكريم قاسم إلى الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٨م يطلب فيها أن تأذن الكويت بفتح قنصلية عراقية لتقوم برعاية مصالح المقيمين في الكويت من العراقيين من جهة وتكون حلقة اتصال بين القطرين الشقيقين من جهة ثانية خاصة وأن الجمهورية العراقية ترى أن أول واجباتها هي التعاون مع الجارة العزيزة الكويت، وإقامة العلاقات معها على أسس من الصداقة الخالصة والعلاقات الأخوية المتكافئة (حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، دائرة المطبوعات والنشر ــ الكويت ــ ١٩٦١م)، كما احتوت ما نشرته الكويت من وثائق على مراسلات تتضمن رغبة العراق في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين وبيانات مشتركة تدعو للتعاون الاقتصادي فيما بينهما فضلاً عن تأييد العراق، حتى قبل

حصول الكويت على استقلالها، لإدخالها في العديد من المنظمات العربية الدولية.

وإذا ما انتقلنا إلى أدلة أخرى غير الوثائق الرسمية نجد أن الحكومة العراقية كانت تعترف دوماً بكيان الكويت الخاص بها، من ذلك أن كتب التاريخ والجغرافيا بالإضافة إلى الخرائط والمصورات الجغرافية الصادرة في العراق كانت تضع حدوداً واضحة بين العراق والكويت. وتجدر الإشارة بصدد ذلك إلى كتاب في الجغرافيا وضعه أحمد سوسة وأسهمت حكومة عبد الكريم قاسم في نفقات طباعته وقامت بتوزيعه على المدارس العراقية حيث ظهرت به خريطة كاملة للعراق موضحاً بها حدوده السياسية وأسماء الدول المجاورة له وهي سوريا وتركيا وإيران والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت.

ومما يذكر أيضاً أن إجراءات الانتقال من الكويت إلى العراق أو من العراق إلى الكويت بما فيها من تأشيرات على جوازات السفر أو إجراءات الجمارك كانت جميعها تؤكد انفصال الكويت عن العراق. وقد استندت الحكومة الكويتية بالإضافة إلى ذلك إلى رصد العراق ملايين من الدينارات العراقية من أجل تطوير ميناء أم قصر، وأن العراق لو كان يعتبر الكويت منفذه الطبيعي على البحر لما أقدم على تطوير ذلك الميناء الذي كلفه الكثير من النفقات. وقد اتضح من مخطط الميناء الذي عرضته الحكومة العراقية في حفل الافتتاح في مارس ١٩٦١م تفصيلات واضحة للحدود العراقية الكويتية المتعارف عليها بين البلدين.

الدوافع المحركة لعبد الكريم قاسم في ادعاءاته

على الرغم من مضي عدة عقود على وقوع تلك الأزمة فإنه لم تتكشف حتى وقتنا الحاضر الدوافع الرئيسية المحركة لعبد الكريم قاسم للاندفاع بمطالبه على الكويت رغم إدراكه استحالة تنفيذ أطماعه بحكم المعارضة العربية والدولية، فضلاً عن معارضة الشعب الكويتي الذي حصل على استقلاله. ومع ذلك فقد ركز كثير من الباحثين على الدوافع الاقتصادية وأن الثروة البترولية الضخمة التي بدأت تتمتع بها الكويت كانت سبباً لمحاولة العراق ضمها إليه، أو على الأقل الاستفادة من القروض والمنح التي يمكن أن تقدمها الكويت له، ولم يتورع العراق عن ابتزاز الكويت بافتعاله للعديد من تلك الأزمات.

كما ترتبط تلك الأزمة أيضاً بالحالة النفسية لعبد الكريم قاسم وعدم استقراره العقلي وهي ظاهرة وضحت في العديد من تصرفاته السياسية الطائشة بحيث أصبح يعد واحداً من أكثر الشخصيات غموضاً في السياسة العربية المعاصرة.

بقي أن نشير هنا إلى أنه على الرغم من سرعة الإنزال البريطاني واحتلال القوات البريطانية لمناطق الحدود وآبار النفط إلا أنها لم تجد جيشاً تحاربه ولم يترتب على وجود تلك القوات سوى إثارة الرأي العام العربي من سياسة العراق التي أدت إلى عودة القوات البريطانية إلى الكويت (Cf. Uriel Dunn: Iraq Under Qasim P. 351 ff).

مواقف الدول العربية والمجتمع الدولي من أزمة ١٩٦١م:

موقف الكويت: يتضح رد الفعل الرسمي للكويت غداة وقوع الأزمة في بيان صدر عن المجلس الأعلى إلى الشعب الكويتي جاء فيه أن أمير الكويت أبرق إلى الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية يخبره بالتهديد العراقي بضم الكويت وعن الغزو المتوقع من العراق وأن الملك سعود استجاب على الفور وأمر بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت استناداً على اتفاقية الدفاع المشترك التي سبق عقدها بين البلدين عام ١٩٤٧م، ومضى البيان إلى القول أنه بالنظر إلى الموقف الذي وضعنا فيه عبد الكريم قاسم ـ مجبرين لا مختارين ـ فإن أمير الكويت طلب المساعدة أيضاً من حكومة المملكة المتحدة التي لبت الطلب على الفور وأرسلت قواتها لمساعدة جيش الكويت في دفاعه عن الوطن وأن هذه القوات ستنسحب حالما تنتهي الأزمة (بيان من المجلس الأعلى إلى الشعب الكويتي يونيو ١٩٦١م).

وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي إلا أنها وجدت في مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت ما يتعارض تماماً مع ذلك التيار ومن ثم فقد اعترضت في بيان رسمي صدر في ١٩٦١/٦/٢٨م على تهديد العراق للكويت واعتمد البيان على عدة نقاط من أبرزها:

أولاً: إيمان الجمهورية العربية المتحدة بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات قديمة أو جديدة.

ثانياً: أنها تتوقع أن تكون حركة الشعوب العربية في الوحدة قائمة على غير النموذج التقليدي الذي ساد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقاد إليها بسبب التمسك بالمطالب الإقليمية القائمة على نصوص معاهدات قديمة، ولذلك فإنها لا تقبل منطق الضم وإن كانت على استعداد لتأييد منطق الوحدة الشاملة.

ثالثاً: أن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما مما هو أعمق وأبقى من وثائق الامبراطورية العثمانية.

رابعاً: أن الجمهورية العربية المتحدة تفرق بين الضم الذي يريده عبد الكريم قاسم

وهو ما ينبغي أن يرفض، وبين الإجماع الشعبي المقام على أساس الوحدة والاختيار الحر وهو ما ينبغي أن يحترم، كما أنها ترفض وجود قوات بريطانية في أرض عربية (بيان الجمهورية العربية المتحدة بشأن تطورات الموقف المفاجىء في العلاقات بين الجمهورية العراقية وبين الكويت ١٩٦١/٦/٢٨م).

موقف الجامعة العربية: لقد أدركت الكويت أهمية الاعتماد على مساندة أشقائها العرب، فرفعت الأمر إلى جامعة الدول العربية التي قررت تشكيل قوة أمن عربية لتحل بدلاً من القوات البريطانية، خاصة وأن الحكومة البريطانية رغم استجابتها لمساندة الكويت إلا أنها قد التزمت التحفظ إزاء موقفها. وقد تضمن قرار الجامعة العربية الذي صدر في ٢٠ يوليو ١٩٦١م عدة نقاط من بينها:

أولاً: أن تلتزم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية التي كانت قد استدعتها في أقرب وقت ممكن.

ثانياً: تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت.

ثالثاً: تأييد كل رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية طبقاً لما ينص عليه ميثاقها.

رابعاً: الترحيب بالكويت عضواً في الجامعة العربية.

خامساً: تلتزم الدول العربية الأعضاء تقديم المساعدة الفعالة للكويت لصيانة استقلالها على أن يكون ذلك بناء على طلبها (أنظر بصدد ذلك ملحق رقم ٢ من الوثائق الخاصة بالكويت في تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ـ سبتمبر ١٩٦١م).

وفي الثاني عشر من شهر أغسطس عام ١٩٦١م وقع الشيخ عبد الله السالم أمير دولة الكويت اتفاقية خاصة بانضمام الكويت إلى معاهدة الضمان العربي الجماعي كما أبرم اتفاقية أخرى مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن وضع قوات الأمن العربية في الكويت وعلى اعتراف الكويت بحق تلك القوات في رفع علمها الخاص ـ علم جامعة الدول العربية ـ داخل أراضيها وتمتعها بالمزايا المتعلقة بحرية التحرك داخل أراضيها واستخدام طرقها البرية والمائية ومطاراتها، وأن ينشأ صندوق عربي لتمويل هذه القوات وتحمل نفقاتها، وقد تم إنشاء هذا الصندوق بالفعل وأسهمت فيه الكويت بالنصيب الأوفى.

وعلى أثر اتخاذ تلك الترتيبات طلب أمير الكويت انسحاب القوات البريطانية من أراضيه

وتلقى رداً بالموافقة حالما تصل القوات العربية إلى مواقعها وتم انسحاب القوات البريطانية في العاشر من أكتوبر ١٩٦١م بعد أن وصلت القوات العربية التي شاركت فيها كل من السودان والمملكة العربية السعودية والأردن والجمهورية العربية المتحدة، في الوقت الذي أخذت فيه البيانات العراقية تشدد من حملاتها ضد الكويت، كإعلانها المحافظة الثانية عشرة من محافظات العراق واعتبار سكانها مواطنين عراقيين، وأكثر من ذلك أقدم العراق على إدخال تعديل في خريطته السياسية بحيث ضمت إليها الكويت، وامتنعت الحكومة العراقية عن قبول تأشيرات السفر التي تصدرها حكومة الكويت إلى العراق، كما أعلنت وزارة الخارجية العراقية قطع أي تعامل مع أية دولة تعترف باستقلال الكويت أو تقيم معها علاقات دبلوماسية، كما بادرت الحكومة العراقية أيضاً بسحب بعثاتها الدبلوماسية من العواصم العربية والأجنبية التي استقبلت بعثات كويتية، وأخذت القائمة تتسع مما أدى إلى عزلة العراق عن محيط السياسة العربية والدولية.

الموقف الدولي: لعل مما يسترعي الانتباه أن الأزمة الكويتية العراقية استطاعت أن تجد حلاً لها في إطار الأسرة العربية بينما فشل مجلس الأمن والأمم المتحدة في معالجتها بسبب الحرب الباردة التي كانت قائمة بين المعسكرين الغربي والشرقي ونجاح العراق في اجتذاب الاتحاد السوفييتي إلى جانبه.

وحين بدأت الكويت بتقديم شكوى ضد العراق في مجلس الأمن بادرت الحكومة العراقية بتقديم شكوى ضد الحكومة البريطانية على أساس أن نزول قوات عسكرية بريطانية في أراضي الكويت يعرض أمنه وسلامته للخطر مؤكدة أن العراق لم يلجأ إلى العنف أو أن القوات العراقية كانت في حالة تأهب على الحدود الكويتية.

ويتضح من الموقف الدولي آنذاك أن كثيراً من الدول العربية والأجنبية وقفت إلى جانب الكويت وأيدت انضمامها إلى الأمم المتحدة، مؤكدة توافر جميع المقومات المطلوبة للدولة، فضلاً عن أن الكويت تأتي في المرتبة الثانية من بين الأقطار المصدرة للنفط، وأنها استطاعت استغلال ثروتها في تحسين مستوى معيشة سكانها، وتقديم كافة الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية، كما أنهت علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا واعترفت الحكومة البريطانية من جانبها بمسؤولية الكويت عن إدارة شؤونها الخارجية، إضافة إلى قبولها عضواً في جامعة الدول العربية كدولة مستقلة ذات سيادة، وعلى الرغم من كل تلك المبررات فلم يلبث أن تأجل النظر في قبول الكويت عضواً بالأمم المتحدة حتى تجد الأزمة حلاً لها في الإطار العربي.

انسحاب القوات العربية: لم تكد تمضي شهور قليلة على نشوب الأزمة بين العراق والكويت حتى بدأت تخف حدتها تدريجياً حتى أن القوات العربية التي وصلت إلى الكويت لم تواجه مشكلات تضطرها للبقاء، إذ لم تلبث أن انسحبت القوات الرمزية التي ساهمت بها الجمهورية العربية المتحدة، وكانت معظمها من الفنيين العسكريين، على أثر انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر ١٩٦١م، كما انعكست الآثار المترتبة على ثورة اليمن في نهاية سبتمبر ١٩٦٢م على ما تبقى من قوات عربية في الكويت مما دفع بالجامعة العربية بناء على طلب الكويت إلى تخفيض عدد تلك القوات والاقتصار على إنشاء جهاز للمراقبة العسكرية. وفي يناير ١٩٦٣ سحبت كل من السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية قواتها العاملة ضمن قوات أمن الجامعة العربية، وبينما كان التفكير في أن تحل محلها قوات جديدة قامت ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ في العراق التي أطاحت بحكم عبد الكريم قاسم وبدأ قادة النظام الجديد بإصدار بيانات مطمئنة بالنسبة لمستقبل العلاقات الكويتية العراقية، مما دفع بالحكومة الكويتية إلى عدم تقديمها طلباً بإحلال قوات عربية بديلة تقديراً للموقف الجديد في العراق بل تم انسحاب القوات العربية المتبقية في الكويت اعتباراً من ٢٠ فبراير ١٩٦٣م.

قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة:

وعلى أثر المتغيرات الجديدة بادرت الكويت بتجديد طلبها للانضمام إلى الأمم المتحدة ووافق مجلس الأمن على طلبها في مايو ١٩٦٣م وأصبحت الكويت الدولة الحادية عشرة بعد المائة في المنظمة الدولية، وكان مما يدعو الأسف أن العراق كان السبب في عرقلة انضمامها إلى المنظمة الدولية لما يقرب من عامين رغم أن معظم الدول قد اعترفت باستقلال الكويت وتبادلت التمثيل الديبلوماسي معها.

خامساً

سقوط قاسم واعتراف العراق (الثاني) باستقلال الكويت عام ١٩٦٣م

على الرغم من انهيار حكم عبد الكريم قاسم، ظلت آثار الأزمة مترسبة في وجدان الكويت بل وفي غيرها من أقطار الخليج العربي، ووضح ذلك في استمرار شكوى الكويت من احتمال تجدد الأطماع العراقية، ومن ثم كانت محاولة قادة النظام الجديد في العراق لإصلاح ما أفسده حكم عبد الكريم قاسم بالتأكيد على نوايا حسن الجوار وتوثيق التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين. ولم تلبث أن اتجهت رغبة الحكومتين العراقية والكويتية في أكتوبر ١٩٦٣م إلى إزالة

ما يشوب العلاقات بينهما حيث أجريت في بغداد مباحثات بين الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح رئيس مجلس الوزراء الكويتي آنذاك والجانب العراقي برئاسة اللواء أحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق آنذاك أيضاً، وقد أسفرت تلك المباحثات عن التوقيع على محضر تم الاتفاق عليه بين الجانبين تضمن توطيد العلاقات الثنائية لما فيه خير البلدين والرغبة في إصلاح ما ران على العلاقات العراقية الكويتية نتيجة موقف العهد القاسي تجاه الكويت وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين الشقيقتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق، ومن ثم فقد تم الاتفاق على البنود التالية:

أولاً: اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢م والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٣٢م.

ثانياً: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقتين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثاً: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

رابعاً: وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الديبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء (محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت، بغداد ٤ أكتوبر ١٩٦٣).

جدير بالذكر أن الحكومة الكويتية قامت بتسجيل تلك الاتفاقية في كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبذلك أصبحت معترفاً بها على المستويين العربي والدولي، وعلى الرغم من أن العراق لم يعترض على الإجراءات التي اتخذتها الكويت لتسجيل الاتفاقية، لم تلبث أن وضحت سوء نيته تجاه الكويت في تعمده عدم عرض الاتفاقية على المجالس العراقية المختصة للمصادقة عليها وذلك حتى يتخذ من عدم التصديق مبرراً للتنصل منها إذا ما واتته الفرصة لذلك.

محضر متفق عليه بين
دولة الكويت والجمهورية العراقية

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في ازالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين ، اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذى يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٦٣ .

وكان الوفد الكويتي يتألف من : —

١ — سمو الشيخ صباح السالم الصباح : ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء .
٢ — سعادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح : وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة .
٣ — سعادة السيد خليفة خالد الغنيم : وزير التجارة .
٤ — سعادة السفير عبد الرحمن سالم العتيقي : وكيل وزارة الخارجية .

وكان الوفد العراقي يتألف من : —

١ — اللواء السيد احمد حسن البكر : رئيس الوزراء .
٢ — الفريق الركن السيد صالح مهدى عماش : وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة .
٣ — الدكتور محمود محمد الحمصي : وزير التجارة .
٤ — السيد محمد كيارة : وكيل وزارة الخارجية .

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الاخوى

سند الاعتراف الثاني بدولة الكويت المؤسس على الاعتراف الأول الذي تم عام ١٩٣٢ وهو موثق في الأمم المتحدة.

والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة .

وتأكيدا من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحي من الاهداف العربية العليا .

وايمانا بالحاجة لاصلاح ما ران على العلاقات العراقية الكويتية نتيجة موقف العهد القاسمي البائد تجاه الكويت قبل اشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة .

ويقينا بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق .

وانطلاقا من ايمان الحكومتين بذاتية الامة العربية وحتمية وحدتها .

وبعد ان اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذى القي بمجلس الامن الكويتي بتاريخ ٩ أبريل ١٩٦٣ والذى تضمن رغبة الكويت في العمل على انهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب .

اتفق الوفدان على ما يلي : ـ

اولا ـ تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠ .

ثانيا ـ تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح

المشتركة والتطلع الى وحدة عربية شاملة .

ثالثا — تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجارى واقتصادى بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما .

وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء .

واشهادا على ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر .

صباح السالم الصباح	اللواء احمد حسن البكر
رئيس الوفد الكويتي	رئيس الوفد العراقي

ومع ذلك فقد شهدت السنوات التالية نمو وتوثق العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين البلدين، وأفاد العراق على وجه خاص من القروض والمنح المالية السخية التي قدمتها له الكويت، فعلى أثر توقيع الاتفاقية سالفة الذكر زار وفد عراقي الكويت حيث تم التوصل إلى اتفاقيات تفصيلية قدمت الكويت بموجبها قرضاً حراً للعراق قيمته ثلاثون مليوناً من الدنانير، وأكدت الحكومة الكويتية أن هذا القرض لم يكن خارجاً عن نطاق وأهداف الصندوق الكويتي الذي تم إنشاؤه لخدمة المشروعات التنموية في البلاد العربية في أعقاب استقلال الكويت وعلى وجه التحديد في ديسمبر ١٩٦١م.

وعلى الرغم من أن العلاقات العراقية الكويتية أخذت تسير في مجراها الطبيعي، لم يلبث أن عاد التوتر في العلاقات بين الدولتين نتيجة استمرار المطامع العراقية في ثروة الكويت، وشدة نهم العراق إلى المزيد من المنح والقروض، متخذاً من إثارة مشكلات الحدود بينه وبين جارته الصغيرة وسيلة للضغط عليها. وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى عدم المضي قدماً في التنسيق في المشروعات الاقتصادية والإنمائية المشتركة بين البلدين، فعلى الرغم من أن الكويت لم تمانع في التوقيع على اتفاقية خاصة بنقل المياه من شط العرب وافق عليها مجلس الأمة وكانت تنص على سحب كميات من المياه قدرت بـ ١٢٠ مليون جالون يومياً دون أية شروط، إلا أن الحساسيات السياسية والعقبات الأخرى التي لازمت المشروع قد أوقفت تنفيذه وإن لم تستطع القضاء عليه قضاء مبرماً حيث أعيد الاتفاق بين الكويت والعراق بعد أن هدأت مشكلات الحدود بينهما في نهاية السبعينات وتم الاتفاق في أوائل عام ١٩٧٨م على اتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ، وكان ذلك في نطاق توثيق صلات التعاون بين البلدين، بيد أن مشكلات العراق الداخلية فضلاً عن مشاكله مع جارته إيران حالت دون اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ ذلك المشروع الذي لم تعد الكويت في حاجة ماسة إليه.

تطور مباحثات الحدود حتى نشوب الحرب العراقية الإيرانية:

على أثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية بانهيار حكم عبد الكريم قاسم وتوقيع اتفاقية أكتوبر ١٩٦٣م بين الحكومتين الكويتية والعراقية سلم بموجبها النظام العراقي باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الديبلوماسي معها واعترف بالحدود القائمة بينه وبينها، أصبحت المباحثات الخاصة بترسيم تلك الحدود تجري مباشرة بين ممثلي الحكومتين العراقية والكويتية.

وعلى الرغم من الأعباء المالية التي التزمت بها الكويت في مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالخرطوم لمواجهة آثار العدوان الاسرائيلي على الأراضي العربية في عام ١٩٦٧م فإنها لم تتردد في

تقديم قرض إلى العراق بخمسة وعشرين مليون دينار كويتي في أكتوبر من نفس ذلك العام لتمويل مشروع كهربة سد سامراء وغيره من مشروعات تنموية أخرى. وثبت أن القروض والمنح التي كانت تقدمها الكويت إلى العراق كانت تسكن إلى حد كبير من حدة الأزمات التي كان يفتعلها النظام العراقي ضد الكويت، ووضح ذلك في حادث الصامتة في مارس ١٩٧٣ حين تحركت بعض القوات المسلحة العراقية وهاجمت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت وتوغلت في الأراضي الكويتية مسافة ثلاثة كيلومترات.

(J.B. Kelly. Arabia, The Gulf and the West, London 1980, pp. 282-283).

ولم تنسحب تلك القوات من الحدود الكويتية إلا على أثر قرض ميسر منحته الكويت إلى العراق.

وعلى الرغم من أن النظام العراقي أظهر استجابته في أعقاب تلك الأزمة للوساطة العربية بالمضي قدماً لترسيم الحدود بينه وبين الكويت وفقاً لما جاء في الاتفاقية الموقعة بينه وبين الكويت في أكتوبر ١٩٦٣م، كان العراق كثيراً ما يتعلل بمشكلاته الداخلية عن اتخاذ خطوات إيجابية. ولم يلبث النظام العراقي أن انغمس في مشكلاته مع جارته إيران بعد قيام ثورتها الإسلامية حيث أعلن إلغاءه لاتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥ ثم تورط في حرب معها استمرت ثماني سنوات ١٩٨٠م ــ ١٩٨٨م وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن تتوارى مشكلة الحدود بينه وبين الكويت!

العدوان العراقي على الكويت
في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م

العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م

أولاً
مقدمات العدوان

حين أقدم العراق على اجتياح أراضي الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م لم يكن أحد يتوقـع ذلك العدوان وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ إن السنوات القليلة التي سبقت نشوب الحرب العراقية الإيرانية تميزت بعلاقات وثيقة بين الكويت والعراق، بل إن المباحثات الخاصة بترسيم الحدود العراقية الكويتية وصلت إلى درجة كبيرة من الإيجابية مما كان يبشر بوضـع حد لتلك المشكلة المزمنة.

٢ ـ أنه منذ عام ١٩٧٨م كان هناك ما يوحي بالتعاون بين الدولتين في كثير من المجالات الاقتصادية والتنموية إذ تم الاتفاق على تطوير الاتفاق الاقتصادي الفني الذي سبق أن وقـع بينهما في ٢٥ أكتوبر ١٩٦٤م بهدف توسيـع العلاقات الاقتصادية حيث أبرمت اتفاقية جديدة بين الدولتين في ١٨ مايو كما تم بحث وسائل زيادة حجم التبادل التجاري وأبرمت اتفاقية خاصة بتزويد الكويت بالمياه (محضر اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية الكـويتية العراقية في ١٨ مارس ١٩٧٨م ـ وثائق الخليـج والجزيرة العربية ح ٤، ص ٥٨٧) كما أبرمت اتفاقيات أخرى في مجالات الثقافة والإعلام والزراعة والنقل الجوي وحدث تقدم كبير في مجال التشاور والاتصالات السياسية بين الطرفين.

٣ ـ الدور الإيجابـي الذي قامت به الكويت في مساندتها للعراق، إذ لم تتردد الكويت في الوقوف إلى جانب العراق ودعمه في كثير من المواقـف، سواء كان ذلك في منحه العديد من القروض لتنفيذ بعض مشروعاته الإنمائية، أو في موقفها المساند له ضد الاعتداء الذي اقترفه سلاح الطيران الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، أو في إعادة إعمار الدمار الذي خلفته حرب الثماني سنوات بينه وبين إيران.

ومما هو جدير بالذكر أن الكويت ترأست الوفد الذي كلف من قبل مجلس جامعة الدول العربية في دورته الاستثنائية التي انعقدت في بغداد في ١٩٨١/٦/١٢م لحضور الاجتماع الطارىء لمجلس الأمن بناء على طلب العراق للنظر في الاعتداء الذي تعرض له من قبل اسرائيل. وقد تركز دفاع الكويت على أن المفاعل النووي العراقي من المشاريع التكنولوجية ذات الصبغة السلمية واستندت الكويت في ذلك على شهادة الحكومة الفرنسية التي تساعد في تسييره وعلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة التي تتولى مراقبته بحكم توقيع العراق على الاتفاقية الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية على عكس إسرائيل التي امتنعت عن توقيع تلك الاتفاقية وطالبت الكويت بتوقيع العقوبة الدولية على اسرائيل (راجع الكلمة التي ألقاها الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت آنذاك أمام مجلس الأمن الدولي). وفضلاً عن ذلك فقد بذلت الكويت أقصى جهودها لإزالة أسباب التوتر بين العراق وإيران إذ أدركت المخاطر التي يمكن أن تنشب نتيجة المواجهة العسكرية بين البلدين وبادرت باتصالات ومساع ثنائية قبل نشوب الحرب في سبتمبر ١٩٨٠ في محاولة لإزالة أسباب الخلاف وأجرت بصدد ذلك عديداً من الاتصالات مع بعض رؤساء الدول العربية والإسلامية بهدف حل المشاكل بين الطرفين بما يحفظ الحقوق المشروعة لكل منهما.

وعلى أثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية لم تتوان الكويت عن مساعيها لوقف آليات الحرب مدركة أنه لا معنى لاستمرارها، فليس هناك بين البلدين الجارين المسلمين أية مشاكل يستعصى حلها، كما أن هناك من القنوات الشرعية ما يغني عن الاحتكام إلى السلاح. ولم تكف الكويت عن التنبيه بأن غياب التضامن العربي وتصدع الصف والانقسامات بين الدول العربية تشكل إحدى العوامل الهامة لتلك المأساة. وتتابعت جهود الكويت لتهدئة الأوضاع ومحاولة وقف الحرب سواء كانت جهود خاصة أو من خلال دول عدم الإنحياز أو في الإطار الإسلامي والعربي، في مؤتمرات القمة الإسلامية والعربية أو في اجتماعات مجلس دول الجامعة العربية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الكويت قدمت اقتراحاً في مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي انعقد في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٧م بتشكيل محكمة العدل الإسلامية للنظر في مشكلة الحرب العراقية الإيرانية وما تواجهه الدول الإسلامية من مشكلات أخرى فيما بينها، وقد تمت الموافقة بالفعل على إنشاء تلك المحكمة الدولية الإسلامية باعتبارها جهازاً قضائياً رئيسياً لمنظمة المؤتمر الإسلامي واختيرت الكويت لتكون مقراً لتلك المحكمة (مرسوم بقانون رقم ٤٨/٤٧ بالموافقة على القرار رقم ٥/١٣ س و. أ الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الخامس).

وقد تحددت العناصر الرئيسية في موقف الكويت الرافض لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية من إدراكها بما سوف يترتب على استمرارية تلك الحرب من تدخل القوات الأجنبية في شؤون المنطقة فضلاً عن أن هناك إمكانات للتوصل إلى حلول عادلة عن طريق التفاوض.

وعلى الرغم من المواقف الكويتية الداعمة للعراق في كثير من المحن والأزمات التي مر بها والتضحيات المادية التي تحملتها نتيجة لذلك، فلم يكد يمضي أكثر من عامين على توقف القتال بينه وبين إيران حتى أخذ يصعد خلافاته ضد الكويت تحت دعاوى ضرورة إسقاط الكويت لما هو مسجل على العراق من ديون الحرب التي بلغت أربعة عشر ملياراً من الدولارات، مع أن الكويت لم تثر هذا الموضوع على الإطلاق. وأكثر من ذلك أن أمير دولة الكويت أبلغ العراق صراحة بأن الكويت تعتبر أن هذا الدين غير قائم في الواقع وإن كان بقاؤه يفيد العراق في مفاوضاته مع الدول الأجنبية الدائنة كسلاح لتخفيض ديون هذه الدول عليه.

وعلى عكس ما كان متوقعاً أن يكون النظام العراقي قد وعى جيداً بعد نهاية حربه مع إيران ما يفرضه موقعه الجغرافي من اتباع سياسة حسن الجوار والتفاهم مع الدول المحيطة به وخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كي يجد منفذاً لصادراته النفطية حيث قدمت المملكة العربية السعودية تسهيلات ضخمة للعراق لإنشاء خط أنابيب للبترول عبر أراضيها إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر إلى جانب ما قدمته الكويت من تسهيلات لتصدير النفط العراقي عبر موانيها وناقلاتها، سرعان ما تنكر للمواقف وسعى إلى تصعيد أزمة سياسية مفتعلة مع الكويت بما يبرر له العدوان عليها.

ومن ذلك يمكن القول أن العدوان العراقي على الكويت وإن كان مفاجأة للعالم إلا أن النظام العراقي كان يدبر له قبل فترة ليست بقليلة من وقوعه.

ولعل الخيوط الرئيسية لذلك العدوان الغادر المخالف لجميع القيم الإسلامية والإنسانية قد بدأ نسجها منذ أن بادر النظام العراقي بإشعال نار الحرب العراقية الإيرانية التي كان يظن أنها لن تتعدى كونها نزهة عسكرية لن تستغرق أكثر من بضعة أسابيع اسناداً على قناعته بأن الجيش الإيراني لن يستطيع الصمود أكثر من ذلك وأن هذه المناورة ستمكن جيشه بعد ذلك من الاستدارة جنوباً لتنفيذ الخطوة الثانية وهي الاستيلاء على دول الخليج كلها، غير أن أمله لم يلبث أن خاب حين وجد ما لم يكن في حسبانه إذ استمرت الحرب أكثر من ثماني سنوات، ولما وجد أنه قد خرج منها بلا طائل حاول تعويض فشله بتدبير غدره وعدوانه على الكويت ولكي يستقطب الرأي العام العربي والإسلامي بادر بشن معركة إعلامية ضد إسرائيل كما حاول تحييد

كل من مصر من خلال صيغة مجلس التعاون العربي الذي أعلن عن قيامه في فبراير ١٩٨٩م، والمملكة العربية السعودية بتوقيع اتفاقية أمنية معها في ٢٧ مارس ١٩٨٩ كانت تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة العسكرية وأتبع تلك الاتفاقية باتفاقية مماثلة مع دولة البحرين تم إبرامها في ديسمبر ١٩٨٩م.

وفضلاً عن ذلك فقد حرص النظام العراقي على توثيق التحالف مع الأردن في إطار مجلس التعاون العربي وخارجه، كما أقام تحالفاً مع منظمة التحرير الفلسطينية، وطور علاقته باليمن، وسعى سعياً حثيثاً لعزل سوريا مستهدفاً من كل ذلك أن تتاح له الفرصة للانفراد بالكويت (أبعاد واحتمالات أزمة الخليج ـ المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ـ القاهرة ـ ١٩٩٠، ص ٣٥).

الاتهامات العراقية للكويت:

ولم تلبث أن ظهرت بوادر الأزمة بين العراق والكويت حيث ألمح رئيس النظام العراقي في الكلمة التي ألقاها في الجلسة المغلقة للقمة العربية الاستثنائية التي انعقدت في بغداد في ٣٠ مايو ١٩٩٠م إلى الارتباك الذي ساد السوق النفطية العالمية وأرجع ذلك في تقديره الخاطىء أو المتعمد إلى عدم التزام بعض الدول العربية ـ التي لم يحددها صراحة ـ بمقررات الأوبك مما أدى إلى إغراق السوق النفطية بما هو فائض عن الحاجة وما ترتب على ذلك من تدن واضح في الأسعار وذكر أن انخفاض سعر البرميل دولاراً واحداً يؤدي إلى خسارة العراق ما يبلغ مليار دولار في السنة واعتبر ذلك بمثابة شن حرب جديدة على العراق لا تقل خطورة عن الحرب العسكرية (راجع الكلمة التي ألقاها الرئيس العراقي في الجلسة المغلقة لقمة بغداد الاستثنائية في ٣٠ مايو ١٩٩٠م).

ولم تكد تمضي بضعة أسابيع حتى وجه النظام العراقي اتهامه صراحة إلى كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنتاج النفط وفقاً لما حددته منظمة الأوبك. وتضمن ذلك الاتهام في المذكرة التي بعث بها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٥ يوليو ١٩٩٠م.

وقد وجهت المذكرة اتهاماً خاصاً للكويت بأنها أقامت منشآت نفطية في الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه وبهذا ألحقت الضرر بالعراق ـ على حد ما ورد بالمذكرة ـ مرتين، مرة بإضعاف اقتصاده ومرة أخرى (بسرقة) ثروته التي قدرها خلال الفترة من ١٩٨٠م إلى ١٩٩٠م بمبلغ ٢٤٠٠ مليون دولار.

ولعل مما يثير الدهشة ما طرحه النظام العراقي في مذكرته من اقتراح يقضي بالتضامن بين الدول العربية المنتجة وغير المنتجة لرفع سعر برميل النفط إلى ما يزيد على خمسة وعشرين دولاراً، وإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية يمول بدولار واحد عن كل برميل تبيعه الدول المنتجة بأكثر من خمسة وعشرين دولاراً (راجع رسالة طارق عزيز إلى الشاذلي القليبي بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٩٠م). ومبعث الدهشة في ذلك أن النظام البعثي في العراق الذي يطالب بالتضامن العربي كان دأبه الخروج دائماً عن ذلك التضامن في معظم المعارك المصيرية القومية التي سعى في بعضها إلى جر العرب إلى ما يسعى إلى تحقيقه من زعامة زائفة.

ومما يذكر بصدد ذلك أنه في أثناء معركة النفط في أكتوبر ١٩٧٣م، قاطع العراق اجتماعات المؤتمر الذي عقد بالكويت لوزراء البترول العرب ولم يوافق على القرارات التي اتخذت آنذاك بحظر تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل بصورة سافرة وأتاح الفرصة للشركات الأجنبية أن تشتري بتروله وأن تبيعه لأية دولة محظور تصدير النفط إليها لمساندتها لاسرائيل كما انفرد بزيادة أسعار نفطه دون التنسيق مع الدول العربية الأخرى وبإنتاج حصص بترولية فوق سقف حصص الإنتاج التي حددتها منظمة الأوبك في مارس ١٩٨٣ متعللاً في ذلك أنه أمر ضروري لمواجهة نفقات حربه مع إيران. وبعد توقف الحرب لم يلبث أن سعى بهذا الأسلوب الذي أشرنا إليه وهو أسلوب التهديد لتخفيض حصص إنتاج الإمارات والكويت من أجل زيادة أسعار النفط حتى يستعين بتلك الزيادة في إعادة بناء اقتصاده وإعادة بناء اقتصاده وإعادة إعماره بعد الدمار الذي أحدثته حروبه المتواصلة مع إيران.

وهكذا كان النظام العراقي يسعى دائماً لتحقيق مصالحه دون اعتبار يذكر لمصالح الآخرين، والأهم من ذلك أنه اتجه إلى تصعيد تلك المشكلة المفتعلة سياسياً دون حصرها في إطار منظمة الأوبك مما يؤكد أنه كانت لديه أهداف أخرى من إثارته لتلك الأزمة مع الكويت.

تفنيد الكويت للاتهامات العراقية:

كان من الطبيعي أن تستنكر الكويت وتبدي استياءها مما جاء في المذكرة العراقية وظهر ذلك واضحاً في البيان الذي أصدره المجلس الوطني الكويتي في جلسته المغلقة التي عقدها في ١٨ يوليو ١٩٩٠ وشجب فيها ما ورد في المذكرة العراقية. وفي نفس اليوم بادرت وزارة الخارجية الكويتية بالرد على هذه المذكرة منتقدة ما تضمنته من اتهامات لا تستند على أساس من الواقع، كما أن ما ورد بها من عبارات لا تتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق وتتنافى مع أبسط القواعد التي تحكم العلاقات العربية، وعبرت عن استغرابها أن تأتي هذه

المذكرة في مرحلة هامة ودقيقة تمر بها الأمة العربية تستوجب أن تتوجه فيها كافة الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة. وقد عنيت المذكرة الكويتية بالتركيز على عدة نقاط من بينها:

أولاً: إن الكويت كانت ولا زالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادىء والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمة تلك المبادىء الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول. كما أن الكويت كانت ولا زالت سباقة إلى توفير كل الفرص التي من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

ثانياً: أنه مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتي هذه المذكرة من العراق الشقيق في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوماً بين البلدين وأن تأتي هذه المذكرة في الوقت الذي تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة وعلى كافة المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة التي تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها.

ثالثاً: إن الكويت انطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك سعت وبكل الجهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية المختلفة من دور فعال ومؤثر وذلك منذ استقلال الكويت، هو خير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية. ومن المعلوم في هذا الصدد أن الكويت تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها.

رابعاً: إن مما يدعو إلى الألم أن تتضمن المذكرة العراقية ادعاءً بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق وهو موقف التزمت به الكويت منذ البداية وفقاً لمبادئها القومية والتزاماً بما تمليه عليها واجباتها القومية في إطار الجامعة العربية، ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومي. وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم العراق الشقيق حيث أن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن ذلك أو لا يعلنه،

فالدم العربـي المسفوح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بأي بدل مادي مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه.

خامساً: تأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها انتماؤها القومي فإنها تحتكم لأمتها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق.

سادساً: إن تدهور أسعار النفط كان بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عديدة: منتجون ومستهلكون من داخل الأوبك وخارجها.

سابعاً: فيما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبـي من حقل الرميلة العراقي، فإنه لا بد من التأكيد بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية، وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية، وأن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضي الكويتية، وعلى عكس ما ورد في المذكرة العراقية، فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية. على الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة وعلى الرغم من التجاوزات العراقية داخل الأراضي الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

ثامناً: إن الكويت في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية، ترى وبكل إخلاص أن هذا المقترح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذي لا تفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي هذا المقترح مرافقاً للنيل والإساءة للكويت التي كانت في مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربـي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية (من مذكرة الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ١٨ يوليو ١٩٩٠م).

مواصلة العراق تصعيده للأزمة:

وبدلاً من أن يصغي العراق للحجج التي قدمتها الكويت تفنيداً لاتهاماته، واصل بإصرار تصعيد الأزمة حيث عاد إلى توجيه سيل آخر من الاتهامات الباطلة للكويت في مذكرة ثانية بعث بها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٢١ يوليو ١٩٩٠ أبدى فيها استياءه من الكويت لمماطلتها في التنسيق مع العراق بشأن بعض المشروعات التي عرضها ومن بينها تزويد الكويت بمياه شط العرب وتقاعس المسؤولين الكويتيين عن إعادة فتح الممر الجوي المباشر بين الكويت والعراق مما يؤدي إلى التأثير على مطار البصرة التي ستتغير صفته نتيجة لذلك من مطار دولي إلى مطار محلي.

ولعل أهم ما ورد في المذكرة العراقية ما يتعلق بمسألة الحدود، فعلى الرغم من أن العراق كان من طبيعته المراوغة في ترسيم الحدود بينه وبين الكويت فإن المذكرة العراقية أشارت بوضوح أن الأمر ليس ترسيماً للحدود وإنما هو عدم توصل البلدين إلى اتفاق بشأن تحديد الحدود البرية والبحرية فيما بينهما، وبالتالي فإن الكويت كانت تتجاهل دائماً إلحاح العراق في الوصول إلى اتفاق بشأنها كما وضح ذلك خلال مؤتمر القمة العربي في الجزائر في مايو ١٩٨٨م أو في عرض الرئيس العراقي تسوية المشكلة خلال زيارته للكويت في سبتمبر ١٩٨٩م. ويعني ذلك أن العراق كان يطالب بالعودة إلى نقطة البداية أي إلى إعادة تحديد الحدود وليس ترسيمها، متنكراً في ذلك لجميع الاتفاقيات والمواثيق السابقة التي عقدت بين البلدين ولذلك كان من الطبيعي ألا يستجيب المسؤولون الكويتيون إلى طلب العراق إعادة التفاوض من أجل حدود كانت مقررة بالفعل.

ومضت المذكرة العراقية في إنكار أن يكون للكويت حق في الجزء الجنوبي من حقل الرميلة. وأعربت أخيراً عن استياء الحكومة العراقية إبلاغ الكويت فحوى مذكرة العراق السابقة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة وعدم الاكتفاء بإبلاغ الجامعة العربية بردها عليها وبالتالي فإن الحكومة الكويتية بتصرفها هذا إنما كانت تسعى إلى تدويل المشكلة القائمة بينها وبين العراق (راجع مذكرة طارق عزيز إلى الشاذلي القليبي بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١م).

رد الحكومة الكويتية:

أكدت وزارة الخارجية الكويتية الحقائق والأدلة التي وردت في مذكرتها الأولى وذلك في مذكرة جديدة قدمتها إلى الجامعة العربية بتاريخ ٢٣ يوليو، حيث أشارت إلى الحقائق التالية:

أولاً: إنه مما يدعو إلى الأسف أن تعاود المذكرة العراقية الإشارة إلى أن الكويت عمدت إلى إلحاق الأذى بالعراق في الوقت الذي أكدت فيه الكويت في مذكرتها السابقة بأن ذلك يمثل تجنياً على الواقع وتجاهلاً لحقائق يعلمها الجميع حول موقف الكويت الداعم للعراق والذي جاء انطلاقاً من انتماء الكويت لأمتها ووفاءً لالتزاماتها في إطار جامعة الدول العربية.

ثانياً: إن الكويت ساندت العراق داخل الأوبك للحصول على حصة تزيد كثيراً عن حصته قبل الحرب العراقية الإيرانية. وأن الكويت نتيجة التزامها بقرارات الأوبك والحفاظ على مستوى الأسعار فقدت أكثر من ٥٥٪ من معدل إنتاجها السنوي، مما يدحض اتهام العراق لها بأنها استفادت من الحرب العراقية الإيرانية على حساب العراق، وأن التدهور في أسعار النفط منذ عام ١٩٨٢م لم يكن من مسؤولية الكويت، إذ إنه يرتبط بسياسات الدول المستهلكة الرامية إلى تخفيض الاعتماد على النفط المستورد من دول الخليج، وأن الدول التي تجاوزت حصصها في الإنتاج هي تسع دول تمتلك فنياً القدرة على ذلك التجاوز ومن ثم فلا يجب على العراق التركيز على مسؤولية عدم الالتزام بالحصص المقررة على دولة واحدة أو دولتين. ولا صحة لاتهام العراق الكويت بالثروات التي جمعتها من جراء غياب التصدير العراقي للنفط خلال الحرب العراقية الإيرانية إذ إن حصة الإنتاج العراقي توزعت على الدول المنتجة في العالم ومن بينها الكويت التي لم تكن في وضع فني يسمح لها بزيادة الإنتاج.

ثالثاً: حول ما نسبته المذكرة العراقية من ادعاء للكويت في حقل الرميلة وما نسبته للكويت من اتهام بسرقة نفط ذلك الحقل، أوضحت المذكرة الكويتية بأن الطبقات الجيولوجية التي يتألف منها ذلك الحقل ممتدة عبر الأراضي الكويتية العراقية، وأنه إذا كان الجزء الذي يوجد داخل الأراضي العراقية يسمى بحقل الرميلة فإن الجزء الممتد داخل الأراضي الكويتية معروف باسم حقل الرتقة، وتقوم الكويت ـ كما أوضحت في مذكرتها السابقة ـ بإنتاج النفط من هذا الحقل وفقاً للمقاييس والأعراف الدولية التي تقضى بالابتعاد مسافة كافية عن الخط الفاصل للحدود بين البلدين.

رابعاً: إن حرص الكويت على استمرار تطور العلاقات الاقتصادية لم يكن في يوم من الأيام هدفاً سياسياً أو إعلامياً وإنما كان تصميماً على خلق قاعدة متينة ذات مردود اقتصادي ينعم بنتائجه وخيراته أبناء البلدين.

خامساً: إن موضوع ترسيم الحدود القائمة بين البلدين ليس بالقضية المعقدة التي تحتاج فعلاً إلى

الفترة الماضية بطولها لنعود بعدها إلى نقـطة البدايـة، فهي قضية واضحـة تحكمها الاتفاقات والمواثيق الموقعة بين البلدين، ويبقى بعد ذلك حسن النية في مواجهتهـا والشجاعة في حسمها، وأنها مناسبة لكي تؤكد الكويت فيها حرصها وعزمها الدائم على التوصل مـع الأشقاء إلى قفل ملف هذا الموضوع الذي يظل تعليقه يهدد دوماً العلاقات بمثل هذه الهزات التي تشهدها حالياً.

سادساً: إن الكويت كانت وستظل ماضية في تصميمها على أن تتعامل عربياً في حل قضاياها مـع الأشقاء باعتبار الجامعة العربية هي البيت العربـي الذي يستظل العرب جميعاً بسقفه، ومن هنا فإن سياسة الكويت واضحة وبصورة لا تدع مجالاً للشك باعتبار الجامعة العربية هي القناة الطبيعية لاحتضان القضايا العربية (راجـع مذكرة الشيـخ صباح الأحمد إلى الشاذلي القليبـي الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريـخ ٢٣ يوليو ١٩٩٠م).

انهيار مباحثات جدة:

في الوقت الذي استمر فيه النظام العراقي يوالي تصعيده للأزمة أعلنت كل من دولة الكويت والامارات العربية المتحدة في اجتماعات مؤتمر وزراء منظمة الأوبك بتاريـخ ٢٨ يوليو ١٩٩٠م بأنها سيخفضان إنتاجهما من النفط. وكان من المنتظر أن تهدأ الأزمة حين تتوصل كل من الكويت والعراق إلى حل للخلافات القائمة بينهما بما في ذلك مشكلات الحدود بين البلدين. ومـع حرص دولة الكويت على حل تلك الخلافات في الإطار العربـي رفض النظام العراقي ذلك وأصر على أن تكون المباحثات ثنائية.

وعلى أثر الوساطة التي قدمتها كل من مصر والمملكة العربية السعودية تم الاتفاق على عقد لقاء في جدة بين الجانبين العراقي والكويتي في ٣١ يوليو ١٩٩٠م. وعلى عكس ما كان متوقعاً بأن تسوى الخلافات بين الدولتين بالوسائل التفاوضية لم يلبث أن ظهر واضحاً أن الوفد العراقي لم يكن يريد التفاوض وإنما كان يريد فرض إرادته على الكويت.

ومن ثم كان من الطبيعي أن تنهار تلك المباحثات بانسحاب الوفد العراقي بعد إعلانه، من أجل التمويه، استئناف تلك المباحثات في اجتماع لاحق. وقد كشف وزير خارجية الكويت الشيـخ صباح الأحمد عن مدى تعنت الجانب العراقي على الرغم من أن الكويت أعربت عن إمكانية إسقاط الديون التي على العراق والبالغة نحو خمسة عشر مليار دولار، وأبدت استعدادها لتقديم كل التسهيلات الممكنة للعراق لتصدير نفطه من حقل الرميلة. ولكن الجانب العراقي

استمر في ابتزازه للكويت حيث طالب بقرض يصل إلى عشرة مليارات دولار وأصر على تنازل الكويت عن جزء من حدودها البحرية وبالأخص عن جزيرتي وربة وبوبيان، وهو أمر كان من المحتم أن يرفضه الجانب الكويتي.

وليس من شك في أن مشاركة العراق في مباحثات جدة لم تكن أكثر من دور مبتذل قام به النظام العراقي في وقت كان فيه وقبل عقد تلك المباحثات بفترة ليست بالوجيزة يوالي حشد قواته العسكرية على حدود الكويت انتظاراً لساعة الصفر المرتقبة لكي ينفذ عدوانه الأثيم على الكويت.

ثانيـاً
الاجتياح العراقي للكويت

لم تكد تمضي بضع ساعات على انهيار مباحثات جدة حتى اجتاحت القوات العراقية الأراضي الكويتية في فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠م. حيث استولت في هجوم صاعق ومباغت على قصر أمير الكويت والمؤسسات الحكومية مما يدل على أن هدف الغزو كان خطة متعمدة للقضاء السريع على النظام السياسي القائم في الكويت، كما تمثلت الأهداف الاقتصادية للغزو في احتلال القوات العراقية لأبار النفط.

وفي بيان صدر عن وزارة الدفاع الكويتية في الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم طالب القوات العراقية بالتوقف عن هذ العمل العدواني والانسحاب فوراً من الأراضي الكويتية، وأكد البيان بأن الكويت ستمارس حقها الطبيعي والمشروع دفاعاً عن النفس بكافة الوسائل والسبل من أجل دفع العدوان. في الوقت الذي ادعى فيه النظام العراقي في بيان أذاعه راديو بغداد أن القوات العراقية زحفت على الكويت استجابة لنداءات من الشعب الكويتي (الحر) الذي أطاح بالنظام القائم هناك، كما أذاع راديو بغداد ظهر نفس اليوم البيان رقم (١) فيما سمي بالحكومة الكويتية المؤقتة أعلن فيه عزل الأمير وحل المجلس الوطني وتشكيل ما سمي بحكومة الكويت الحرة. وفي نفس اليوم صدر أول قرار من مجلس الأمن بشأن الأزمة وهو القرار رقم ٦٦٠ الذي أدان الغزو العراقي للكويت وطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية وعودة الشرعية لدولة الكويت وهدد باستخدام العقوبات الاقتصادية والعسكرية ضد العراق إذا لم يمتثل لما جاء في ذلك القرار.

لم يمتثل النظام العراقي، ووصف ما حدث في الكويت بأنه أمر داخلي، وأن العراق قرر مساندة ما أسماه بالحكومة الحرة في الكويت، كما أبدى مندوب العراق في الأمم المتحدة اعتراضه على مندوب الكويت في مجلس الأمن الذي لا يحق له تمثيل الحكومة الجديدة التي تم إعلانها في الكويت.

(Kuwait Crisis, Basic Documents, Cf. Extract from the Dedates of the Security Council, University of Cambridge. p. 99).

وفي اليوم التالي للعدوان، أعلن العراق أن قواته ستنسحب من الكـويت اعتباراً من الخامس من أغسطس ١٩٩٠م وفق جدول زمني بعث به إلى مجلس الأمن وذلك بعد أن يتم التنسيق بينه وبين حكومة الكويت الحرة وبعد إقرار ما أسماه النظام الثوري الجديد. غير أن ذلك الإعلان لم يكن سوى مراوغة من النظام العراقي كسباً للوقت حيث سارع بتبديل قواته الغازية بقوات أخرى أكثر عدداً وتسليحاً. ولم يلبث أن أعلن في السابـع من أغسطس أن ما سمي بحكومة الكويت الحرة قررت إعلان الجمهورية وطـالبت بالانضمـام مـع العراق في وحـدة اندماجية. وفي اليوم التالي الثامن من أغسطس ١٩٩٠م، كشف النظام العراقي عن حقيقة أهدافه بإعلان ضم الكويت إلى العراق مبرراً ذلك أنها كانت أصلاً جزءاً منه، وبادر في اليوم التالي إلى إعلان إسقاط جميـع الديون التي كانت مستحقة على العراق وربط الدينار الكويتي بالدينار العراقي في الوقت الذي صدر فيه قرار جماعي من مجلس الأمن رقم ٦٦٢ بتاريـخ ٩ أغسطس ١٩٩٠م باعتبار ضم الكويت إلى العراق قراراً باطلاً (Null & Void)، كما سبق للمجلس أن أصدر قبل ذلك بثلاثة أيام قراراً آخر وعلى وجه التحديد القرار رقم ٦٦١ بتاريـخ ٦ أغسطس بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق. وكان من أهم آثار ذلك القرار منـع العراق من تصدير نفطه عبر الأنابيب الممتدة إلى البحر المتوسط عبر تركيا والبحر الأحمر عبر المملكة العربية السعودية.

ترتب على إعلان النظام العراقي ضم الكويت إبلاغ وزارة الخارجية العراقية للبعثات الدبلوماسية القائمة في الكويت بأنه لم يعد لها مهام مـع الحكومة الكويتية السابقة وذلك بعد قيام ما أسمته بالوحدة الاندماجية الكاملة بين الكويت والعراق. وطلبت الخارجية العراقية من الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بغداد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيـح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في الكويت ونقلها إلى بغداد وحددت لذلك موعداً أقصاه الرابـع والعشرين من أغسطس ١٩٩٠م.

ولعل ما يؤكد الإصرار الدولي على بطلان القرارات التي اتخذها النظام العراقي بشأن

الكويت، هو الرفض الشامل لإغلاق البعثات الدبلوماسية في الكويت رغم تهديدات العراق وقطعه المرافق الأساسية عنها وانتهاكه لحرمة البعض منها (قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٧ بإدانة انتهاك العراق للبعثات الدبلوماسية بالكويت).

ولم يلبث أن اتضح من تسلسل الأحداث أن دعاوى العراق بقيام نظام ثوري في الكويت لم يكن إلا قناعاً حاول أن يخفي من ورائه حقيقة أطماعه، فالكويتيون لم يؤيدوا بطبيعة الحال الغزو العراقي لبلادهم كما أجمعت فصائل المعارضة على إدانة العدوان واندرجت في سلك المقاومة داخل الكويت وخارجها، وبذلك أخطأ النظام العراقي خطأ فادحاً حين تصور أنه يستطيع أن يجد من يتعاون معه من أبناء الكويت مما أرغمه على الإفصاح عن حقيقة نواياه والكشف عن مخططه بإعلان ضم الكويت، وبدأ يركز على ما أسماه بالحقوق التاريخية التي لا تقبل المساومة، كما شرع في تغيير أسماء المدارس والمستشفيات والشوارع والميادين وإعطائها مسميات عراقية آملاً بذلك تغيير هوية الكويت وصبغها بالصبغة العراقية!

دوافع الغزو العراقي للكويت:

ليس من شك في أن العدوان العراقي على الكويت دفع بالعلاقات العراقية الكويتية إلى الهاوية وإلى منحنى خطير لم يسبق حدوثه من قبل ونعني بذلك أن تتحول الأزمة الكويتية العراقية من مشكلات متعلقة بالسياسة النفطية أو بتعيين الحدود وترسيمها بين البلدين أو من مطالب ودعاوى من جانب العراق لضم الكويت إلى تنفيذ ذلك الضم بطريقة عسكرية. ولعل مما يثير الدهشة تناقض النظام العراقي في ممارساته خلال الأيام الأولى من وقوع العدوان حتى وجد في الدعاوى التاريخية مبرراً لإخفاء نوازعه الحقيقية في السيطرة على الكويت وبالتالي فإن دوافع الغزو لم تكن الادعاء بحقوق تاريخية بقدر رغبة النظام العراقي في ثروة الكويت لعلاج أزماته الاقتصادية والتخلص من عبء الديون التي أصبحت عائداته النفطية لا تكفي لسدادها. يضاف إلى ذلك أن النظام العراقي كان يريد أن يحقق أهدافه الجيوبوليتيكية بالامتداد بضع مئات من الكيلومترات على سواحل الخليج ــ وإن تم ذلك على حساب الكويت ــ خاصة بعد التنازلات التي قدمها لإيران في شط العرب خلال الأسابيع الأولى من وقوع الأزمة.

وليس من شك أيضاً في أن هناك عوامل ذاتية تتصل بالنظام العراقي نفسه الذي أراد التخلص من المناوئين لنظامه، حيث يقيم في الكويت عدد كبير من رموز المعارضة ضد النظام البعثي في العراق، وقد استطاعت أجهزة النظام تحديد أماكن إقامتهم ومحال عملهم وتم القبض عليهم فور دخول القوات العراقية الكويت وذلك طبقاً لما أعلنته منظمة العفو الدولية من أنها

تلقت تقارير عن مطاردة العراقيين المقيمين في الكويت من معارضي النظام ويعتقد أن عدداً كبيراً منهم قد حوكم وأعدم.

ومن ناحية أخرى، فقد أحس النظام العراقي بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بهبوطه على المستوى الشعبي والعسكري ومن ثم وجد في حرب الخليج فرصة لاسترداد ما يتطلع إليه من زعامة دفعه إليها تنامي قوته العسكرية التي أصبحت أكثر من احتياجاته الدفاعية وكانت تمثل مخزوناً استراتيجياً هائلاً. ولعل النظام العراقي أراد بمغامرته هذه أن يصرف أنظار الشعب العراقي ويحول اهتماماته عن مشكلات العراق الداخلية خاصة بعد أن تكبد مليارات الدولارات وآلاف الأنفس في حرب لم يجن منها شيئاً.

ويمكننا أن نضيف إلى تلك الدوافع حقد النظام العراقي على دول الخليج العربية وخاصة حين رفض قادتها انضمامه لمجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ إنشائه في عام ١٩٨١م. وعلى الرغم من أنه كانت هناك مبررات لعدم قبول العراق عضواً في المجلس آنذاك لنشوب الحرب بينه وبين إيران فقد اعتبر النظام العراقي عدم قبوله في ذلك المجلس ثأراً كان يتحين له الفرصة للأخذ به ولذلك فإنه ما كاد يفرغ من إيران وتتوافر لديه قوة عسكرية ضخمة تعتمد على قرابة مليونين من المجندين بالإضافة إلى ترسانة كبيرة من الأسلحة حتى سعى لتحقيق الزعامة الخليجية مدعياً انتصاره على إيران بل ومقلداً نفسه بطلاً للعروبة بعد أن تصاعدت حملاته الإعلامية بحرق إسرائيل بما لديه من أسلحة كيماوية وبيولوجية.

وصول القوات العراقية إلى الحدود الكويتية السعودية:

وفي الوقت الذي تعرضت فيه الكويت لانهيار بنيتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لما ترتب على عمليات الغزو من سلب ونهب لا مثيل له بدءاً من الاستيلاء على أموال البنوك والودائع إلى تخريب المرافق العامة، اندفعت القوات العراقية إلى الحدود الكويتية السعودية. وبات واضحاً أن الأطماع العراقية لم تقتصر على الكويت، وإنما تعدت ذلك إلى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية بل وإلى دول الخليج الأخرى.

وليس من شك في أن إقدام النظام العراقي على إبرام اتفاقية لإنهاء حالة الحرب بينه وبين إيران كان يهدف إلى تمكين قواته من الانسحاب من مواقعها على الحدود العراقية الإيرانية لتتجه إلى الكويت والمملكة العربية السعودية ومنها إلى دول الخليج.

وقد ظهرت بوادر الأطماع العراقية في دخول قوات عراقية مسلحة مدينة الخفجي السعودية

في ٣١ يناير ١٩٩١م، ولعل البيانات التي أصدرها النظام العراقي في تلك المناسبة بمثابة دليل واضح يؤكد أطماع ذلك النظام في إقامة امبراطورية عراقية تسيطر على موارد النفط في الخليج ويستغل عوائده في مغامراته.

ومما يثير الدهشة أن النظام العراقي لم يرضخ لجميع القرارات التي اتخذتها العديد من المنظمات الإسلامية والعربية والدولية مظهراً تحديه السافر للمجتمع الدولي بأسره ومؤكداً في الوقت نفسه خطأه الواضح في حساباته وعدم إدراكه ـ بغطرسته وعناده ـ لطبيعة العصر وللنظام الدولي الجديد الذي يسعى إلى تأكيد الشرعية وسيادتها في العلاقات الدولية المعاصرة.

ثالثاً

موقف المجتمع الدولي والعالم الإسلامي والعربي من العدوان

طرح العدوان العراقي على دولة الكويت واحتلال كامل ترابها ومحاولة إلغاء كيانها كدولة مستقلة ذات سيادة بإعلان ضمها إلى العراق تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع الدولي والعالم العربي والإسلامي، ويمكننا تبين ردود الفعل على النحو التالي:

موقف المجتمع الدولي:

إذا استثنينا بعض المواقف الفردية يمكن القول إن دول العالم أدانت العدوان بصفة عامة، وبالتالي فإن النظام العراقي لم ينجح إلا في شيء واحد وهو تعبئة كل القوى من الشرق والغرب ومن الشمال والجنوب في موقف دولي واحد ندر أن وجد من قبل لإجبار العراق على سحب قواته من الأراضي الكويتية وإعادة الشرعية لدولة الكويت.

لقد نظر العالم إلى العدوان العراقي على الكويت على أنه أول اختبار عملي لمقدمات ما أصبح يطلق عليه النظام الدولي الجديد الذي بدأ الاتجاه إليه في أعقاب إعلان نهاية الحرب الباردة واتجاه أوروبا إلى الوحدة في أعقاب التغيرات الهائلة التي جرت في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وظهور ألمانيا الموحدة وتوقيع اتفاقيات الخفض المتبادل للتسلح بين الشرق والغرب.

وليس من شك في أن العدوان العراقي على الكويت كان بالنسبة للمجتمع الدولي فرصة لإعادة اكتشاف وتأكيد الشرعية الدولية من خلال العودة إلى مبادىء القانون الدولي وضمان احترامها بكافة الوسائل التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة. ولقد تبلورت من خلال ذلك، وربما

لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي، إرادة سياسية عالمية موحدة تجاه هذا التحدي، وكانت هذه الإرادة هي السلاح الحقيقي في المواجهة الحاسمة والفعالة للعدوان العراقي على الكويت وإزالته (راجع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي خلال الأزمة بدءاً من القرار رقم ٦٦٠).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وقفت موقفاً موحداً إزاء العدوان، حيث عبر المجلس عن انزعاجه الشديد لغزو الكويت من قبل القوات المسلحة العراقية باعتباره انتهاكاً قائماً للسلام والأمن الدوليين، كما أكد الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن أيضاً أنهم مصممون على وضع حد لاحتلال الكويت وإعادة سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

وفي إطار الموقف الموحد الذي اتخذه النظام الدولي في رفضه للعدوان قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد الودائع والممتلكات الكويتية والعراقية لديها ولدى فروع مؤسساتها في الخارج وانضمت إليها كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وعدد من البلدان الأخرى. وحددت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها استناداً على قرارات المجتمع الدولي في عدة مطالب أساسية وهي: خروج القوات العراقية من الكويت وعودة الحكم الشرعي وضمان سلامة المملكة العربية السعودية وأمن منطقة الخليج بصفة عامة والحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين المحتجزين في الكويت والعراق وضمان سلامتهم ولا مساومة على الكويت والتأكيد على مسؤولية النظام العراقي عن الجرائم التي ارتكبت فيها وأعلنت الولايات المتحدة أن قواتها لن تبقى في السعودية بعد أن يتم تحرير الكويت.

وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية وقفت نفس هذا الموقف حيث شددت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت وأضافت إلى ذلك ضرورة محاكمة الرئيس العراقي لما وقع في الكويت من دمار.

أما عن موقف الاتحاد السوفييتي، فعلى الرغم من أن هناك عوامل كان لها تأثيرها على الرؤية السوفييتية لأزمة الخليج من أهمها العلاقات العراقية السوفييتية التي كانت ممثلة في معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمت بين الدولتين في عام ١٩٧٢م وتم تجديدها في عام ١٩٧٨م فضلاً عن أن العراق يدين للاتحاد السوفييتي بما يتراوح بين ٦ و٨ بلايين دولار، كما يوجد لدى العراق أكثر من ثمانية آلاف من الخبراء السوفييت، إلا أن عاملاً جديداً بدأ يظهر على سطح الأحداث وهو العلاقات السوفييتية الأمريكية الساعية إلى إقامة نظام دولي جديد وبداية الحوار والتفاهم بين القوتين العظميين، مما جعل القيادة السوفييتية تصرح بأن العدوان العراقي على الكويت جاء ضد

روح العلاقات الدولية، وضد التفكير السياسي الجديد على الساحة الدولية، يضاف إلى ذلك حرص الاتحاد السوفييتي خاصة في ظل ظروفه الداخلية على توثيق علاقاته بدول الغرب واليابان ودول الخليج. ولذلك لم يكن غريباً أن يتم الاتفاق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية خلال لقاء القمة الذي عقد في هلسنكي بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٩٠م بين الرئيس الأمريكي بوش والرئيس السوفييتي جورباتشوف على ضرورة إيجاد حل سلمي على أساس انسحاب العراق من الكويت كما أنهما حذرا النظام العراقي أنه في حالة فشل الإجراءات السلمية فإن الدولتين العظميين ستعملان على اتخاذ إجراءات إضافية في إطار الأمم المتحدة لإرغام العراق على الانسحاب (بيان قمة هلسنكي ١٩٩٠م).

وقد حاول الاتحاد السوفييتي أن يتفادى الحل العسكري لأزمة الخليج، حيث أوقف تصدير شحنات السلاح السوفييتي إلى العراق، وفي أكتوبر ١٩٩٠م أوفد مبعوثاً خاصاً إلى بغداد وهو بريماكوف الذي حذر الرئيس العراقي بأن الاتحاد السوفييتي لن يستطيع توقيف الإجراءات العسكرية التي قد يتخذها المجتمع الدولي ضد العراق في حالة عدم انسحابه من الكويت.

ويسجل للقارة الأفريقية اتخاذها زمام المبادرة بإعلان إدانتها للعدوان منذ اندلاع الأزمة وإن كان يستثنى من الموقف العام الذي وقفته دول القارة كل من موريتانيا والسودان. وقد وصف رئيس منظمة الوحدة الأفريقية في الخامس من سبتمبر ١٩٩٠م العدوان العراقي على الكويت بأنه يشكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وطالب بانسحاب القوات العراقية واستعادة الكويت لسيادتها الشرعية.

وعلى صعيد حركة عدم الانحياز أكد وزير خارجية يوغوسلافيا في ٢٠ أغسطس ١٩٩٠م رفض بلاده باسم حركة عدم الانحياز الغزو العراقي للكويت مشيراً إلى أن ذلك العمل العدواني يتنافى مع مبادىء الحركة.

وأعلنت الدول الأوروبية في صورة جماعية رفضها الغزو العراقي للكويت وقررت دول المجموعة الأوروبية في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠م عدم تفاوض أية دولة منفردة مع النظام العراقي لإطلاق سراح رعاياها من الرهائن المحتجزين في العراق.

موقف النظام العربي:

كان العدوان العراقي على الكويت يشكل بدوره أكبر تحد تعرض له النظام العربي والأمن القومي العربي. ومن الغريب أن يحدث ذلك التحدي من دولة عضو في هذا النظام. ويلاحظ

أن النظام والأمن العربيان قد تعرضا خلال العقود الماضية إلى تحديات متعددة من داخلها وكان العراق نفسه مصدراً لهذه التحديات في العديد من المناسبات:

المرة الأولى: حين ارتضى لنفسه في الخمسينات أن يكون عضواً مؤسساً ومقراً لحلف بغداد الاستعماري عام ١٩٥٥م الذي كان موجهاً ضد إرادة التحرر العربية في ذلك الوقت.

المرة الثانية: حين سعى العراق في مطلع الستينات إلى التهديد بضم الكويت عقب حصولها على استقلالها مباشرة في ١٩ يونيو ١٩٦١م.

المرة الثالثة: حين كان محرضاً رئيسياً للدول العربية لقطع علاقاتها مع مصر وتجميد عضويتها في الجامعة العربية في عام ١٩٧٩م.

على أن جميع هذه التحديات على تعددها واختلافها كانت في إطار ما يمكن للنظام العربي بأجهزته ومؤسساته القائمة احتواؤه بالحل أو احتماله بالتجميد أو التهدئة.

غير أن العدوان العراقي على الكويت جاء مختلفاً في الحجم والكيفية والآثار المترتبة على جميع ما سبق أن تعرض له النظام العربي من تحديات بحيث كان أكبر من قدرة ذلك النظام على مواجهته رغم وجود مبدأ عام على رفضه (راجع تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي: الأمن القومي العربي، التجربة والرؤية المستقبلية، مجلس الشورى، جمهورية مصر العربية، القاهرة ١٩٩١م).

يؤكد ذلك القرارات التي اتخذها وزراء خارجية الدول العربية في مجلس الجامعة العربية في الثالث من أغسطس ١٩٩٠م من حيث إدانة العدوان ورفض أية آثار تترتب عليه ومطالبتها بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت.

كما أدان مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي عقد في القاهرة بدعوة من الرئيس المصري محمد حسني مبارك في العاشر من أغسطس ١٩٩٠م العدوان العراقي وطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وقرر عدم الاعتراف بقرار النظام العراقي الخاص بضم الكويت، كما قرر إرسال قوات عربية تلبية لطلب المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج للدفاع عنها ضد العدوان العراقي المحتمل. وقد بادرت ثلاث دول عربية هي المغرب وسوريا ومصر بإرسال قوات عسكرية إلى الحدود السعودية الكويتية تنفيذاً للقرارات التي اتخذها المؤتمر واستجابة لطلب حكومة الكويت والمملكة العربية السعودية.

وفي أول سبتمبر ١٩٩٠م أصدر مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته الطارئة التي

عقدت بالقاهرة عدة قرارات تؤكد رفض العدوان وضرورة انسحاب القوات العراقية، وإلغاء القرار الذي اتخذه العراق بضم الكويت، وتحذير النظام العراقي من اتخاذ أية خطوات من شأنها تغيير التركيبة الديموجرافية أو الإدارية للكويت، إلى جانب الالتزام بدفع تعويضات للكويت عن الأضرار التي ألحقها بها، والسماح للأجانب بمغادرة العراق والكويت، واستمرار البعثات الدبلوماسية بالعمل في الكويت اتساقاً مع مبادىء القانون الدولي العام.

وبالإضافة إلى القرارات التي صدرت من خلال المؤسسات العربية فقد حرص العديد من الملوك والرؤساء العرب على تقديم مبادرات إلى الرئيس العراقي بهدف احتواء الموقف بيد أن النظام العراقي أعلن رفضه لجميع ما قدم إليه من مبادرات. فقد رفض الرئيس العراقي مبادرة الملك الحسن الثاني عاهل المملكة المغربية في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠م بالدعوة لمؤتمر قمة عربي، إذ اشترط لحضور ذلك المؤتمر سحب جميع القرارات التي سبق أن اتخذها ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الطارىء الذي عقد بالقاهرة في العاشر من أغسطس ١٩٩٠م، وكان من الطبيعي ألا يستجيب لذلك كثير من ملوك ورؤساء الدول العربية مما أدى إلى عدم انعقاد المؤتمر.

من المفيد الإشارة هنا إلى جميع القرارات التي اتخذت على المستوى العربي، رغم عدم توافر الإجماع لها، عكست بجلاء واضح الرأي العام العربي، واتفقت مع قرارات المجتمع الدولي ومؤسساته في رفض الغزو، والتصميم على انسحاب القوات العراقية من الكويت واحترام الشرعية، وتأكدت هذه القرارات في مواقف عربية شجاعة تبنتها معظم دول الأسرة العربية وفي طليعتها مصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي بالإضافة إلى الدول الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

طالب المجلس في اجتماعه بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٩٠م بالانسحاب العراقي من الكويت وأعلن رفضه الاعتراف بالحكومة التي نصبها العراق في الكويت، وشدد المجلس في ختام اجتماع القمة الخليجية الحادية عشرة التي انعقدت في الدوحة في الفترة من ٢٢ ــ ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠م على ضرورة الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط وعودة الشرعية إلى الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١م لتجنيب الشعب العراقي وشعوب المنطقة بل والعالم بأسره أهوال حرب مدمرة. وقد وضع المجلس جميع إمكاناته المادية والعسكرية لتحرير الكويت ووافق على استكمال وضع الترتيبات الأمنية والدفاعية لدول المجلس والتي تكفل حماية الأمن القومي لكل دولة من دوله

والأمن الإقليمي لدول المجلس الست مع زيادة التنسيق فيما بينها في المجالات الداخلية والإقليمية والعربية والدولية.

موقف منظمة المؤتمر الإسلامي:

كان موقف المنظمة واضحاً منذ بداية العدوان الذي أدانه الأمين العام للمنظمة فور وقوعه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م. وفي الخامس من أغسطس أصدر المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقاده بالقاهرة بياناً أدان فيه العدوان ورفض أية آثار تترتب عليه وطالب بالانسحاب الفوري وعودة الشرعية للكويت، وتراجع القوات العراقية إلى مواقعها التي كانت فيها قبل العاشر من محرم ١٤١١هـ الموافق الأول من أغسطس ١٩٩٠م، ودعوة النظام العراقي إلى الالتزام بمبادىء ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وبصفة خاصة، ما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى (أنظر بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية، القاهرة ٥ أغسطس ١٩٩٠م).

وقد شاركت دول إسلامية كثيرة من بينها بنجلاديش وباكستان والسنغال والنيجر بالإضافة إلى المجاهدين الأفغان في القوة العسكرية المتعددة الجنسيات التي رابطت على الحدود السعودية الكويتية.

وقد يعنينا في هذا المقام أن نعرض بوجه خاص لموقف دولتين إسلاميتين مجاورتين للعراق وعضوين في منظمة المؤتمر الإسلامي وهما تركيا وإيران.

فعلى الرغم من محاولة النظام العراقي السعي إلى تهدئة تركيا أو تحييدها خاصة وأنها تتحكم في أنابيبه النفطية الممتدة من شمال العراق عبر أراضيها إلا أنه لم يفلح في كسبها إلى جانبه، ذلك أن تركيا نظرت إلى القضية نظرة مبدئية دفعتها للانضمام إلى الإجماع الدولي، فالعدوان على دولة الكويت وشعبها كان واضحاً وضوح الشمس وكان قرارها بالوقوف إلى جانب الحق إن هو إلا التزام بمبادىء ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما عن الموقف الإيراني فقد كان واضحاً منذ البداية بمعارضة العدوان العراقي، والدعوة إلى حل تلك المشكلة بالطرق الديبلوماسية وفي إطار إسلامي.

وقد أكد الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في السادس عشر من أغسطس ١٩٩٠م رداً على مبادرة الرئيس العراقي أن السلام مع العراق قضية منفصلة تماماً عن قضية العدوان على

الكويت، وأن استسلام الرئيس العراقي للشروط الإيرانية لا يعني تغيير الموقف الإيراني من ذلك العدوان إذ إن بلاده ما زالت متمسكة بموقفها الذي أعلنته من قبل وهو ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت حتى يتوافر المناخ الملائم لإعادة السلام إلى المنطقة. وقد كررت إيران الإعلان عن موقفها بأنها لن توافق على أي تعديل في حدود الكويت البرية أو البحرية ولن تقبل إحداث أي تغيير في الجغرافيا السياسية للمنطقة (أنظر مواقف الدول الآسيوية من أزمة الخليج، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مارس ١٩٩١م).

موقف الهيئات والمؤسسات الدينية الإسلامية واستنكارها للعدوان:

استنكرت الهيئات والمؤسسات الدينية الإسلامية في العالم الإسلامي العدوان العراقي على الكويت، وقد يكون من المفيد أن نعرض في هذا المقام للبيانات التي صدرت عن تلك الهيئات والمؤسسات التي لها تقديرها واحترامها في العالم الإسلامي.

بيان الأزهر الشريف:

سبق للأزهر الشريف أن وجه نداء إلى شعوب الأمة العربية والإسلامية وقادتها في التاسع عشر من المحرم ١٤١١هـ العاشر من أغسطس ١٩٩٠م، وزامن هذا النداء انعقاد القمة العربية بالقاهرة في اليوم نفسه لتدارك الآثار الوخيمة التي تلحق بالأمة العربية والإسلامية بسبب ما أقدم عليه قادة العراق من عدوان على دولة الكويت واجتياحها عسكرياً واحتلال أرضها وانتهاك حرمات أهلها ونهب الأموال والممتلكات وتدمير المؤسسات، وقد واكب نداء الأزهر أيضاً إجماع العالم على استنكار هذا الحدث الخطير وما اتخذته كافة المنظمات الدولية من إجراءات: نعني منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ومجلس جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي.

وفي الثلاثين من شهر المحرم ١١٤١هـ الموافق ٢١ أغسطس ١٩٩٠م عاود الأزهر الشريف إصدار بيان إلى الأمة العربية والإسلامية أشار فيه إلى أنه قد مضى وقت على العدوان العراقي الذي فزع له العالم وتواكبت في موقعه في الساحة العربية أساطيل الدول وجيوشها. ولا يزال قادة العراق معرضين عن الاستجابة للنصح والنزول عند حكم الله الصريح في كتابه الكريم، فقد دعا القرآن إلى نصرة المظلوم ووقف الظلم حتى درجة القتال. وناشد الأزهر الرئيس العراقي وحكومته صدق الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية والعدول عن هذا المخطط الذي أجهض صلاحيات الأمة العربية للتقدم والنمو وأوقعها في مجال التهلكة، وأنزل بقدرها بين الأمم وأفقدها

وسائل التعاون والتراحم والمودة فيما بينها، بيدها لا بيد الآخرين، بأن شذ نفر من قادتها عن الطريق القويم المستقيم فاجتاحوا بلداً وشعباً آمناً مطمئناً يؤدي واجبه نحو أمته في كافة المجالات وروعوا النساء والأطفال والشيوخ في غسق الليل وما كان هذا صنيع المسلمين. إن ما أنزله جيش العراق بالكويت وأهله من تدمير وتخريب وقتل وترويع وتشريد وانتهاب للثروات وانتهاك للحرمات أمر محزن ومفزع يرفضه الإسلام ويأباه خلق المسلمين.

وإذا كانت الشعوب العربية من حول الكويت قد فجعت وفوجئت بما فعله جيش العراق واستنجدت بجيوش الدول العربية والإسلامية وبغيرها من الدول التي تملك الأسلحة المتكافئة مع ما اعتدى به جيش العراق على الكويت فإنه لا ضير في ذلك لأن استنجادها بتلك القوات على اختلاف جنسياتها إنما هو قائم على مبدأ الاتفاقات والتعاهد الدولي ومن حقها أن تدافع عن نفسها وأن تحمي أرضها وحرماتها من هذا الشقيق الغادر الذي لم يرع عهداً ولا وعداً ولا ذمة. واستنكر بيان الأزهر الدعاوى التي أطلقها العراق بالجهاد لأن الجهاد لا يكون بغياً وعدواناً على الجار المسلم الشقيق، كما أن ادعاء العراق بأن القوات الوافدة قد دنست الأرض والحرمات ليس صحيحاً، لأنها قدمت بإذن أصحاب هذه البلاد ولرد العدوان عنها وهي قوات مسلمة أو معاهدة والاستعانة بمثل هذه القوات أمر مشروع في الإسلام. فمن حقوق المسلم أن ينصره ويرد الظلم عنه وكذلك الشأن في المعاهد أيضاً.

ودعا الأزهر في ختام بيانه قادة العراق إلى العدول عما أقدموا عليه وسحب جيوشهم داخل بلادهم وعودة حكومة الكويت الشرعية إلى بلدها وأهلها وهذا من باب الرجوع إلى الحق، والعدول عن الخطأ وهو خير من التمادي في الباطل (أنظر بيان الأزهر الشريف إلى الأمة الإسلامية ٣٠ محرم ١٤١١هـ ـ ٢١ أغسطس ١٩٩٠م).

بيان دار الإفتاء المصرية:

وجهت دار الإفتاء المصرية بياناً للأمة العربية والإسلامية في الثلاثين من شهر المحرم ١٤١١هـ ـ ٢١ أغسطس ١٩٩٠م أوضحت فيه الحكم الشرعي من العدوان العراقي على الكويت، حيث أشار البيان إلى ما ترتب على هذا العدوان من إزهاق للنفوس وعدوان على الأموال وتشريد للرجال والنساء والأطفال، وأوضح البيان الحقائق الدينية الآتية:

أولاً: أن شريعة الإسلام أقامت العلاقات بين أفراد المجتمع الإنساني كله على التعارف والتعاون والعدل وتبادل المنافع التي أحلها الله تعالى. ولقد عمقت شريعة الإسلام مبدأ السلام في نفوس أتباعها حتى صار عقيدة من عقائدهم وجزءاً من كيانهم. ومما اتفقت

عليه جميع الشرائع السماوية وجميع العقول الإنسانية السليمة أن السلام بين الناس هو الأصل وأن الحرب لا يلجأ إليها إلا عند وقوع الظلم والعدوان على العقيدة أو النفس أو العرض أو المال أو الوطن، وفي جميع الأحوال فإن شريعة الإسلام تنهى نهياً قاطعاً عن الاعتداء على غير المقاتلين. قال تعالى:

﴿ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴾.

وقد جاءت أحاديث النبي ﷺ فأكدت هذا النهي عن الاعتداء.

ثانياً: إن شريعة الإسلام قد وضعت للحرب شروطاً وآداباً من أهمها: أنها حرمت تحريماً قاطعاً الغدر والخيانة ونقض العهود والمواثيق وأخذ الآمن على غرة سواء أكان ذلك مع المسلمين أم غير المسلمين. إذ لا يصح لدولة مسلمة بينها وبين دولة أخرى مسلمة أو غير مسلمة عقد أمان أو عدم اعتداء أن تباغتها وتفاجئها بالعدوان عليها بدون إعلامها بما يدل على تحللها من تلك العهود والمواثيق. ولقد طبق السلف الصالح هذه الآداب تطبيقاً تاماً حتى في علاقاتهم بغير المسلمين. وإذا كان هذا هو الشأن فما بالك بحاكم مسلم يأمر أعوانه وجنوده بغزو دولة مسلمة بدون سابق إنذار أو علم واجتياح أرضها وأموالها وكل شيء فيها في بضع ساعات وأهلها نائمون مطمئنون.

ثالثاً: إن حكم الله تعالى وحكم رسوله ﷺ في شأن الأحداث الجارية واضح وضوح الشمس ليس فيه أي لبس أو خفاء. أما حكم الله تعالى فنراه في قوله سبحانه:

﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ (الحجرات: ٩).

فهذه الآية الكريمة بينت بأسلوب صريح ثلاثة أحكام شرعية:

- أولها: أنه إذا حدث نزاع أو قتال بين طائفتين من المؤمنين فعلى المسلمين وحكامهم أن يتدخلوا بينهم بالصلح عن طريق بذل النصح وإزالة أسباب الخلاف بكل إخلاص في النية وصدق العزيمة.

- ثانيها: أنه إذا بغت إحدى الطائفتين على الأخرى وأصرت على عدم قبول الصلح فعلى المسلمين وحكامهم أن يجمعوا أمرهم على قتال الفئة الباغية وأن ينفذوا ذلك بدون تردد أو تباطؤ حتى ترجع هذه الفئة الظالمة الباغية إلى حكم الله تعالى وإلى قبول الصلح وترك القتال.

ـ ثالثها: أنه إذا رجعت الفئة الباغية إلى الصلح وأقلعت عن بغيها فعلى حكام المسلمين أن يصلحوا بين الطائفتين المتقاتلتين إصلاحاً متسماً بالعدل التام.

هذا هو حكم الله تعالى في شأن الطائفتين المتقاتلتين من المسلمين، أما حكم رسوله ﷺ فنراه في الحديث الشريف: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. قالوا: ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً؟ قال: أن تحجزه عن الظلم فذلك نصره». هذا هو الحكم الشرعي من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ في شأن نشوب قتال أو نزاع بين طائفتين من المسلمين وفيه أمر صريح من الله تعالى للمسلمين وحكامهم بأن يكلفوا جيوشهم بقتال الفئة الباغية المعتدية التي لا تريد الرجوع عن بغيها أو ظلمها. فإذا لم يفعلوا ذلك كانوا معطلين لحكم الله تعالى ولحكم رسوله ﷺ.

رابعاً: إن شريعة الله تعالى قد وكلت مهمة اختيار الحاكم وتنصيبه وعزله إلى أهل الحل والعقد من أمته. وأبناء كل دولة وحدهم الذين يبايعون هذا الحاكم ويلتفون حوله إذا أحسن وينصحونه إذا أخطأ ويعزلونه إذا عم فساده، وبناء على ذلك لا يجوز شرعاً أن يأتي حاكم من دولة أخرى فيفرض بالقوة الغاشمة وبالعدوان الآثم ولايته وسلطانه على غير دولته ويعزل حاكمها الشرعي وينصب مكانه حكاماً آخرين دون إرادة أبناء هذه الدولة.

خامساً: إن شريعة الله أوجبت على أولياء الأمور في كل دولة إسلامية أن يتخذوا جميع الوسائل المشروعة لحماية أمن بلادهم ولصيانة أرواح أهلها وأموالهم وأعراضهم من أي عدوان عليها. ولهم ـ عند الحاجة ـ أن يستعينوا بإخوانهم المسلمين من أجل هذه الحماية والصيانة، ولهم أيضاً ـ عند الضرورة، إن وجدوا عون إخوانهم المسلمين غير كاف لدحر العدوان المرتقب ـ أن يستعينوا بغير المسلمين، إذ إن الضرورات تبيح المحظورات، كما أنه من المقرر شرعاً أن الضرورة تقدر بقدرها، والذين يقدرون هذه الضرورة وحدودها هم أولو الأمر في كل أمة إذ هم أعرف الناس بما ينفع أمتهم وما يضرها. ولذلك فإنه من الأحكام الشرعية الصحيحة ما قام به علماء وقضاة المملكة العربية السعودية، حيث أيدوا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز فيما اتخذه من إجراءات لحماية أمن المملكة ولمواجهة ما يتوقع من عدوان. ومما قالوه في ذلك: «على ولي الأمر أن يعمل كل ما يستطيعه لكي يجنب أمته وبلاده الأخطار وأن يوفر لها الاستقرار والأمن على مقدساتها ودمائها وأعراضها وأموالها». وهذا أمر متفق عليه بين من يعتد بفقههم وعلمهم وقولهم.

سادساً: إن شريعة الإسلام تأمر أتباعها بالتزام الحق والعدل في كل شؤونهم. وقد حذر القرآن الكريم من الظلم في عشرات من الآيات وهدد الظالمين بسوء المصير. وكل من يفق بما يشم منه رائحة الاعتذار عن الظالمين فضلاً عن الدفاع عنهم فهو من الظالمين المضلين الذين يبيعون دينهم بدنياهم.

سابعاً: إن الحكم الشرعي يقضي بانسحاب القوات العراقية من دولة الكويت انسحاباً تاماً لأن شريعة الإسلام تحرم تحريماً قاطعاً احتلال دولة لأخرى ظلماً وعدواناً، فهذا الاحتلال باطل شرعاً وكل ما يترتب عليه من آثار فهو باطل، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحرم هذا العدوان أكثر من أن تحصى ويكفي منها قوله ﷺ: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه».

وأخيراً، دعا بيان دار الإفتاء المصرية كل مسؤول عن الفتوى في الدول الإسلامية أن يبين حكم الله تعالى وأن يعلنه على الناس، فإن بيان الحكم الشرعي وإعلانه واجب على العلماء والفقهاء.

وثيقة المؤتمر الإسلامي العالمي بمكة المكرمة:

في يوم الإثنين الموافق ٢١ صفر ١٤١١ إلى يوم الأربعاء ٢٣ صفر ١٤١١هـ (١٠ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٩٠م) انعقد بمكة المكرمة المؤتمر الإسلامي العالمي لمناقشة الأوضاع في الخليج، وحضره ممثلون لعلماء المسلمين وقادة الرأي في الأمة والعاملون في حقل الدعوة ومندوبو المنظمات والحركات والجمعيات الإسلامية من أنحاء العالم لتدارس احتلال العراق للكويت وضم أراضيه بالقوة وتهديده لأمن الخليج وتعريضه مصالح الأمة الإسلامية للخطر وما ترتب على ذلك من آثار خطيرة، وبيان حكم الإسلام في هذا الحدث وما نتج عنه من آثار أليمة أضرت بسمعة الأمة الإسلامية وعرضت حقائق الإسلام وقيمه للتشويه.

وقد قرر المؤتمرون بالإجماع شهادة بالحق ورعاية للأمانة ونهوضاً بالمسؤولية وبلاغاً إلى الأجيال إعلان وثيقة تضمنت ما يلي:

أولاً: إن عدوان النظام العراقي على الكويت إهدار صريح وانتهاك سافر للحقوق والمقاصد التي حفظها الإسلام وهو منكر عظيم وفساد كبير وسنة سيئة، يشهد على ذلك أهل العلم والعقل، ولا يزول هذا المنكر ولا يرتفع هذا الفساد إلا بانسحاب الجيش العراقي الكامل من الكويت وإبطال كافة الآثار المترتبة على هذا المنكر وذلك الفساد.

ثانياً: أشارت الوثيقة إلى ما ترتب على هذا العدوان من وجود قوات أجنبية في الخليج إذ اضطرت المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي إلى طلب قوات إسلامية وأجنبية لمساندة قواتها الدفاعية في مواجهة عدوان وشيك من القوات العراقية المحتشدة على حدود المملكة العربية السعودية، وأكدت الوثيقة أن شريعة الإسلام تتسع لهذا الإجراء وتستوعب هذه الضرورة، ومن هنا، فإن ثمة تلازماً بين احتلال الكويت والتهديد العراقي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج ووجود القوات الأجنبية، وأنه إذا زالت هذه الأسباب انتفت الضرورة لوجود هذه القوات، كما أكد أولو الأمر في المملكة العربية السعودية على ذلك.

ثالثاً: لا يرى المؤتمر مسوغاً لإقحام الحرمين الشريفين في هذا الخصام السياسي والإعلامي، فليس في الأرض المقدسة وجود أجنبي ولا يجوز أن يقحما في الصراعات والشعارات والخلافات والمزايدات السياسية، فالنأي بهما عن هذه الصراعات والمزايدات مظهر من مظاهر تعظيمها واحترامها، والمؤتمر مدرك حرص المملكة على إبقاء الحرمين الشريفين بعيدين عن الصراع السياسي والمذهبي، كما يقدر الجهود الدائبة المخلصة التي تبذلها المملكة في خدمة الحرمين الشريفين والحفاظ على طهارتها وقدسيتها.

رابعاً: إن أزمة الخليج قد صدعت العلاقة الأخوية بين الشعوب الإسلامية وفرقت كلمة المسلمين خاصتهم وعامتهم وحرمتهم من الإحساس بالأمن على أنفسهم وأموالهم وديارهم وأعراضهم وصرفت الجهود والهمم عن قضايا الإسلام والمسلمين كقضية الجهاد الأفغاني والانتفاضة الفلسطينية وهجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين المحتلة وسائر القضايا الإسلامية.

خامساً: إن غزو العراق للكويت مع منافاته للإسلام قد أتاح الفرصة لأعداء الإسلام لتشويه صورة الإسلام والمسلمين أمام الرأي العام العالمي، حيث حرصت أكثر وكالات الأنباء العالمية على إظهار الإسلام وأهله بصورة دموية لا تحفظ العهود والمواثيق ولا ترعى حق الجوار ولا ترحم صغيراً ولا تعرف حق كبير.

سادساً: تدبر المؤتمر أسباب الضعف والتخلف والخذلان والفرقة في الأمة فوجد من أخطرها الاستبداد الذي أتاح لفرد واحد أن يقرر اجتياح بلد عربي مستقل ويتصرف في مقدراته ويعبث في مصائر الأمة وفي أهم قضاياها الأمنية والسياسية والاستراتيجية.

سابعاً: دعا المؤتمر إلى بناء قوة عسكرية إسلامية باعتبار أن بناء القوة العسكرية الإسلامية

الجهادية هي الضمان الحقيقي والدائم ــ بعد توفيق الله ــ لعزة المسلمين واستقلالهم وسيادتهم ومكانتهم المرموقة بين الأمم، كما دعا كافة الدول العربية والإسلامية ودول العالم إلى الالتزام بالعهود والمواثيق والأعراف الدولية التي تمنع الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحض على إفشاء السلام في المنطقة وفي العالم، وعلى التعاون وحسن الجوار وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم فرض الإرادة الخارجية عليها. وبالإضافة إلى ذلك دعا المؤتمر الإسلامي في وثيقته شعوب الأمة الإسلامية في مختلف أنحاء الأرض إلى ممارسة أقصى درجات الوعي واليقظة والحذر تجاه المحاولات الرامية إلى استغلال عواطفها الدينية الجياشة وحساسيتها المفرطة نحو مقدساتها العظيمة في الخلافات السياسية.

وفي الرسالة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين إلى أعضاءِ المؤتمر أكد أن المملكة العربية السعودية ستطلب من القوات الأجنبية مغادرة أراضيها فور زوال السبب الذي أتت من أجله، وذكر خادم الحرمين الشريفين أنه بعد أن تأكدنا من أن العراق يبيت النية للعدوان، وبعد أن حشد الحشود الهائلة على حدودنا تحملنا مسؤوليتنا الدينية والأمنية والتاريخية وطلبنا قوات مساعدة عربية وإسلامية وصديقة، وهذا حق تتيحه لنا الشريعة الإسلامية والمواثيق والأعراف الدولية. وقد أوضح ذلك علماء الإسلام في كل زمان (محمد الطويل، مؤامرة القرن الحادي والعشرين ــ القاهرة ــ ١٩٩٠م، ص ٩٦، ٩٧).

رابعاً

تصرفات النظام العراقي المنافية للتعاليم الإسلامية

يتضح لنا مما أعلنته الهيئات الإسلامية وما أقر به علماء الشريعة أن النظام العراقي ارتكب أعمالاً منافية للتعاليم الإسلامية من بينها:

العدوان المباغت على الكويت: في الوقت الذي كان فيه النظام العراقي يطلق الشعارات الإسلامية كان يرتكب كل ما تأباه الشرائع السماوية على اختلافها إذ باغت بلداً وشعباً آمناً روع نساءه وأطفاله وشيوخه فضلاً عما ارتكبه من أعمال غير إنسانية. وما كان من طبيعة العربي أن يرفع سيفه إلا على من كان بيده السيف، ولم يكن يباغت آمناً ولا يهاجم خصماً أعزل من السلاح.

وقد وضعت الشريعة الإسلامية للحروب شروطاً وآداباً، فحرمت الغدر ونقض العهود

والمواثيق سواء كان ذلك مع المسلمين أو غير المسلمين (الحكم الشرعي في أزمة الخليج، ص: ٢٢).

تنصيب النظام العراقي لحكومة في الكويت: أقدم النظام العراقي في بداية عدوانه على الكويت على إعلان إلغاء النظام السياسي القائم في البلاد وتنصيب حكومة تسير وفقاً لمخططاته وأهدافه مخالفاً في ذلك شريعة الإسلام التي تركت مهمة اختيار الحاكم وتنصيبه وعزله إلى أهل الحل والعقد، فمن الأمور المناقضة لشريعة الإسلام كما سبق أن أوضحنا أن يأتي حاكم من دولة أخرى فيفرض بعدوانه ولايته وسلطانه على غير دولته ودون إرادة أبنائها (الحكم الشرعي في أزمة الخليج، ص: ٣٣، ٣٤).

محاولة اتخاذ المدنيين الأجانب دروعاً بشرية: اتجه النظام العراقي إلى استغلال وجود الأجانب في الكويت والعراق كورقة رابحة في مساوماته مع الغرب كما عمد إلى إطلاق سراح البعض منهم بهدف تفكيك التحالف الدولي ضده. وفي السادس عشر من أغسطس أعلن استخدامهم بمثابة دروع بشرية وبدأ في نقلهم إلى المنشآت العسكرية والمدنية كما عرضهم لسياسة حرمان غذائي بزعم أنهم يجب أن يتعرضوا لمثل ما يتعرض له الشعب العراقي نتيجة تطبيق المجتمع الدولي إجراءات الحصار الاقتصادي ضده.

وليس من شك في أن ما أقدم عليه النظام العراقي أمر مخالف تماماً للشريعة الإسلامية، فهؤلاء الأجانب هم الذين يطلق عليهم في الفقه الإسلامي لفظ «المستأمنين» وهم الذين دخلوا دار الإسلام بإذن من الحاكم، وبالتالي فإن المسلمين مطالبون بحمايتهم. فهؤلاء الأجانب كانوا موظفين أو مستأجرين في مختلف قطاعات العمل العراقية والكويتية ودخلوا هذه البلاد بإذن من السلطات الشرعية التي هي في حاجة إلى ما يقومون به من أعمال. وفضلاً عما أقدم عليه النظام العراقي من تصرفات منافية للتعاليم الإسلامية فإن تلك التصرفات تأباها أيضاً التقاليد العربية والإسلامية، وليس هناك أقسى من تلك العبارات التي علقت بها مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك حين أعلنت في مؤتمر صحفي بأن رئيس النظام العراقي يحاول الاختفاء وراء نساء الغرب وأطفاله!

خامساً

موقف الكويت حكومة وشعباً من العدوان

رغم فداحة الغزو العراقي للكويت الذي راح ضحيته في التقديرات الأولية ما لا يقل عن عشرات الآلاف من الشهداء والأسرى والمفقودين وما ألحقه ذلك الغزو من أضرار فادحة باقتصاديات الكويت وموارد ثرواتها الطبيعية، فإن الشعب الكويتي استطاع أن يصمد أمام تلك المحنة وقد شهد المجتمع الدولي بفداحة تلك الأضرار (قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ باعتبار العراق مسؤولاً عن الأضرار التي ألحقها بالكويت).

لقد بدأ العدوان العراقي على الكويت بتدمير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للكويت، من ذلك محاولته إقامة حكومة خاضعة له، وحين لم يجد من يتعاون معه أصدر النظام العراقي قراراً بضم الكويت إلى العراق وإعلانها المحافظة التاسعة عشرة في ٢٨ أغسطس ١٩٩٠م بإسم محافظة كاظمة، كما أصدر قراراً في ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠م بإلغاء الدينار الكويتي. ولم تكف أجهزته الإعلامية وتصريحات المسؤولين العراقيين عن القول بأن قرار ضم الكويت إلى العراق إنما هو قرار أبدي لا رجعة فيه! وقد حرص النظام العراقي على إصدار عدة قرارات شكلية للبدء في تنفيذ بعض المشروعات ومن بينها مد خط سكة حديد من البصرة إلى الكويت وتوصيل مياه شط العرب وغير ذلك من مشروعات ادعى قيامه بتنفيذها. كما مضى النظام العراقي في محاولاته الرامية إلى تغيير التركيبة الديموجرافية في الكويت وذلك بإجبار الكويتيين على الرحيل من وطنهم أو التقدم للحصول على الجنسية العراقية وإحلال أسر عراقية بدلاً من الأسر الكويتية. وقد أدان المجتمع الدولي جميع تلك التصرفات غير المشروعة (راجع بصدد ذلك قرار مجلس الأمن ٦٧٧ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠م وكذلك تقرير منظمة العفو الدولية عن الانتهاكات العراقية بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٩٠م).

ومما يسجل للشعب الكويتي وقوفه خلف قيادته الشرعية، معلناً بطلان جميع القرارات والإجراءات العراقية، رافضاً المساومة على سيادة الكويت واستقلالها، متمسكاً بحدود بلاده وعدم التنازل عن بوصة واحدة من ترابه الوطني.

لقد فوجئت الكويت بعدوان غادر لم تكن تتوقعه من جار لها ينتسب إلى العروبة والإسلام شدت أزره في محنه المختلفة، فزحف عليها في جنح الليل بمئات الألوف من الجنود وآلاف الدبابات والطائرات في حرب برية وبحرية وجوية شاملة مستهدفاً إبادة الشعب الكويتي ومحو

شخصية الكويت السياسية والحضارية، ومع ذلك فقد وقف رجال القوات المسلحة الكويتية جيشاً وحرساً وطنياً وشرطة وقفة الأبطال في مواجهة جحافل العدوان وخاضوا معركة غير متكافئة لم تتح لهم فيها فرصة استخدام كامل قدراتهم وإمكاناتهم وكفاءتهم.

أما عن الشعب الكويتي فقد أعلن رفضه للغزو وأدان العدوان ولم ترهبه قوات الغزو فأعلن العصيان والامتناع عن العمل ومضى في تنظيم عمليات المقاومة في الداخل، وأدرك المعتدون أنهم أخطأوا الحساب حين تصوروا أنهم يستطيعون بالوعد والوعيد أن يجدوا من يتعاون معهم فإذا بهم يخيب أملهم ويفشلون في العثور على من يقبل التعاون معهم أو المشاركة في حكومتهم الزائفة التي أقاموها في الكويت مما اضطرهم إلى الإفصاح عن حقيقة نواياهم والكشف عن مخططهم بإعلان ضم الكويت إلى العراق.

لقد أثبت شعب الكويت أنه أسرة واحدة تسامى بوطنيته فوق كل محاولات الدس والوقيعة.

ومما هو جدير بالذكر أن القيادة السياسية قد تنبهت بعد ساعات قليلة من بدء الغزو العراقي إلى مخطط النظام العراقي من تحركات قواته واندفاعها السريع إلى قلب مدينة الكويت فأدركت بثاقب نظرها أن هدف العدو في تلك المرحلة هو القضاء على قيادة البلاد السياسية وتصفية رموزها وأعضاء حكومتها لخلق فراغ دستوري يسهل له تحقيق أهدافه وإلباس عدوانه أثواباً زائفة فبادرت الحكومة الكويتية وعلى رأسها سمو أمير البلاد بالانتقال إلى مدينة الطائف حيث أصبحت في مأمن من يد العدوان واستطاعت بهذا الانتقال أن تحافظ على شرعيتها مما يمكنها من ممارسة سلطاتها وصلاحياتها الدستورية حيث مضت في تحرك سياسي واسع النطاق شمل إجراء اتصالات مكثفة مع رؤساء الدول والحكومات في البلدان الشقيقة والصديقة وغيرها والقيام بالعديد من الزيارات على مختلف المستويات لدول كثيرة شرحاً لما تعرضت له البلاد من غزو وعدوان وسعياً لكسب التأييد العالمي والمحافظة على استمرار الشرعية الكويتية بمواصلة التحرك السياسي والديبلوماسي وتكثيف الجهد الإعلامي حتى تظل القضية الكويتية هي القضية الأولى في اهتمام العالم واستطاعت القيادة السياسية الكويتية بذلك الأسلوب أن تفشل مخطط النظام العراقي للقضاء على الشخصية السياسية للكويت.

ولم يغب عن القيادة السياسية رغم كثافة اتصالاتها الإسلامية والعربية والدولية الاهتمام بالأحوال المعيشية للمواطنين الكويتيين الذين كانوا خارج الوطن فوفرت لهم ولعائلاتهم بقدر الإمكان متطلبات الحياة الكريمة، وضاعفت جهودها لتشمل رعاية آلاف العائلات التي اضطرها

طغيان الاحتلال إلى النزوح من أرض الوطن، وأسهمت بدعم اللجان التي تشكلت لرعاية المواطنين في كافة أماكن وجودهم وأمنت لهم ولأسرهم أسباب الرعاية الاجتماعية.

ومن أجل تحرير الكويت حرصت القيادة السياسية على دعم صمود الشعب الكويتي في الداخل وتعزيز قدرته على البقاء في أرض الوطن ومقاومة الاحتلال وإحباط المخطط الهادف إلى تهجير أبناء الشعب الكويتي من دياره ومواصلة الاستعداد للعمل العسكري من جانب القوات المسلحة الكويتية التي أعادت تنظيم صفوفها وأخذت مواقعها بين القوات الدولية المشتركة أو من جانب أبناء الشعب الكويتي المدربين والقادرين على حمل السلاح ليكونوا جميعاً في طليعة قوات التحرير.

لقد حددت الكويت موقفها حكومة وشعباً تجاه العدوان في الأسس التالية:

أولاً: إن سيادة دولة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها مسألة غير قابلة للتفاوض أو المساومة.

ثانياً: عدم قبول أي حل يقل عن التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربي الطارىء بالقاهرة وقرارات مجلس الأمن الدولي التي دعت كلها إلى الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من جميع الأراضي في الكويت وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية لدولة الكويت.

ثالثاً: احتفاظ الكويت بحقها في طلب التعويض من النظام العراقي عن كل ما ألحقه بالوطن وبالشعب من أضرار مادية ومعنوية وكل ما سلبه من أموال الكويت وما ألحقه به من دمار.

رابعاً: إن انسحاب القوات العراقية غير المشروط من جميع الأراضي الكويتية يجب أن يسبق أي محاولة لتسوية الخلاف الذي افتعله النظام العراقي قبل عدوانه على الكويت مباشرة أو أي مسائل أخرى كانت معلقة بين دولة الكويت والجمهورية العراقية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت.

وقد يكون من المفيد الإشارة في هذا المقام إلى البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد بمدينة جدة (١٣ ــ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠م) وفيه أعلن الحضور رفضهم القاطع للاحتلال وإدانته باعتباره عدواناً آثماً على دولة الكويت ذات السيادة والعضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وانتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق والقوانين الدولية وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

كما أعلن المجتمعون في بيانهم الختامي زيف وبطلان كافة الادعاءات والمزاعم التي ساقها النظام العراقي تبريراً لجريمة غزوه واحتلاله لدولة الكويت المستقلة مؤكدين رفضهم القاطع لهذه الادعاءات والمزاعم التي تخالف الحقيقة والواقع ويكذبها التاريخ، وأدان المؤتمرون أعمال القتل والبطش والتعذيب والإرهاب التي مارستها قوات النظام العراقي ضد المدنيين العزل من المواطنين الكويتيين ومواطني الدول الشقيقة والصديقة والتمسك بنظام الحكم الذي اختاره الشعب الكويتي منذ نشأته وارتضته أجياله المتعاقبة والوقوف صفاً واحداً خلف القيادة الشرعية.

وقد حرص البيان الختامي للمؤتمر الشعبي على دعوة الدول العربية الشقيقة التي تخلفت لسبب أو لآخر عن الوفاء لمبادىء الحق والعدل، ورفض العدوان أن تعيد النظر في موقفها على ضوء تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والمبادىء القومية والأخلاق العربية والقيم الإنسانية وتحكم ضمائرها وتنضم إلى الإجماع الدولي. كما أعلن المؤتمرون في بيانهم عن موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامن الشعب الكويتي مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه.

ورغم الآلام والجراح العميقة وما جره عدوان النظام العراقي من ويلات على الشعب الكويتي فقد أظهر هذا الشعب أصالته في إعلانه أنه لا يضمر للشعب العراقي الشقيق شراً ولا يحمل له حقداً لأنه يعلم علم اليقين أنه مغلوب على أمره بعد أن زج به النظام العراقي في حرب طاحنة عقيمة مع الشعب الإيراني المسلم حصدت أرواح مئات الألوف من أبناء الشعبين واستنزفت مواردهما وثرواتها الوطنية وها هو اليوم يزج به في مجابهة خاسرة ضد العالم بأسره لا يمكن أن يجني منها الشعب العراقي إلا الدمار والهلاك.

سادساً

تحرير الكويت... انتصار الإرادة الدولية

خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت التي قاربت ستة أشهر رفض النظام العراقي جميع الجهود والمبادرات السلمية التي وجهت إليه واستمر في تحديه للإرادة الدولية ولم يبد تراجعاً عن موقفه المتعنت رغم الاتفاق الدولي على إدانة عدوانه على الكويت. وفشلت العقوبات الاقتصادية في إجبار النظام العراقي على الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وما تبعه من قرارات إذ استمر في تدمير الكويت ونهبها وتقوية وجوده العسكري داخلها.

وفي التاسع والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٩٠ عقد مجلس الأمن جلسة على مستوى وزراء خارجية الدول الخمسة عشر الأعضاء في المجلس شارك فيها ثلاثة عشر وزيراً حيث أصدر المجلس قراره رقم ٦٧٨ بموافقة اثني عشر عضواً ومعارضة اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت، وهو القرار الذي حذر العراق بأنه إذا لم ينسحب من الكويت قبل منتصف يناير ١٩٩١م فإن المجلس يأذن للأعضاء المتعاونين مع الكويت بأن تستخدم دولهم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابها في المنطقة.

ولم تكد تمضي أكثر من ثماني عشرة ساعة على صدور هذا القرار حتى طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش مبادرة جديدة تهدف إلى إنهاء الأزمة حيث عرض إجراء حوار مباشر مع العراق من خلال استقباله لوزير خارجية العراق في واشنطن وإيفاد وزير خارجيته جيمس بيكر للقاء الرئيس العراقي في بغداد، غير أن تلك المبادرة لم تجد استجابة من العراق واستبدلت في التاسع من يناير ١٩٩٠م بلقاء في جنيف بين وزيري خارجية الدولتين لم يحقق نتائج إيجابية إذ استمر النظام العراقي على موقفه السابق بتشعيب الأزمة وفي ربط الانسحاب من الكويت بقضايا إقليمية وعربية أخرى، كما رفض وزير خارجية العراق أن يتسلم رسالة من وزير الخارجية الأمريكي كان قد بعث بها الرئيس الأمريكي إلى الرئيس العراقي متعللاً بأن لهجتها غير مناسبة لما ينبغي أن تكون عليه بين رئيسي دولتين.

وعلى أثر فشل لقاء جنيف قام دي كويار السكرتير العام للأمم المتحدة بزيارة إلى بغداد بهدف الاجتماع بالرئيس العراقي وحثه على سحب القوات العراقية تجنباً لاندلاع الحرب في الخليج. وفي الحادي عشر من يناير ١٩٩٠م ألقى الرئيس العراقي خطاباً أمام ما أطلق عليه اسم المؤتمر الشعبي الإسلامي متحدياً فيها إرادة المجتمع الدولي مؤكداً أنه سيهزم القوات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية مردداً دعوته إلى الجهاد!

ومن المثير للانتباه أن يتحدد موعد عقد هذا المؤتمر مع زيارة دي كويار التي كان من الطبيعي أن تنتهي في الثالث عشر من يناير بالفشل الذريع، ولم يكن تصرف النظام العراقي أمام شخصية ممثلة للمجتمع الدولي تصرفاً لائقاً إذ أوضح الرئيس العراقي للسكرتير العام للأمم المتحدة أن عليه أن يستمع ولا يقدم أية اقتراحات!

وحتى الساعات القليلة قبيل انتهاء المهلة المحددة من قبل مجلس الأمن لانسحاب القوات العراقية قبل حلول الخامس عشر من يناير ١٩٩١م لم يستجب النظام العراقي إلى مناشدة كثير من

رؤساء الدول العربية والإسلامية من بينهم الرئيس المصري محمد حسني مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بالإضافة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة للانسحاب من الكويت وتجنيب المنطقة ويلات الحرب.

كان منتصف يناير ١٩٩١م هو الخط الزمني الفاصل بين انتهاء الوسائل السلمية لتحرير الكويت وبداية استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف. وفي السادس عشر من يناير بدأت حرب تحرير الكويت بعد أن رفض الرئيس العراقي كل مبادرة للسلام وبعد أن استنفد المجتمع الدولي كل الجهود للتوصل إلى حلول سلمية.

وخلال حرب تحرير الكويت التي استغرقت ستة أسابيع عاد النظام العراقي لترديد الدعوة إلى الجهاد متهماً القوات المتحالفة بقصف المدنيين والاعتداء على العتبات المقدسة في العراق.

وفي محاولة يائسة قام النظام العراقي في الخامس والعشرين من يناير بالقبض العشوائي على المواطنين الكويتيين بما في ذلك النساء والأطفال كما أقدم على ضخ كميات هائلة من البترول في مياه الخليج من ميناء الأحمدي مما أحدث تلوثاً كبيراً في البيئة معرضاً المنطقة لكارثة خطيرة فضلاً عن الأضرار بمحطات تحلية المياه من دول الخليج. وأتبع ذلك بتدمير آبار النفط الكويتية واتباع سياسة الأرض المحترقة (Scorch Earth) مرتكباً بذلك عملاً إرهابياً منافياً لكل القيم الإسلامية والإنسانية.

وعلى أثر اشتداد الضربات الجوية الموجهة ضد أهداف النظام العراقي الاستراتيجية والعسكرية أعلن استعداده للانسحاب من الكويت ولكنه اشترط عدة شروط رفضها المجتمع الدولي باعتبارها خدعة من النظام العراقي لم يكن يستهدف بها سوى تفكيك التحالف الدولي. ولم يلبث النظام العراقي أن تعرض لهزيمة ساحقة على أثر الضربات البرية التي وجهت إليه خلال الفترة من ٢٤ ــ ٢٨ فبراير ١٩٩١م والتي على أثرها تم تحرير الكويت بعد مائة ساعة من بدء عمليات الهجوم البري، وامتثل النظام العراقي أخيراً للشروط التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية بناء على القرارات الدولية. حيث وجه الرئيس العراقي خطاباً أذاعه راديو بغداد في ٢٦ فبراير ١٩٩١م أعلن فيه أن القوات العراقية المسلحة استجابة لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ ستكمل انسحابها من الكويت وأنها لم تعد اعتباراً من مساء الخامس والعشرين من فبراير ١٩٩١م جزءا من العراق، وتبع ذلك انسحاب القوات العراقية بكاملها تاركة أسلحتها وعتادها. واستجاب العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة وقبل مسؤوليته عن دفع التعويضات لما لحق بالكويت من خسائر وإطلاق سراح جميع الأسرى من دول التحالف ووقف عملياته الإرهابية.

وعلى الرغم من الآثار الفادحة التي لحقت بالكويت وبالوطن العربي كله بل وبالعراق نفسه فإن الأمة العربية والإسلامية المتسلحة بعوامل مناعتها الحضارية الذاتية لا يزال يحدوها الثقة والأمل بأن تكون قادرة على تجاوز تلك المحنة وطي هذه الصفحة الأليمة عدا ما يتعلق بتحصيل الدروس المستفادة منها. أما الكويت فرغم عمق المأساة وما تركته من جراح غائرة في النفوس فسوف تكون دائماً كالعهد بها وكما ذكر أميرها في كلمته التي ألقاها في الأمم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠م دار أمن وأمان وواحة أصيلة وارفة الظلال يستظل تحتها كل الطيبين والشرفاء من الكويتيين وإخوانهم المقيمين يعملون يداً واحدة من أجل الخير والبناء مصداقاً لقوله عز شأنه:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ صدق الله العظيم (سورة محمد الآية: ٧).

الفصل الثالث

العدوان العراقي على الكويت
من منظور الشريعة الاسلامية والشرعية الدولية

العدوان العراقي على الكويت
من منظور الشريعة الاسلامية والشرعية الدولية

عكفت الحكومة العراقية على التدبير لعدوانها على الكويت لبضعة شهور قبل أن تقوم بعدوانها في الثاني من أغسطس في عام ١٩٩٠م، وراحت تخطط لهذا العدوان وتمهد المسرح الدولي كي يتقبل هذا الحدث الجلل، ويغض عنه الطرف، ولئن كانت الكتابات قد كثرت حول هذا التمهيد والتبرير للعدوان على الكويت فإن من أخطر جوانبه ولا شك ذلك التحول العراقي المفاجىء نحو خطاب إسلامي غير مسبوق من جانب الحكومة العراقية، وغير متسق مع سياستها أو مسلكها، فلقد حاول العراق في الشهور السابقة على الغزو أن يستقطب العالم الإسلامي من خلال توجيه سلسلة من التهديدات الكلامية ضد إسرائيل، إلا أن هذا الخطاب الإسلامي تحول مع العدوان العراقي ضد الكويت إلى نبرة ثابتة في لغة السياسة العراقية حاول النظام العراقي من خلالها أن يكتسب موقعاً بين جماهير الأمة الإسلامية وكان هذا الموقع المنشود ورقة راهن النظام العراقي عليها، إلا أنه كان رهاناً خاسراً فلقد كانت جماهير الأمة الإسلامية، على درجة من الوعي الصحيح الذي استطاعت من خلاله أن تميز بين الغث والسمين وأن تكتشف زيف لغة الخطاب السياسي العراقي وبعده عن الدين الإسلامي بتعاليمه السمحة وشريعته الغراء ومبادئه القائمة على العدل والتقوى والمساواة ونبذ العدوان. ولقد كانت منظمة المؤتمر الإسلامي في طليعة المنظمات الدولية التي أدانت العدوان العراقي على دولة الكويت في البيان الذي صدر عن وزراء خارجيتها في الخامس من أغسطس ١٩٩٠م خلال اجتماعهم في القاهرة في المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

وإذا كانت هذه المحاولة العراقية لارتداء عباءة الإسلام لتبرير العدوان العراقي على الكويت لم تنطل على أحد، فإنها قد أساءت إلى العالم الإسلامي بأسره وأظهرت الأسرة الإسلامية بالمظهر الذي لا يتفق مع مبادىء الإسلام وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وبدلاً من أن يقدم المسلمون للعالم نموذجاً للتعاون والتضامن قدم العراق بعدوانه على الكويت نموذجاً سلبياً ألحق بالدول الإسلامية في إطار المجتمع الدولي أبلغ الضرر وأفدحه. ومن هنا وفي إطار هذه

الموسوعة الإسلامية فإن من المناسب أن ننظر إلى أحداث العدوان في ضوء الشريعة الإسلامية لنقف على المدى الذي وصل إليه النظام العراقي في الخروج على تلك الأحكام والمبادىء.

أولاً

العدوان العراقي على الكويت في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية

أثار العدوان العراقي على الكويت التساؤل حول حكم هذا العدوان وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد جاء هذا التساؤل بعد الإدانة الحاسمة للعدوان على الكويت من جانب المجتمع الدولي بأسره وفقاً لأحكام القانون الدولي الوضعي، فما هو حكم الشريعة الإسلامية في هذا العدوان الذي وقع من دولة إسلامية ضد دولة إسلامية شقيقة؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نقرر بادىء ذي بدء أن المبدأ الذي يهدف إليه الإسلام من تعدد الجماعات الإنسانية وانشطارها إلى قبائل وشعوب ودول هو إتاحة الفرصة أمامها للتعايش السلمي والتعاون الإنساني في شتى المجالات على أساس العدالة التامة والمساواة الحقة والإخاء الصحيح بين البشر قاطبة. ومن مظاهر هذا المبدأ السامي تحريم الاستعلاء على الآخرين والتسلط عليهم فالإسلام يحرم على أمة ظلم أخرى ويمقت الاعتداء على رعاياها.

والحرب في نظر الإسلام ليست غاية أساسية من غايات الشريعة الإسلامية ولا هدفاً من أهدافها، وإنما هي شر لا يلجأ إليه إلا عند الاضطرار. وإذا كانت الشريعة الإسلامية توجب أن تقوم العلاقة بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية على السلم ما لم يطرأ ما يوجب الدفاع من جانب الدولة الإسلامية بسبب وقوع عدوان عليها سواء كان هذا العدوان مادياً أو معنوياً بالوقوف في وجه الدعوة الإسلامية، فإنه يكون من باب أولى في علاقة الدول الإسلامية فيما بينها، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الدول الإسلامية التي يعرفها عالم اليوم إنما تشكل في مجموعها أمة إسلامية واحدة تعمل على نصرة الإسلام والدفاع عن مبادئه وقيمه، وبعبارة أخرى إذا كانت الحرب بين المسلمين وبين غيرهم شراً لا يصح اللجوء إليه إلا في حالة الضرورة ودرءا للعدوان فإنها بين المسلمين أعظم شراً وأفدح خطراً وأشد حرمة، والأمر بالدخول في السلم يجب على المسلمين جميعاً، وبغيره لا يتحقق إيمانهم بالله. ومن أخل بهذا السلم من المسلمين فإنه يكون قد عصى الله وانتهك مبادىء الإسلام، وخرج على أحكامه، واعتدى على أمته، وحقق بهذا كله اتباع خطوات الشيطان. وفي هذا يقول الرسول ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا»

أي من حمله لقتال المسلمين بغير حق فليس على طريقتنا وهدينا، فإن طريقته ﷺ نصر المسلم والقتال دونه لا ترويعه وإخافته وسفك دمه.

والتضامن الإسلامي والتكافل الاجتماعي بين المسلمين أفراداً وشعوباً وحكومات من أهم المبادىء التي تجعل المسلمين سنداً لإخوانهم المسلمين في كل مكان، يشدون أزرهم ويحمون حماهم، ويدافعون عنهم كما يدافعون عن أنفسهم، وهذا ما أمرنا به سبحانه وتعالى بقوله:

﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٣).

وقوله سبحانه وتعالى:

﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ (المائدة: ٢).

وقوله تعالى:

﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٦).

فمن هذه النصوص وأمثالها يتضح أن التضامن الإسلامي هو شعار المجتمع الإسلامي، الذي ينبغي على المسلمين أن يترسموه ويبذلوا جهودهم ليسود فيما بينهم. وهذا ما بيّنه الرسول ﷺ فوضع القواعد الثابتة لهذا التضامن ليشيع في المجتمع روح الطمأنينة والأمان. فقال عليه الصلاة والسلام فيما رواه مسلم: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله ولا يحقره»، كما قال فيما رواه البخاري في صحيحه: «المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا». وروى البخاري في صحيحه قوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» وذلك تحقيقاً لقوله تعالى:

﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢).

فالتمسك بهذا التضامن يقي المجتمع الإسلامي من الانقسام، ويصونه من شر العدوان من الداخل والخارج، لأن كل فرد فيه راع له وحارس لأرضه ومسؤول عن سلامته، فتتصافح بالإيمان قلوب المسلمين، وتتعانق في ظلال الإسلام روحهم، فيجتمعون على قلب واحد، ويكونون يداً واحدة على أعدائهم عند الشدائد والحروب ويدرأون العدوان عن بلادهم.

وكما تفرض عقيدة الإسلام مبدأ التضامن بين المسلمين تفرضه كذلك على حكوماتهم، لأن كل دولة إسلامية تعتبر لبنة في بناء هذه الأمة الإسلامية، وعضواً من أعضائها، فيكونون في مأمن من أطماع بعضهم في أراضي البعض الآخر وثرواته، أو إلحاق الأذى بمصالحه، أو إذلال أفراده، بفضل هذه العقيدة التي تنزع من نفوس المسلمين حكاماً ومحكومين كل خلاف ونزاع، وتحرم بينهم القتال وسفك الدماء، وتلقي في قلوبهم المحبة والسلام، فحينئذ يشعر كل فرد مسلم في هذه الأمة أنه لبنة في بناء مجتمع إسلامي كبير يضم دولاً عدة من الشرق والغرب، تقوم على مبادىء الإسلام وترتبط حكوماتها بمعاهدات دائمة متكافئة في كل ميادين الحياة مستمدة أسسها من هذه العقيدة، ومبنية على مبادىء العدالة التامة والكرامة الإنسانية والمودة الراحمة والأخوة العامة التي أمرنا بها الإسلام لا على أساس تبادل المنافع فقط، بل على أساس الاتحاد الدائم الذي يجتث كل خلاف يدب بين الدول الإسلامية ويقضي على التناحر فيما بينها من أجل التوسع والأطماع، لأن تبادل المنافع يكون عند قيامها ويزول عند زوالها، ولا تتحد الدول الإسلامية في هذا الظل العارض الذي يتغير بتغير الأحوال والأزمان.

ومن أجل بقاء هذا التضامن بين الدول الإسلامية قوياً سائداً بين الأمة لا تزعزعه العواصف الهوجاء، ولا توهنه أهداف الأعداء وأطماع المستعمرين أمر سبحانه وتعالى جماعة المؤمنين أن يجعلوا من أنفسهم حراساً يراقبون العلاقات الأخوية من أن تنفصم عراها، وأن يوفروا لها ما يلزمها من الرسوخ العميق والصفاء الدائم والصحة التامة بقوله تعالى:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (آل عمران. ١٠٤).

وبقوله تعالى أيضاً:

﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (التوبة: ٧١).

وإذا كان الأمر على نحو ما تقدم فإن العدوان العراقي ضد دولة الكويت كان يمثل بغير شك خروجاً فادحاً على مبادىء الشريعة الإسلامية الغراء على النحو الذي دفع بالعالم الإسلامي ممثلاً في طوائفه وفي علمائه الأجلاء إلى إعلان إدانتهم لهذا الغزو الهمجي ولهذا السلوك الذي ألحق بالإسلام والمسلمين دماراً وخراباً ما كان أغناهم عنه لو أن النظام العراقي التزم بمبادىء الإسلام وأصوله، ومن هنا فإن الخطاب العراقي الإسلامي لم يجد أذناً صاغية ليس فقط لأنه كان خطاباً زائفاً مصطنعاً ولكن أيضاً لأن المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها قد أدركوا مدى ما تمثله الممارسات العراقية ضد الكويت دولة وشعباً من خروج على أبسط قواعد الإسلام ومبادئه.

ثانياً
نكوص العراق عن اعترافه بالكويت في ضوء الشريعة الإسلامية

فاجأ العراق العالم بأسره بادعاء عقيم بأنه لا يعترف باستقلال الكويت، وأن الكويت ليست إلا جزءا من إقليم دولة العراق وأنها المحافظة التاسعة عشرة من محافظاته. ولئن كان المجتمع الدولي المعاصر قد عبر عن أبلغ درجات الاستنكار لهذا الادعاء الذي يتجافى مع كافة الحقائق التاريخية والقانونية، فإن الذي يهمنا في هذا المقام هو الوقوف على الحقائق التي جاء الموقف العراقي إنكاراً لها وخروجاً فادحاً عليها، والتعرف على موقف الشريعة الإسلامية في مثل هذا الموقف العراقي، ومن ثم فإننا نعرض فيما يلي الاعتراف العراقي بدولة الكويت، ثم نعرض بعد ذلك لموقف الشريعة الإسلامية من عدم الوفاء بالعهد والنكوص عن الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية.

مقومات دولة الكويت:

إذا كانت الكويت كدولة حديثة قد نالت استقلالها منذ عام ١٩٦١م وحصلت على اعتراف دول العالم بها، واكتسبت عضوية المنظمات الدولية العالمية والإقليمية جنباً إلى جنب مع دولة العراق التي كانت من بين الدول المعترفة بالكويت، والتي تبادلت معها العلاقات الديبلوماسية والقنصلية، وأبرمت معها العديد من الاتفاقيات الدولية، فإن تأمل الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية للكويت، في ضوء مفهوم الدولة في القانون الدولي العام يكشف على نحو حاسم عن بطلان المزاعم العراقية وتناقضها، وعدم اتساقها مع المنطق، حيث نلاحظ أن مقومات الدولة من الناحية الموضوعية، قد توافرت للكويت منذ تأسيسها خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي على نحو ما سبقت الإشارة إليه فيما تقدم.

لقد تبين لنا فيما تقدم عدم وجود أي دليل تاريخي على أن الكويت كانت تابعة للبصرة، وكانت العلاقات بين شيخ الكويت ومتسلم البصرة أو مع بقية الولاة العثمانيين والباب العالي في الآستانة لا تخرج عن كونها علاقات مودة وصداقة واحترام لدولة الخلافة الإسلامية ولم تكن تلك العلاقات في أي فترة من الفترات علامة خضوع أو تبعية.

إن النظر في وضع الكويت في تلك الحقبة المبكرة يكشف لنا بوضوح وجلاء أن الكويت منذ ذلك الوقت كان يتوافر لها موضوعياً كل مقومات الدولة. فإذا نظرنا إلى مفهوم الشعب وفقاً للقانون الدولي والذي يقصد به في مفهوم عام مجموع الأفراد الذين يقطنون إقليم الدولة،

يعيشون فوقه ويعملون به، لوجدنا أن هذا الوصف يتحقق في الشعب الكويتي الذي ارتبط بإقليم الكويت، ولقد تميز الشعب الكويتي بخصائص الأصول الواحدة والديانة الواحدة والرابطة الواحدة المتسقة المستندة إلى وحدة الأصل والثقافة والدين والتقاليد، ولا غرو، فإن الشعب الكويتي هو جزء من الأمة العربية، مثل سائر الشعوب العربية والإسلامية الأخرى، ولا تعارض بين هويته الأصلية كشعب له ذاتيته وتقاليده وأصوله وثقافته المتميزة، وبين انتمائه العربي الأصيل إلى الأمة العربية وانتمائه الإسلامي الراسخ إلى الأمة الإسلامية الغراء.

أما بالنسبة للإقليم فإن من المعلوم أن كل دولة من الدول القائمة في المجتمع الدولي المعاصر تستقل بجزء من إقليم الكرة الأرضية اليابس، ويطلق على هذا الجزء وصف الإقليم، وهو عنصر أساسي من عناصر تكوين الدولة، وإقليم الكويت في ضوء هذا المفهوم قد توافر منذ أن استقرت قبائل العتوب في هذا المكان في أوائل القرن الثامن عشر، فقد ارتبطوا به ومنعوا غيرهم من التغول عليه أو المساس به. وإقليم الكويت كان عنصراً رئيسياً من عناصر الكيان الكويتي في ضوء المفاهيم التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وصفوة القول في هذا المجال أن الشعب الكويتي ارتبط بإقليم الكويت على النحو الذي نعرفه الآن، محققاً بذلك جوهر مفهوم الجماعة الإقليمية، أي الشعب الذي يرتبط بإقليم معين، على النحو الذي نعرفه في عالم اليوم.

ومن المسلم به أن وجود الشعب الذي يستقر فوق إقليم لا يكفي وحده لقيام الدولة ما لم يتوافر له عنصر السلطة الحاكمة، التي تظهر بوصفها الجهة الجامعة لعناصر السلطة العامة فوق الإقليم سواء في مواجهة الشعب أو في مواجهة الدول الأخرى.

ولا شك أن النظر إلى السلطة السياسية التي نشأت في شكلها الأول في القرن الثامن عشر منذ عهد شعب الكويت إلى صباح بن جابر أن يحكم الكويت، وانتقال الحكم في الأسرة التي اتخذت لنفسها إسم الصباح منذ ذلك الحين جيلاً بعد جيل، يكشف عن توافر عنصر الحكومة أو السلطة السياسية لكيان الكويت منذ ذلك الوقت، أي أن الكويت كانت شعباً يستقر فوق إقليم محدد وتتوافر له دائماً سلطة أو حكومة يخضع لها الشعب والإقليم، وهو ما يعني بجلاء توافر مقومات الكيان الدولي المتميز للكويت منذ ذلك الحين.

علاقة الكويت ككيان متميز بولاية البصرة العثمانية:

لقد أثبت التحليل التاريخي، فيما تقدم، أن الكويت كانت دائماً جزءاً من شبه الجزيرة العربية، وأنها كانت دائماً متميزة عن أرض السواد وولاية البصرة، وأنه حتى على فرض قبول

الزعم بأن إقليم الكويت قد تبع في مرحلة تاريخية معينة لولاية عثمانية، أو اعتبر من الناحية الإدارية تابعاً لولاية البصرة، فإن ذلك لم يكن ليحول بحال من الأحوال دون توافر الكيان المتميز للكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفي العقود التسعة من القرن الحالي، التي انقضت قبل أن يحصل الكويت على استقلاله، أما التساؤل الذي يبقى فهو: هل كانت الكويت دولة قبل الحصول على الاستقلال؟

الكويت كانت إذن قبل الاستقلال كياناً متميزاً توافرت له المقومات الموضوعية، وحظيت بمركز دولي قبل أن تنال استقلالها، ويتم الاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة في عام ١٩٦١م، فمصر والسودان والعراق وسوريا ولبنان واليمن الجنوبي وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وغيرها من الدول العربية عرفت نفس الظروف السياسية التي مرت بها الكويت وتعرضت لنفس الأطوار، ولا يقبل من أحد اليوم أن ينازع في وصفها كدول مستقلة ذات سيادة، أو يطالب باستعادة السيادة عليها وضمها إلى أقاليمه، فهذا منطق مرفوض تنبذه روح العصر ويتعارض مع مبادىء القانون الدولي العام المعاصر.

وإذا كان من المسلم به أن الكويت كانت كياناً متميزاً منذ وقت بعيد فإن من الملائم تتبع هذا الكيان في تطوره على صعيد العلاقات الدولية، ويمكن تتبع معالم تاريخية معينة ذات أهمية خاصة لدلالتها القانونية. فهناك أولاً اتفاق الحماية بين الكويت وبريطانيا في عام ١٨٩٩م، وهناك ثانياً الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا وتركيا في عام ١٩١٣م والتي تناولت الوضع القانوني للكويت وعينت حدودها، وهناك ثالثاً وأخيراً استقلال الكويت في عام ١٩٦١م، وفي كل مرحلة من هذه المراحل كانت هناك سمات وخصائص معينة للوضع الدولي للكويت.

اتفاقية الحماية ١٨٩٩م من وجهة نظر القانون الدولي:

بغير دخول في جدل حول ملاءمة هذا الاتفاق أو ضرورة إبرامه في ذلك الحين، وردود الأفعال التي أثارها على أصعدة مختلفة، فإن الذي ينبغي استخلاصه من إبرام هذا الاتفاق وما تلاه من اتفاقات هو أن الكويت كانت كياناً متميزاً قائماً بذاته وأنها لم تكن جزءا من الولايات العثمانية. أما فيما يتعلق بالقيمة القانونية لاتفاق الحماية، على صعيد القانون الدولي، فمعلوم أن الرأي منقسم بشأنه في الفقه الدولي بين قائل بأنه اتفاق دولي صحيح، يترتب عليه فقدان الكيان المحمي لوصف الشخصية القانونية فور إبرامه، وبين رأي يقول ببطلان مثل هذا الاتفاق بطلاناً مطلقاً لانعدام التكافؤ بين طرفيه، ولما يلابسه من إكراه من جانب الدولة الحامية على الكيان الذي يخضع للحماية، وبغير حاجة إلى الانحياز إلى هذا الرأي أو ذاك فحسبنا أن نؤكد

أننا لا نعرض هنا لتقويم اتفاق الحماية في عام ١٨٩٩م وما تلاه من اتفاقات وإنما الذي يعنينا فحسب هو التأكيد على أن هذه الاتفاقات، أياً ما كان الرأي بشأن القيمة القانونية لها، يمكن النظر إليها بوصفها من الأدلة على الذاتية المتميزة للكيان الكويتي، حتى وإن حاولت الدولة العثمانية جاهدة، وبكل السبل والأساليب أن تضع الكويت تحت عباءتها من الناحية الشكلية أو الإسمية.

اتفاقية ١٩١٣م بين بريطانيا وتركيا:

تعكس صدارة الوضع الخاص بالكويت لأقسام هذه الاتفاقية أهمية وضع الكويت بالنسبة للطرفين، وقد اعترف الطرفان بأن أراضي الكويت تشكل قضاء يتمتع بالاستقلال الذاتي، في نطاق الامبراطورية العثمانية، ونصت على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثماني مع حقه أن يكتب في زاوية منه كلمة (كويت) كما جرى تحديد حدود الكويت في الاتفاقية تحديداً دقيقاً واعترفت تركيا في الاتفاقية بصحة وسلامة جميع الاتفاقات التي سبق إبرامها بين شيخ الكويت وبين بريطانيا وتعهدت باحترامها.

القيمة القانونية لاتفاقية ١٩١٣م:

وعلى الرغم من أن اتفاقية ١٩١٣م لم تدخل دائرة النفاذ، حيث لم يتم التوقيع النهائي عليها ولم تتم إجراءات التصديق عليها فإن هذه الاتفاقية تكشف وتؤكد عدداً من الحقائق الهامة:

١ ــ اعتراف الدولة العثمانية بالكيان المتميز لدولة الكويت على الرغم من مطالبتها بالسيادة الإسمية عليه، وقد تمثل ذلك في تسليمها بأهلية هذا الكيان لإبرام اتفاقات مع بريطانيا وبحقه في وضع إسم الكويت على جانب من الراية التركية، التي كانت الراية الإسلامية في المقام الأول.

٢ ــ إن ما انطوت عليه الاتفاقية من بيان لحدود الكويت كان يعبر عن القدر من الإقليم الذي يحوزه ويديره شيخ الكويت بوصفه إقليمياً لكيان متميز.

٣ ــ إن ما اعترفت به الدولة العثمانية من استقلال إداري لقضاء الكويت وتسليمها بانتقال الولاية عليه وراثياً، في أسرة الصباح، كان يعني في وضوح وجلاء أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى الكويت نظرتها إلى إحدى الولايات التي تمارس عليها السيادة الإسمية، كما كان الحال بالنسبة لمصر مثلاً في ذلك الحين، وأنها لم تكن تنظر إلى الكويت باعتبارها جزءاً

من ولاية البصرة، وإلا كان عليها أن تخضعها لذات الوضع الذي كانت تخضع له ولاية البصرة التي كانت تخضع للحكم العثماني المباشر.

٤ ــ إن هذه الاتفاقية قد تم إعدادها والتفاوض عليها بين الدولة العثمانية التي تدعي السيادة الإسمية على الكويت، وبين بريطانيا الدولة الحامية للكويت، وصاحبة النفوذ والسيطرة الفعلية على الكويت، وعلى الرغم من أن الكويت لم يكن طرفاً فيها، وكان يتم إخطار شيخ الكويت بمضمونها عن طريق المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، فإن الاتفاقية كانت بغير شك دليلاً جديداً على الذاتية الإقليمية المتميزة للكويت.

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الاستقلال:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى تخلت تركيا بموجب معاهدة سيفر عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا التي لم تنظم أوضاعها معاهدة الصلح. وفي عام ١٩٢٣م اعترفت الحكومة البريطانية بالحدود التي تقررت بين الكويت وبين مملكة العراق التي تشكلت من ولايات البصرة وبغداد والموصل، حيث اعترف المندوب السامي البريطاني على العراق، نيابة عن الحكومة البريطانية، رسمياً بمطالبة الكويت بالحدود التي نص عليها اتفاق ١٩١٣م. وفي عام ١٩٣٢م قبل العراق هذه الحدود في رسائل متبادلة بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد وبين حاكم الكويت خلال المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، وكانت كالآتي: **«من تقاطع وادي العوجه بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة جنوب سفوان تماماً، ومنها شرقاً فتمر بجنوب آبار سفوان، جبل سنام وأم قصر مجتازاً إلى العراق وهكذا إلى مفترق طرق خور زبير وخور عبد الله حيث تترك جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروة وأم المرادم للكويت»**.

بغير خوض في كثير من الأحداث التي شهدتها الكويت في ذلك الحين، فإن من الثابت أن المشاكل في تلك الفترة كانت بشأن الحدود أكثر منها بشأن الوجود. فمع ما أثاره العراق المستقل من حملات دعائية في العهد الملكي استهدفت ضم الكويت إلى العراق، فإن هذه الحملات الدعائية قامت في بعض الأحيان على أساس زعزعة سلطة شيخ الكويت على شعب الكويت، وإظهاره بمظهر الموالي للإنجليز، والتوجه إلى الشعب الكويتي وخاصة طوائف الشباب منه لاستثارة مشاعره القومية ودعوته إلى الاتحاد مع العراق، إلا أن هذه الحملات ذهبت صيحة في واد، ولكن الحكومة العراقية كانت دائبة على إثارة مشاكل الحدود بينها وبين الكويت.

مرحلة الاستقلال:

تضافرت مجموعة من العوامل والاعتبارات الوطنية والإقليمية والدولية، فأدت إلى جعل

استقلال الكويت ضرورة لا معدي منها، وهو أمر سلمت به بريطانيا بهدوء حيث تم في صباح ١٩ يونيو ١٩٦١م الإعلان في كل من لندن والكويت، عن تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح والسير وليم لوس المقيم البريطاني في الخليج حيث انطوت الرسائل المتبادلة على إعلان استقلال الكويت، وإنهاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م باعتبارها تتعارض وسيادة الكويت، وما لبثت أن تقدمت الكويت بطلب للانضمام إلى جامعة الدول العربية، بعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ، وسرعان ما فجر اللواء عبد الكريم قاسم مشكلته عندما قامت وزارة الخارجية العراقية ــ بناء على تعليمات منه ــ بإصدار بيان في ٢٦ يونيو ١٩٦١م، اعتبرت فيه الكويت جزءا تابعاً للعراق، كما قامت السفارة العراقية بالقاهرة بالتقدم إلى جامعة الدول العربية بمذكرة تعارض فيها استقلال الكويت، وتعتبر الكويت جزءاً من الجمهورية العراقية.

وعندما طويت صفحة النزاع كان الكويت قد خرج إلى ساحة الحياة الدولية دولة مستقلة كاملة السيادة، اعترفت بها دول العالم في الشرق والغرب على السواء، واكتسبت عضوية المنظمات الدولية، وكان العراق واحداً من الدول التي اعترفت بالكويت دولة مستقلة كاملة السيادة، من خلال تبادل التمثيل الديبلوماسي معها، ومن خلال عمله المشترك مع دولة الكويت في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية والعالمية، الفنية المتخصصة منها والسياسية، ومن خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بين الدولتين وتبادل الزيارات الرسمية التي لا تحصي عدداً.

الاعتراف العراقي بدولة الكويت:

ولم يكن الاعتراف العراقي بالكويت ككيان متميز على الصعيد الدولي قاصراً على الاعتراف به بعد الأزمة التي أثارها اللواء عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١م، والتسليم بالكويت الدولة المستقلة كاملة السيادة والتعامل معها على هذا الأساس، بتبادل العلاقات الديبلوماسية والقنصلية بين الدولتين وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية، والتعاون معها في المنظمات الدولية ولكن هذا الاعتراف كان سابقاً على إعلان استقلال دولة الكويت في يونيو ١٩٦١م.

فالمذكرات المتبادلة بين رئيس الحكومة العراقية ــ نوري السعيد ــ في عام ١٩٣٢م وحاكم الكويت، عن طريق المعتمد البريطاني في الكويت وقتذاك كانت ولا شك اعترافاً واضحاً وثابتاً من جانب العراق، فالتعبير الصادر عن رئيس الحكومة ملزم له، فهو وفقاً للقانون الدولي يعبر عن إرادة الدولة، وهذا الاعتراف بالكيان المتميز من جانب العراق يؤكده أن معظم الخلافات التي ثارت بين البلدين في مرحلة ما قبل استقلال الكويت في عام ١٩٦١م، كانت خلافات بشأن الحدود، كما سبقت الإشارة، ولم تكن الخلافات بشأن وجود الكويت في ذاته ينظر إليها نظرة الجد

قبل الأزمة التي أثارها اللواء عبد الكريم قاسم. بل إن مما يلفت الانتباه أن الفترة السابقة مباشرة على إعلان استقلال الكويت قد شهدت العديد من المراسلات الصادرة عن المسؤولين العراقيين، والتي تنطوي على الاعتراف بذاتية الكويت ككيان مستقل عن العراق، من ذلك مثلاً رسالة تحمل تاريخ ١٩٥٨/١٠/٥م أي بعد قيام ثورة العراق في عام ١٩٥٨م بشهور قليلة تحمل توقيع الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء، ويخاطب فيها أمير الكويت شاكراً العواطف الأخوية والمشاعر الطيبة التي عبرت عنها الرسائل وزيارة الوفود الكويتية للعراق، ويختتم الرسالة بالقول: «وما رائد العراق مع شقيقته الكويت إلا تعزيز الأخوة والتعاون».

أما وزير خارجية العراق فقد كتب مخاطباً أمير الكويت في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٨م «ولي عظيم الشرف أن أنهي لسموكم الكريم أنه بالنظر لرغبة الجمهورية العراقية في توثيق أواصر المودة والتعاون مع شقيقاتها من الدول العربية ولا سيما المجاورة منها، فإنها تعتقد أن من أولى واجباتها التعاون مع الجارة العزيزة الكويت وإقامة العلاقات معها على أساس جديد من الصداقة الخالصة والأخوة المتكافئة. وترى الحكومة العراقية أن أمثل طريقة لتحقيق ذلك في الوقت الحاضر هو فتح قنصلية أو ممثلية تجارية للجمهورية العراقية في الكويت لتقوم برعاية مصالح العراقيين فيها من جهة، وتكون حلقة الاتصال بين القطرين الشقيقين من جهة أخرى...».

ولئن كانت عبارات الرسالة في غنى عن أي بيان، في مجال كونها قاطعة في تقرير الاعتراف العراقي بالكويت، فإن من المتعين التذكير بأن وزير الخارجية هو أهم أعضاء الحكومة في مجال التعبير عن إرادة دولته على صعيد العلاقات الدولية، وما يصدر عنه من تعبير يعد ملزماً لدولته ولا يجوز لها النكوص عنه، وهو الأمر الذي أكدته المحكمة الدائمة للعدل الدولي، في النزاع بين النرويج والدانمرك على السيادة بين جزر جرينلاند الشرقية، حيث ذهبت المحكمة إلى تقرير أن النرويج تلتزم بالتصريح الشفوي الذي صدر عن أهلن وزير خارجيتها وسلم فيه بسيادة الدانمرك على تلك الجزر.

وإذا كنا لا نستطيع أن نتتبع كل ما صدر عن العراق من وثائق لا تعد ولا تحصى تؤكد اعتراف العراق بالكويت قبل الاستقلال وبعده فإننا نتوقف عند الخطابين اللذين بعث بهما طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي إلى السيد الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية السابق في يوليو ١٩٩٠م واللذان فجرا الأزمة حيث تم توجيههما في إطار التخطيط العراقي لغزو الكويت واحتلال إقليمها، فإن الملاحظ أن وزير الخارجية العراقي قد تحدث في عدد كبير من المرات عن دولة الكويت وحكومة الكويت، والمسؤولين الكويتيين، فأنى للعراق أن

يدعي بعد ذلك أن الكويت جزء من العراق أو أنه لا يعترف باستقلال الكويت كدولة ذات سيادة.

لقد أدان المجتمع الدولي بأسره هذا الموقف العراقي بوصفه نكوصاً عن الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق العراق في مواجهة الكويت، بموجب الاتفاقيات الدولية والعهود والمواثيق المبرمة بين الدولتين، أو تلك الجماعية التي كانت الدولتان من أطرافها، ولئن كان هذا هو موقف القانون الدولي الوضعي فإن الشريعة الإسلامية الغراء كانت الأسبق إلى إعلان القيمة الملزمة للمعاهدات الدولية، وإعلاء شأن المواثيق والعهود الدولية من حيث وجوب الوفاء بالالتزامات الناجمة عنها.

ولئن كانت القوة الملزمة للمعاهدات بين الدول المعاقدة لها تجد لها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أدلة لا تكاد تحصى، فإن مما يلفت الانتباه أن الشريعة الإسلامية الغراء قد وضعت ضوابط محددة لإنهاء المعاهدات التي تبرم مع الدول غير الإسلامية، فمن الصور التي وردت على ألسنة الفقهاء في خصوص إنهاء المعاهدات ما يعرف «بالانباذ» وهو أن يحصل من الكفار مما يدل على أنهم نبذوا العهد أي نقضوا العهد ولم يعملوا به. وأصل هذا الحكم هو قوله تعالى:

﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾. (الأنفال: ٥٨)

والآية الكريمة توجه الحديث إلى النبي ﷺ فتأذن له - بل تأمره - إن هو خاف من عهيده نقضاً لما بينه وبين العهيد من المواثيق أن ينبذ إليه عهده على سواء أي أن يعلمه بأنه قد نقض عهده. وقد فسر البعض الآية الكريمة على أنها تعني أن يكون إنباذ العهد على مهل لأن الله لا يحب الخائنين حتى ولو كان ذلك في حق الكافرين..

والخيانة - في معنى نقض العهد - أمر يمكن أن يتوقع في علاقة دولة إسلامية بدولة إسلامية. ذلك أن القرآن الكريم توقع أن تطغى طائفة من المؤمنين على طائفة أخرى، والطغيان يمكن أن ينطوي على نقض للعهد. كما أنه إجراء قد تمارسه الدولة غير الإسلامية في حق دولة إسلامية إذا توافرت شروطه. وعلى الرغم من أن سياق الآية الكريمة قد جاء بصدد أحكام تتعلق بالكفار فقد سبقها قوله تعالى:

﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٥﴾ ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِى كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿٥٦﴾ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِى ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾. (سورة الأنفال رقم ٨ الآيات: ٥٥، ٥٦، ٥٧).

فإن هذا لا يمنع من القول بأنها في الوقت ذاته قاعدة عامة بالنسبة للعهود. فالقواعد الإسلامية تحكم العلاقات الدولية بغض النظر عن أطرافها، وإن خيانة العهد فكرة منبوذة كلية من الشريعة الإسلامية ولا بد لها من جزاء، فضلاً عن أنها من المعاملة بالمثل والمعاملة بالمثل في الوفاء بالعهد لا بد أن تكون من المبادىء الإسلامية العامة.

وإذا كان هذا هو حكم المعاهدة بين المسلمين وبين غير المسلمين أفلا يكون الحكم فيما بين الدول الإسلامية أشد قوة وتثبيتاً؟ ألا يكون نكوص العراق عن عهوده ومعاهداته مع دولة الكويت على هذا النحو المفاجىء وبغير ذنب أو جريرة هو أقصى درجات التنكر للعهد وخيانته؟ فكيف يستقيم لدولة العراق التي خرجت على مبادىء الشريعة الإسلامية على هذا النحو أن تتحدث عن الإسلام والإسلام من مسلكها ضد الكويت براء!

ثالثاً

الادعاءات العراقية بإعادة توزيع الثروة في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

لا يقتصر حق كل شعب في تقرير مصيره على الجوانب السياسية التي تتعلق بالاستقلال على الصعيد الدولي، وحرية اختيار شكل ونظام الحكم على الصعيد الداخلي فحسب ولكنه يعني أيضاً أن يكون لكل شعب الحق في تحديد أوضاعه الاقتصادية، فقيام الدولة بتنظيم الأوضاع الاقتصادية لشعبها فوق إقليمها هو ممارسة لسيادتها. وهو الأمر الذي أوضحته اللجنة الاقتصادية لعصبة الأمم في تقرير لها يرجع تاريخه إلى عام ١٩٣٧م. وقد جرت الإشارة إلى البعد الاقتصادي لحق الشعب في تقرير مصيره في القرار رقم ٦٥٣ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ يناير ١٩٥٢م كأحد العناصر الأساسية للحق في تقرير المصير.

ومنذ إقرار العهدين الدوليين لحقوق الإنسان في عام ١٩٦٦م واللذان دخلا حيز النفاذ في عام ١٩٧٦م واللذان نصت المادة الأولى منهما على الحق في تقرير المصير الاقتصادي، في فقرتها الثانية التي قررت: «٢ ــ ولجميع الشعوب تحقيقاً لغاياتها الخاصة، أن تتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأي من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادي، ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائله المعيشية الخاصة»، كما نصت المادة ٢٥ من العهد الأول على أنه: «ليس في العهد الحالي ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل للحق المتأصل لجميع الشعوب في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية والانتفاع بها كلية وبحرية»، فقد استقر إدراك أن حق كل

شعب في استغلال ثرواته الاقتصادية بغير منازعة هو أمر لا معدي عنه لممارسة حقه في تقرير مصيره على نحو كامل. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد أصدرت العديد من القرارات في هذا الصدد، ومنها على سبيل المثال: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٢٦ الذي أصدرته في ١٨ ديسمبر ١٩٥٢م بشأن سيادة الشعوب على مصادر ثرواتها الطبيعية، والذي أقرت فيه بحق كل شعب في أن يستقل بحرية مصادر ثرواته الطبيعية، وأوصت بالتعاون الدولي من أجل ممارسة هذا الحق، والامتناع عن الأعمال المباشرة، وغير المباشرة التي تهدف إلى منع الشعوب من ممارسة سيادتها على مصادر ثرواتها الطبيعية. كما جاء في قرارها رقم ١٣١٤ الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٥٨م أن حق تقرير المصير يشمل السيادة الدائمة على مصادر الثروة الطبيعية. كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم ١٨٠٣ في ديسمبر ١٩٦١م مجموعة من المبادىء الهامة في هذا الصدد منها: أن ممارسة الشعوب والأمم لسيادتها الدائمة على مصادر ثرواتها الاقتصادية يجب أن يكون وفقاً لمصالحها القومية، ومن أجل حياة أفضل لهذه الدول. وإن حرية الدول في ممارسة سيادتها بما يحقق للشعوب والأمم الانتفاع بمصادر ثرواتها يجب أن يحترم على أساس مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وإن انتهاك حقوق الشعوب والأمم في سيادتها على ثرواتها القومية يخالف روح ومبادىء الأمم المتحدة، ويناقض تطور التعاون الدولي وحفظ السلام.

وصفوة القول أن سيادة كل شعب على مصادر ثرواته الطبيعية تعتبر استكمالاً طبيعياً لحق تقرير المصير، فالاستقلال السياسي، دولياً وداخلياً، والحرية الاقتصادية أمران مرتبطان ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وأي مساس بحق كل شعب في ثرواته الطبيعية هو افتئات على سيادة الدولة، وقد جرى التأكيد في العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية على هذا المبدأ نشير من بينها إلى ما ورد بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، كما تحرص الدساتير في مختلف الدول على التأكيد على حق كل شعب في ثرواته الطبيعية.. ولا شك أن المطالبة التي رفع العراق شعارها عند عدوانه على الكويت بوجوب إعادة توزيع الثروة العربية، تعد مساساً بحق الشعب الكويتي في سيادته على ثرواته الطبيعية التي أكدها القانون الدولي المعاصر. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مبادىء الشريعة الإسلامية الغراء تقر وتحمي الملكية المشروعة سواء كانت هذه الملكية خاصة أم عامة، فلكل إنسان اكتسب مالاً مشروعاً، ولكل دولة أفاء الله عليها بثروات طبيعية معينة الحق في هذا المال، أو السيادة على هذه الثروات بغير منازعة من أحد تحت أي شعار أو بأية دعوى مثل دعوى عدالة التوزيع. ولا شك أن دولة الكويت تعد في طليعة الدول التي أدركت مسؤولية ما حباها الله به من ثروات، حيث خصصت جانباً من ثرواتها للإسهام في تنمية شقيقاتها من الدول العربية والإسلامية والدول الإفريقية، حيث قام الصندوق الكويتي للتنمية

بدور كبير في هذا السبيل، سواء في شكل مساعدات أو قروض ميسرة على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

ويبقى التساؤل عما قدم العراق في مجال التكافل والتعاضد بين دول العالم الإسلامي، وإن الإجابة مؤسفة حقاً. لقد أهدر العراق ثروات الأمة الإسلامية في نزوات طائشة من خلال بطشه بالشعب الكردي وحربه مع إيران، ثم بعدوانه على دولة الكويت، وتقدر وفقاً لآخر إحصاءات المنظمات الدولية، بما يزيد على ٤٣٨ مليار دولار، حيث يمثل هذا الرقم خسائر دول إسلامية ثلاث هي الكويت التي بلغت خسائرها أكثر من ٢٤٠ مليار دولار والعراق ذاته الذي بلغت خسائره ١٢٠ مليار دولار، والمملكة العربية السعودية التي تقدر خسائرها بنحو ٦٠ مليار دولار، فضلاً عن خسائر باقي الدول العربية وفي طليعتها مصر والأردن. فهل هذا المسلك من الإسلام في شيء؟! وأنى للعراق أن يتحدث عن توزيع الثروة وهو قد أمسك عن الإنفاق في سنوات رخائه فلم يدرك مسؤولية المال والثروة وما يترتب على هذه المسؤولية من تبعات، ثم انصرف إلى التبديد والتخريب عندما شن العدوان على دولة الكويت!

رابعا

العدوان العراقي في ضوء المبادىء الدولية لتعيين الحدود

أقر القانون الدولي مجموعة من المبادىء الأساسية التي تحكم تعيين الحدود الدولية. وقد وضعت تلك المبادىء وعملت بها العديد من لجان التحكيم الدولية لارتباطها الوثيق بقضية السلام والأمن الدوليين، إذ أن منازعات الحدود تعتبر من أخطر المنازعات الدولية، فقد أدت إلى قيام العديد من الصراعات المسلحة بين كثير من الدول المتجاورة عبر التاريخ، ومن هنا تأتي أهميتها وخطورتها. والمبادىء الرئيسية هي:

مبدأ استقرار الحدود (Boundary Stability):

تنص المادة (١١) من معاهدة فينا لخلافة الدول على أنه لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على الحدود المقررة بمعاهدة أو الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظم الحدود.

وفي ضوء هذا المبدأ يمكن القول أن الحدود الكويتية العراقية قد استقرت فعلاً منذ عام ١٩٣٢م بعد الخطابات المتبادلة بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت. إذ وافق رئيس وزراء العراق بخطابه المؤرخ ٢١ يوليو ١٩٣٢م على خط الحدود المبين في الاتفاقية المبرمة في ٢٩ يوليو

١٩١٣م بين تركيا وبريطانيا، كما وافق حاكم الكويت نهائياً على الخط نفسه في خطابه الموجه إلى العراق بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٣٢م، وقد استقر إقليم الكويت في حدوده تلك منذ ذلك التاريخ وكذلك بعد الاستقلال عام ١٩٦١م، واعترف العالم أجمع بالكويت كدولة مستقلة داخل حدودها التي استقرت منذ عام ١٩٣٢م.

مبدأ لكل ما في حوزته (Uti Possidetis):

ويقصد بهذا المبدأ أن تقبل الدول المتجاورة المستقلة حديثاً الحدود التي تفصل فيما بينها وتحدد أقاليم كل منها وفقاً لخطوط الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال. وقد طبق هذا المبدأ بين دول أمريكا اللاتينية بعد استقلالها عن الاستعمار الاسباني والبرتغالي، كما أقره زعماء القارة الافريقية في اجتماع القمة الافريقي عام ١٩٦٤م.

وينطبق هذا المبدأ على وضع الكويت، فقد حاز الشعب الكويتي إقليمه الحالي منذ بداية القرن الثامن عشر أي قبل ظهور العراق كوحدة سياسية مستقلة بقرنين، واستقلت الكويت ضمن هذا الإقليم، وقد استقل العراق في إطاره الإقليمي البعيد عن السيادة الكويتية. وعليه فإن مبدأ لكل ما في حوزته ينطبق انطباقاً كاملاً على وضع الكويت مع العراق.

مبدأ السلوك اللاحق (Subsequent Conduct):

ويقصد بهذا المبدأ كل ما يصدر من أعمال أو مواقف من أطراف نزاع الحدود بعد صدور اتفاق أو معاهدة تعين خط الحدود. ويتمثل ذلك السلوك اللاحق في صدور تشريعات أو خرائط أو بيانات منسوبة إلى الدولة أو ممثليها.

لقد تعامل العراق منذ أن كان تحت السيطرة العثمانية مع الكويت ككيان مستقل، ثم تأكد ذلك في الاتفاق الذي تم مع أمير الكويت عام ١٩٢٣م خلال العهد الملكي ثم تعزز ذلك الاعتراف عام ١٩٦٣م خلال العهد الجمهوري، وقد رافق كل ذلك مجموعة كبيرة من الأعمال والوثائق التي تؤكد ذلك الاعتراف وجوداً وحدوداً، وليس أبلغ من تبادل التمثيل الدبلوماسي ومئات الخرائط الرسمية والمدرسية التي توضح بشكل لا يدع مجالاً للشك في أن الحدود الكويتية العراقية متطابقة مع الحدود المذكورة في الاتفاق المذكور أعلاه.

مبدأ إغلاق الحجة (Estoppel):

يعد مبدأ الإغلاق من القواعد الموضوعية التي يستند إليها الحق في نزاعات الحدود، ومن أمثلة تطبيق مبدأ (الإغلاق) الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ١٩٦٠م بين

هندوراس ونيكاراجوا، إذ قضت المحكمة بأن الأخيرة قد اعترفت ببياناتها الصريحة وبسلوكها بصحة قرار التحكيم فليس لها الرجوع عن هذا الاعتراف أو الطعن في صحة ذلك القرار.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه من وقائع تغلق باب الحجة على العراق، فإن موافقة الأخير دون قيد أو شرط على قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر في ٣ ابريل ١٩٩١م والذي تضمن اعتراف العراق بخط الحدود التي أقرت في اتفاق عام ١٩٣٢م وعام ١٩٦٣م يؤكد فساد الإدعاءات العراقية وزيفها.

وخلاصة القول أن جميع المبادىء المذكورة تؤكد حق الكويت في سيادتها على أراضيها منذ نشأة الكويت في القرن الثامن عشر إلى الوقت الحاضر، ويتأكد ذلك من خلال علاقتها بالدولة العثمانية المهيمنة على العراق أولاً ثم بالعراق في العهدين الملكي والجمهوري ثانياً.

الفصل الرّابع

ممارسات جنود الاحتلال العراقي في الكويت

ممارسات جنود الاحتلال العراقي في الكويت

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، زحفت جيوش عراقية جرارة واجتاحت الكويت، واستمر الاحتلال العراقي سبعة أشهر إلا قليلاً، كانت قبضته وقسوته على البشر والأرض والممتلكات تزداد مع كل يوم، وشهدت الكويت على أيدي الغزاة من ألوان الإهانة والنكال ما لم تعرفه بقعة من الأرض، وما لم تشهد نظيراً له حقبة من الزمان، من بطش أعتى الغزاة وأقسى القادة الذين وصمهم التاريخ بذلك.

ربما فزع القارىء وهو يمضي مع الصفحات القليلة الآتية، يسمع عن القتل والمثلة والتعذيب الدنىء، وعما لحق البيئة من تدمير تناول الأرض والبحر والجو والحياة والأحياء، وعما أصاب المؤسسات الثقافية والمنشآت الصحية والاقتصادية من سلب ونهب وتخريب، مع أن الأمر من ذلك هو ما لا يمكن روايته عن طريق الإحصاء، ونعني به المعاناة اليومية التي ذاقها كل من عاش على أرض الكويت في ظل الاحتلال، وكل من غادرها أيضاً فراراً من الاحتلال.

فقدان الأمن... والخوف من المجهول... ونقاط السيطرة التي تملأ الشوارع الخارجية والأحياء السكنية... والسير بين فوهات مدافع... والرعب من قصص الاغتصاب وهتك الأعراض... والقبض العشوائي على الناس... مع الشلل شبه الكامل لمظاهر الحياة المدنية... ناهيك عن إبداعات السلطات الغازية لأنواع من المعاملات تلزم المواطنين بالانخراط في «طوابير» تمتد مئات الأمتار لعدة أيام.

إن الآثار الناجمة عن كل ذلك، لا يمكن الإحاطة بها عن طريق رواية من شاهد هنا أو شاهدة هناك... أنها رواسب لأمواج متتابعة من الإذلال والترويع، والخوف والغيظ.

أما الحقوق التاريخية للعراق في الكويت، فهي فرية باطلة، ودعوى تدحضها وثائق التاريخ وحقائق الواقع، وقد سلف بيان ذلك. وأما ادعاء العمل بالإسلام وللإسلام، فهذا أخطر الأمرين، لأنه ــ رغم ما بين ثناياه من زور وزيف، تدحضه مبادىء البعث العراقي وممارساته في العراق والكويت وغيرهما من عالم العروبة والإسلام ــ قد فتح باباً جديداً للشقاق

بين شعوب الإسلام، وزج بهذا الدين القويم في مهاترات تبرأ منها أصوله وشرائعه وآدابه وأحكامه.. والأخطر من هذا كله هو تشويه صورة الإسلام في أعين غير المسلمين، دولاً وطوائف وأفراد، حين يكون النظام العراقي هو المتحدث باسم الإسلام، وهو يغدر بالعهود، وينقض العقود، ويعتدي على الدول المجاورة، ويزعزع الأمن، ويدمر الحياة والأحياء، ويمارس القسوة بلا حدود ضد الآخرين.

وليس من نية هذه الصفحات ــ وهي في الأساس تعطي الملامح العريضة لممارسات جنود الاحتلال العراقي في الكويت ــ أن تستوفي الحديث عن آداب الإسلام وفقهه في المواثيق الدولية، وأحكامه وأخلاقه ووصاياه في الحروب، فلذلك بحوثه الموسعة التي تستغرق مجلدات، ولكننا فقط، وللتذكرة، نورد فيما يلي نصوصاً قليلة كنموذج لهذه الآداب، مع العلم بأنها تتناول معاملة الحربي الكافر، فكيف بالمسلم الجار؟

١ ــ من وصايا رسول الله ﷺ لجيش أرسله:

ــ «انطلقوا باسم الله.. ولا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً، ولا صغيراً، ولا امرأة.. وأصلحوا وأحسنوا أن الله يحب المحسنين».

ــ «سيروا باسم الله في سبيل الله، وقاتلوا أعداء الله، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تنفروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً».

ــ وقال لخالد بن الوليد: «لا تقتل ذرية ولا عسيفاً» أي أجيراً.

٢ ــ وصية أبي بكر رضي الله عنه لقائده وقد بعث جيوشاً إلى الشام:

ــ «أنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعهم وما زعموا... وإني موصيك بعشر:

ــ لا تقتلن امرأة، ولا صبياً ولا كبيراً هرماً.

ــ ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا نخلاً، ولا تحرقها.

ــ ولا تخربن عامراً.

ــ ولا تعقرن شاة ولا بقرة إلا لمأكلة.

ــ ولا تجبن.

ــ ولا تغلل».

٣ ـ ومن قبل ومن بعد، هذه الآية من سورة المائدة:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (المائدة: ٨).

يقول البيضاوي في تفسيرها: «لا يحملنكم شدة بغضكم للمشركين على ترك العدل فيهم، فتعتدوا عليهم بارتكاب ما لا يحل، كمثلة، وقذف، وقتل نساء وصبية، ونقض عهد تشفيا مما في قلوبكم.

ولكن ما في قلوب قادة العراق وجنودهم، كان أكبر من التشفي، وأشد من الغل، أنه الحسد الذي يأكل الصدور، والحقد الذي يحرق القلوب، على الكويت وأهلها، بل على كل مسلم، بل كل بشر يتنعم، وإن تقارير المنظمات الدولية تكشف أن النظام العراقي قد دأب على ممارسة المجازر اليومية في العراق، ولم يكن لديه أي اعتبار أو احترام لآدمية الإنسان وكان إزهاق روح إنسانية مساوياً عنده لسحق بقية من لفافة تبغ تافهة تحت قدميه.

إن سجل العراق في انتهاكات حقوق الإنسان قد ضجت من ضخامة تقاريره منظمة العفو الدولية، والتي ما فتئت تعرب عن قلقها بشأن التقتيل الجماعي السياسي الذي وقع في العراق في السنوات السابقة (منذ سنة ١٩٨٠م) والذي لم ينج منه حتى القصر (انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠م) وفي تقريرها عن الانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان في الكويت المحتلة أغسطس/ديسمبر ١٩٩٠م)، أكدت المنظمة أن هذه الانتهاكات تنطبق تماماً على الممارسات القمعية التي عرف ارتكاب العراق لها طيلة سنوات كثيرة والتي سجلتها وثائق منظمة العفو الدولية في تقاريرها العديدة، وكثيراً ما وضعت أمثال هذه المعلومات أمام الرأي العام، ولكن المجتمع الدولي حتى غزو الكويت لم يعمل على ممارسة ضغط جاد في محاولة وضع حد لهذه الانتهاكات.

(أنظر. تقرير منظمة العفو الدولية ـ ص ٤، ٣٢).

ومع وفرة الجهود التي تبذلها منظمة العفو الدولية لتوضيح ما يدور في العراق، إلا أنه من الصعب التصديق بوجود إنسان على وجه البسيطة يمكن أن يأتي بهذه الأفاعيل، إلى أن كان غزو الكويت، فتجسمت تلك الممارسات الوحشية وشهد عليها العالم أجمع، فإذا بها صور مرئية لجرائم لم يشهد لها التاريخ المعاصر مثيلاً، وإذا بمدعي العروبة والإسلام قد أحال شعب العراق إلى قطعان من عصابات القتل والنهب والسرقة، استطاع على مر عشرين عاماً من حكمه الأسود للعراق أن يصوغ أدمغة شعبه فيجردها من كل المعاني والمبادىء التي ينادي بها الإسلام، حتى

المشاعر الإنسانية التي تميز الإنسان عن بقية مخلوقات الله عز وجل، سلبت منه، فعاد مسخاً على صورة إنسان ملىء جوفه حقداً وغلا وضراوة على القتل، وتلذذا بالتعذيب والتمثيل بجثث القتلى.

وقد يظن ظان أن هذه الأوصاف من مبالغات خصومه وأعدائه، غير أننا إذا التفتنا إلى ممارساته في الكويت المحتلة أيضاً يتبين أن الحديث الذي مر كان رؤفاً به رحيماً، وندرك أن تلك الشراذم التي قادها العراق على الكويت قد بعدت عن أخلاق الإنسان، واقترفت من الجرائم والجنايات والمخازي ما يتنزه عنه الحيوان قبل الإنسان.

وسوف نعرض في إيجاز لبعض ممارسات الاحتلال العراقي بالكويت وسنعتمد في قسم من هذا العرض على تقرير منظمة العفو الدولية وبعض الدراسات الأخرى حول انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت المحتلة.

عمليات القبض اليومي والتفتيش:

بدأت قوات الاحتلال العراقي سلوكها الإرهابي بمداهمات منازل الأهالي المدنيين العزل، وتفتيشها، ويقول تقرير منظمة العفو الدولية «أن عمليات القبض اليومية وحالات الهجوم على المواطنين أصبحت واسعة الانتشار، لا يستطيع الناس أن يتنقلوا بحرية حتى للقيام بالمهام الأساسية، وذلك خوفاً من القبض أو القتل أو الاختفاء، وأصبحت الغارات على البيوت حدثاً يومياً يمكن أن يتوقعه الناس في أي وقت».

(أنظر: تقرير منظمة العفو الدولية ــ ص ١١).

وهكذا فقد أشاع هذا المحتل الرعب والخوف بين المواطنين كما هيأ الفرصة لعمليات السلب والنهب التي قام بها على نطاق واسع جنوده وأعوانه، وتحول ذلك المجتمع الآمن المستقر إلى حالة من فقدان الطمأنينة وانتشار الهلع والخوف، وكانت هذه أولى مخازي الاحتلال.

وإمعاناً في محاولة النظام العراقي إذلال الشعب الكويتي وتجريعه من كأس الرعب والهول التي أترع بها قلوب العراقيين قبلهم، انتقل إلى استخدام التعذيب في استجواب المدنيين الذين يقوم باعتقالهم، فقد كان القبض على الناس هو الشيء الذي يهدد كل فرد، فقد قتل العشرات من الشباب رمياً بالرصاص قرب بيوتهم أمام عائلاتهم، وكانت حالات القبض والاستجواب والعقوبات وأعمال القتل تنفذ بطريقة تعسفية حسب النزوات.

وواجه المدنيون الأبرياء مواقف إذلال متعددة أثناء عمليات القبض والاستجواب، منها القرار الخاص بحلق اللحى، وهو أمر يمس مباشرة الحرية الشخصية للإنسان، فقد أمر الملتحون

أن يحلقوا لحاهم، وعقوبة عدم الإذعان هي نتف اللحية بالكماشة أو عقوبة أخرى غير محددة، ويقول أحد الشهود: «إنني أعرف حالات أشخاص نتفت لحاهم ومن بينهم رجال متدينون مسنون أطلقوها طبقاً للتقاليد».

ولم يكن مصير هؤلاء المعتقلين معروفاً، وصار أهلهم يحاولون بشتى الوسائل الاطمئنان عليهم دون جدوى، «فأولئك المقبوض عليهم قد اختفوا بالفعل في الاعتقال، وبقيت عائلاتهم تجهل مصيرهم وأماكن وجودهم إلى حين الإفراج عنهم أو إعدامهم، وفي حالة إعدام الضحايا كانت جثثهم تلقى في شوارع مدينة الكويت، أو أمام بيوتهم» ووصل الأمر في كثير من الأحيان إلى عرض صور القتلى على أهالي المعتقلين للتأكد من مصيرهم.

وكان الموت مصير كثير من المعتقلين، إلا أولئك الذين هيأ الله لهم سبل الخلاص، وكانت قصص الإفراج عنهم تدعو إلى الرثاء والأسى فقد كان جنود الاحتلال يرغمون أسر المعتقلين على تقديم هدايا ومبالغ نقدية للضباط والمسؤولين، وقد وصل الأمر إلى أن صار وسيلة من وسائل الكسب السريع وظل الجنود وضباطهم يقومون بأعمال الاعتقال من أجل الابتزاز والإذلال.

(أنظر: تقرير منظمة العفو الدولية ـ ص ١١ ـ ١٧).

معاناة الصبيان والأطفال:

وقد كان جنود الاحتلال لا يفرقون في الاعتقال والاستجواب والتعذيب بين الرجال والقصر، ولم يسلم من أذاهم الصغار والصبيان، وقد بلغت قسوتهم حداً فاق كل تصور عندما كانوا يتبارون في كسر أدمغة الرضع على جنزرات الدبابات والمجنزرات، ويأخذ الواحد منهم الرضيع من رجليه ثم يطوح به في الهواء يمنة ويسرة ثم يضرب برأسه على الدبابة!!!

وجاؤوا إلى أجهزة الحضانات الصناعية للأطفال الخدج، فأخرجوهم منها وألقوا بهم في سلال القمامة وسرقوا الأجهزة.

هل مر في التاريخ ذكر لسلوك همجي بربري كهذا؟

يروي صبي عمره ١٦ عاماً كيف تم اعتقاله وتعذيبه، يقول: «أخذت إلى مخفر الرابية ووضعت في زنزانة مع أربعة آخرين، احتجزت خمسة أيام وكنت أستجوب يومياً حوالي الثالثة مساء، ولقد سئلت عن والدي وإخوتي وأصدقائي، وفي أثناء الاستجواب كان يأتي شخص آخر يلكمني أو يضربني بحزام، كل جلسة كانت تستمر عادة نحو نصف ساعة، بعد خمسة أيام دمغ

ذراعي بحرف (H) باستخدام سيخ محمى وقيل لي إذا فعلت أي مشاكل أخرى فذلك يعني موتاً مؤكداً.

(أنظر: الضمانات المدنية لحماية السكان المدنيين والمنشآت المدنية في ظل الاحتلال العراقي، بحث بقلم أ. د. بدرية عبد الله العوضي، قدم لندوة العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي ص ٩).

وقد جاء إلى مستشفى الجهراء حوالي خمسة أطفال مصابين وكانوا مضروبين بالرصاص ثلاثة منهم متهتكة رؤوسهم وهؤلاء ماتوا في الحال وإثنان منهم مضروبان بالرصاص في الصدر والبطن وبذل المستحيل من أجل إنقاذهما دون جدوى وبعد أسبوع جاء إلى المستشفى عشرة أطفال ماتوا لمجرد أنهم خرجوا للهتاف باسم بلدهم.

- وبسبب حوادث الاعتقال والاستجواب والتعذيب أصيب الأطفال بأمراض نفسية مدمرة ناهيك عن حرمانهم من سنة دراسية كاملة بعد أن استولى جنود الاحتلال على المدارس والأجهزة التعليمية المختلفة ولم تسلم وسائل الترفيه التربوي من التخريب والتدمير.

وكان الأطفال نتيجة لهذه الأحداث في حالة خوف دائم وأصيب كثير منهم بالتأتأة وعدم القدرة على التحدث بشكل طبيعي وآخرون بدأوا يعانون من التبول اللاإرادي.

(انظر: تقرير منظمة العفو الدولية، ص ١٤).

أساليب التعذيب:

لئن كانت كتب التاريخ قد حفلت بروايات كنا نراها رمزاً للهول والرعب، وإذا كنا نظن أن حوادث التاريخ هي من قبل التزيد الروائي فإن العالم شهد وسمع خلال الاحتلال العراقي للكويت عن حوادث التعذيب التي تفنن في ابتكار صنوفها النظام العراقي، والتي لم تكن تدور بخلد بشر، ولم يعرف القاموس التاريخي لها شبيهاً أو نظيراً، وإن أصناف العذاب التي ذاقها الشعب الكويتي على أيدي المحتلين العراقيين لم ينكب بها شعب سواه على هذه الأرض، ولو استعرضنا صنوف التعذيب كما ورد في تقارير منظمة العفو الدولية لأدركنا الهول الذي عاشه هذا الشعب البطل. وقد ذكرت هذه التقارير ٣٨ طريقة للتعذيب نورد منها على سبيل المثال:

١) رفع المعتقل عالياً ثم إسقاطه مما ينتج عنه تهشيم العظام.
٢) كسر الأذرع أو الأرجل أو الأضلاع وخلع مفاصل المرفق أو الكتف.
٣) قطع اللسان والأذن ونزع العينين والخصاء.
٤) دق مسامير في اليدين.

٥) ضرب المعتقل بالرصاص عن كثب في الذراع أو في الرجل مع الحرمان من العلاج.
٦) اغتصاب النساء والشبان.
٧) إدخال عنق الزجاجة وهو مكسور إلى المستقيم.
٨) لف خيط حول ذكر الرجل وشده بقوة.
٩) نفخ هواء عن طريق أنبوب يوضع في الدبر خاصة للصبيان الصغار.
١٠) استخدام الكهرباء لصعق الأذنين والشفتين واللسان والأعضاء التناسلية، أحياناً ينضح جسم المعتقل بالماء قبل استخدامه الكهرباء.
١١) حرق أجزاء مختلفة من الجسم، ومن بينها الأعضاء التناسلية باستخدام الأجهزة المنزلية كالمكاوي الكهربائية أو باللهب المباشر.
١٢) صب مادة حمضية على الجلد، أو على العينين مما يسبب العمي.
١٣) البصق في فم المعتقل.
١٤) تعريض المعتقل لمحاكاة الإعدام.
١٥) اغتصاب أقرباء المعتقل أو تعذيبهم في حضوره.
١٦) الإعدام بالكرسي الكهربائي أو بالغمر في حوض الأسيد.

وأصناف العذاب هذه غيض من فيض امتلأت بها صفحات تقرير المنظمة الدولية، كما تتابعت فيه روايات المدنيين الذين كتب الله لهم النجاة وفروا إلى خارج الكويت، والتقوا مع مندوبي المنظمة والهلال الأحمر، يحاولون في هذه الأحاديث تصوير هول المعاناة التي قاسوها خلال اعتقالهم، وربما كان من تقريرية الوصف وبساطته ما يساعد على تصور حجم الكارثة التي يتعرض لها الإنسان الكويتي وآدميته، يقول أحد المعتقلين السابقين يصف أحوال المعتقلين الآخرين المحتجزين معه ومن بينهم صبي عمره ١٣ سنة: «... قادنا أحد الجنود إلى ملعب «الاسكواش»، فرأينا كويتيين من مختلف الأعمار، ما بين ١٣ و٤٥ سنة، كان بعضهم قد أغمى عليه من التعذيب، جلست بجانب صبي عمره ١٣ عاماً بدا جسمه أزرق اللون، سألته «ماذا اقترفت؟» قال «كانت جريمتي أن هتفت «الله أكبر» في وجه كل ظالم، وقد عذبت بالكهرباء، أربعة أيام، جلد ظهري متسلخ ولا أستطيع النوم إلا وأنا جالس». كان هناك شاب آخر غير قادر على الوقوف، ولا على إمساك شيء، لأن جلد يديه ورجليه قد تمزق وتسلخ بسبب التعذيب باللهب، وأسوأ من ذلك، رأيت شاباً من المقاومة انتزعت أظفار أصابع يديه ورجليه، وكان جسمه أزرق من استخدام الكهرباء، قد فقد بصره لأنهم استخدموا مادة كاوية في تعذيبه، لم يكن فيه إلا رمق ضعيف من الحياة، وكان غير واع بما يحدث حوله، وأخبرني من هو ثم قال،

«أوصيك بأمي وأبي أن تتكفل بهما حيث أني ابنهما الوحيد وليس لهما أحد في الدنيا غيري» وبدأ يغني «أنا كويتي» وبدأت أبكي، ليس خوفاً، بل للحالة التي نحن فيها. . . .».

ربة بيت كويتية عمرها ٣٨ عاماً، قالت لمنظمة العفو الدولية عن حالة ابن جارتها، وهو صبي كويتي عمره ١٨ عاماً اتهم بتوزيع المنشورات: «قبض على ابن جارتي . .» تحتفظ المنظمة باسمه «في نهاية آب/أغسطس في منطقة السرة، حيث كان يسكن، كان ذلك في ليلة جمعة، بعد صلاة العشاء، واعتقل عشرة أيام تقريباً، ذهبت أمه إلى مخفر السرة للبحث عنه، لكن العراقيين قالوا لها أنه غير موجود، وبعد عشرة أيام أفرج عنه، وكان محتجزاً في مخفر الفروانية، ذهبت إلى بيت جارتي لأزورهم، وكان ابنها لا يستطيع أن يتكلم أو يمشي بشكل طبيعي، اعتدوا عليه جنسياً واستخدموا الكهرباء على أعضائه التناسلية، كما استخدموها على أذنيه وشفتيه، وعلقوه من قدميه».

وتستمر شهادات المعتقلين، ويتطرق بعضها إلى أعداد الجثث التي ترسل إلى المستشفيات يومياً، والتي تنطق بوحشية التعذيب الذي تعرضت له قبل الاستشهاد، طبيب كويتي يعمل في إحدى المستشفيات يقول: «كانت تحضر إلى المستشفى كل يوم خمس أو ست جثث في المتوسط، كلها كانت لذكور، وغالباً في أواخر العشرينات من العمر، كثير منها كانت بها آثار تعذيب، كانت وسائل التعذيب المستخدمة، حسب الجثث التي رأيتها بنفسي، تشمل إطفاء السجائر في الجسم، وحرق الجلد بقضبان حديدية محماة، واستخدام الكهرباء، وقطع الألسن والآذان، وانتزاع العيون، وكسر الأعضاء، كان السبب المباشر للموت، في معظم هذه الحالات، يبدو أنه طلقة نارية واحدة في مؤخرة الرأس أو في بعض الحالات طلقة في الأذن أو في الفم، رأيت أيضاً جثة رجل في منتصف العمر يبدو أنه قد خنق بحبل، كان معظم الضحايا كويتيين، لكن كان من بين من رأيت خمسة مصريين وإيراني واحد، كذلك كان بعض الضحايا قد انتزعت أظافر أيديهم، وآخرون كانت أقدامهم متورمة، وبها جيوب صديدية نتيجة للضرب بالفلقة فترات طويلة، كان ببعضهم آثار حول رسغ القدم، مما يتمشى مع كونهم علقوا رأساً على عقب، واحدهم كان قد ضرب بالرصاص في فخذه، كما كان بأولئك الذين أحرقوا بأدوات محماة آثار بيضاء على المناطق المصابة مع بقع سوداء عليها، أحد المصريين الذين رأيتهم كان مضروباً بالرصاص في يده عن كثب، وقد بدت وكأنها مزقت إلى أشلاء، والبعض كانت قد نتفت لحاهم. . .».

وطبيب آخر فحص جثث ضحايا التعذيب بين ـ أغسطس وأكتوبر ـ وأدلى بشهادته أمام اللجنة فقال: «فحصت بنفسي حوالي ٦٠ جثة، فبالإضافة إلى الإصابة بالرصاص في مؤخرة

الرأس كان ببعضهم آثار تعذيب، كالحروق في أماكن مختلفة من الجسم، وبعضهم كانت أطرافهم مكسورة، وآخرون كانت بهم علامات تتناسب مع ضربهم بأدوات ثقيلة، وأحد الضحايا كان واضحاً أن لحيته قد نتفت، وكان آخرون قد انتزعت أظفار أيديهم وأرجلهم، صادفت ثلاثة أشخاص عذبوا بالكهرباء على أعضائهم التناسلية وعلى ظهورهم، وثلاثة آخرين أطفئت السجائر في محاجر عيونهم، في بعض الحالات لم يكن السبب المباشر للموت رصاصة، بل هو التعذيب، إحدى الجثث التي فحصتها من هذا النوع لم يكن بها ثقوب رصاص، كانت الضحايا قد أشبعت ركلاً وضرباً كثيفاً، كان اسمه. . . «الإسم لدى المنظمة» وعمره ٢٠ سنة، وهو من الصليبيخات، كان قد قبض عليه في أوائل أيلول/سبتمبر حين كان يوزع الطعام من الجمعية التعاونية على بيوت الناس، وجدت جثته ملقاة في الشارع بعد عشرة أيام. . .».

وفي المعدل كان يوجد نحو ٢٠ أو ٣٠ جثة يومياً في الفترة ابتداء من أيلول/سبتمبر، وضاقت قبور الكويت بموتاها، وانتشرت رائحة الموت في كل مكان وشيئاً فشيئاً طغى هم إيجاد قبر لدفن الموتى على مصيبة الموت نفسه.

كانت هناك جثث كثيرة جداً بحيث لم يعد ثمة متسع بثلاجات الجثث في مستشفى مبارك القريب، بدأنا نضع بعض الجثث في ثلاجات المستشفى الكبيرة المخصصة عادة لحفظ الأطعمة، وكانت العائلات تأتي للبحث عن أقربائها المفقودين في الثلاجات، ومعظم الجثث دفنت بمقابر الرقة، دفنا ما بين ٣٠ إلى ٤٠ جثة في القبر الواحد، ثم صار الدفن نفسه مخاطرة، وكتب على الكويتيين أن يقاسوا مرارة الحزن المتشبع بالرعب أثناء عمليات الدفن التي منعها العراقيون بعد أن سرقوا الأدوات المستخدمة في الدفن، حتى الأكفان، وقبض على بعض المتطوعين الذين ساهموا في حفر القبور. (انظر: تقرير منظمة العفو الدولية ــ ص: ٣٩).

انتهاك الحرمات:

وإذ كان المجتمع الدولي في تصديه لسلوكيات الجنود المتحاربين قد خص النساء بضمانات الحماية ضد أنواع الاعتداءات المختلفة التي قد يتعرضن لها، فإن الجيش العراقي في الكويت داس على هذه الضمانات بأقدامه، بل استهان بكل التعليمات والمبادىء التي أرستها الشرائع في مختلف عصور الإنسانية حتى تلك التي كانت تمارس في أبعد عصورها انحطاطاً.

لقد كان سلوك جنود صدام تجاه النساء مما يندي له جبين كل إنسان فما بالك بالمسلم الذي يحض دينه على حماية وصيانة الحرمات وعلى رأسها الأعراض؟

إن الروايات التي ذكرتها التقارير الموثقة التي سجلت أحداث الغزو العراقي تمثل في حقيقتها جبن هؤلاء الجنود وخستهم، إذ إن تلك الضمانات الدولية لم تُعْطَ للضعفاء في المجتمع كالأطفال والنساء والمرضى والشيوخ إلا لأنهم لا يستطيعون دفع العوادي عن أنفسهم، ولا سبيل لذلك إلا بالاعتماد على المثل التي أرستها الجماعة الإنسانية في مسيرتها الحضارية، ولكن الأشاوس من جنود صدام لم يجدوا أمامهم إلا هؤلاء الضعفة من النساء والولدان ليستأسدوا عليهم.

شهدت مدرِّسة عربية بأنها كانت ضيفة على أسرة مكونة من زوجة وزوجها وأطفالهما، ويدخل الجنود العراقيون أمام الزوج والأطفال الثلاثة يجردون الأم من ملابسها ويغتصبونها بالقوة، وأكثر من ذلك عندما ثارت دماء الزوج حاول مقاومتهم، فأطلقوا عليه الرصاص، وسقط قتيلاً غارقاً في دمائه المختلطة بدماء زوجته الجريحة.

وذكر شاهد آخر أن جنود صدام أجبروا المشرفة على سكن مستشفى مدينة الجهراء على فتح أبواب المستشفى وجمعوا الممرضات ثم اختاروا بعضهن وخرجوا بهن ثم أعادوهن بقايا آدمية في حالة انكسار بعد أن فعلوا بهن الجريمة النكراء، وأكثر من ذلك لوحظ آثار السلاح واضحة على أعناق ووجوه المغتصبات حيث تتم الجريمة تحت التهديد منعاً لأي مقاومة وتكررت نفس هذه الواقعة في معظم المستشفيات الكويتية، وذكر شهود عيان أن سبعة من جنود صدام قاموا بالهجوم على خادمة وتناوبوا ارتكاب جريمتهم طوال ليلة كاملة فما كان من الفتاة إلا أن قطعت شرايين يدها وانتحرت.

وحتى لا تمر هذه الكارثة الوحشية دون عقاب للمسؤولين عن المجازر التي حدثت في الكويت فإنه يجب على دول المجتمع الدولي مساءلة الحكومة العراقية في انتهاك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الأول الخاص بالسكان المدنيين في دولة الكويت، والمطالبة بدفع تعويض شامل وفوري عن الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين وترتيب المسؤولية الجنائية عن الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الجنود العراقيون أثناء الغزو وفي ظل الاحتلال. وقد أكدت ذلك المادة ٩١ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ عندما قررت ما يلي: «يسأل طرف النزاع الذي ينتهك أحكام الاتفاقيات أو هذا البروتوكول، عن دفع تعويض إذا اقتضت الحال ذلك، ويكون مسؤولاً عن كافة الأعمال التي يقترفها الأشخاص الذين يشكلون جزءاً من قواته المسلحة».

نهب وتدمير المنشآت الثقافية والعلمية:

إذا كان فيما مر من الحديث عن ممارسات جنود الاحتلال العراقي في الكويت مقنع لكل

إنسان شك لحظة في أن هؤلاء الجنود قد انسلخوا في عدوانيتهم هذه عن بني البشر، فإن موقفهم من المنشآت الحضارية والثقافية في الكويت يؤكد أنهم لم يكونوا يلقون بالاً لمثل هذه الصروح، بل إنهم يكشفون بالتحطيم والتدمير الذي ألحقوه بها عداوتهم المتأصلة لكل إنجاز حضاري وإنساني، إن الطنطنة التي كنا نسمعها عن العراق وإسهاماته الحضارية الثقافية لم تكن إلا شعاراً يخفي وراءه كرهاً وحقداً لبني الإنسان.

لقد استطاعت الكويت خلال مسيرة نهضتها وانفتاحها الثقافي والعلمي والتربوي على نظم العالم، وعبر علاقاتها العربية والدولية أن تبني منظومة ثقافية تحطمت على يد العدوان، إذ أصبحت مدارس الكويت ومؤسساتها التعليمية مقراً لإيواء قسم من قوات الاحتلال، وشمل التخريب الذي لحق بالمدارس الأثاث والأجهزة والمعدات التعليمية، وتعرضت جامعة الكويت لعمليات نقل منظمة للمعامل ومعدات الأبحاث وأجهزة التدريس وأثاث قاعات الدراسة. وقد أشار تقرير بعثة اليونسكو إلى أن جامعة الكويت فقدت ما لا يقل عن ٩٥ ٪ من قاعدة معلوماتها.

وقد اهتم النظام العراقي بنقل محتويات المكتبات العامة والخاصة تحت إشراف متخصصين إلى جانب مجموعات المتاحف والقطع الأثرية النادرة. كما ألحق الاحتلال أضراراً فادحة بالمؤسسات الإعلامية بما في ذلك مبنى الإذاعة والتليفزيون والمطابع الخاصة بالصحافة الكويتية. (انظر تقرير بعثة اليونسكو لتقصي الأضرار التي لحقت بقطاعات التعليم والثقافة والبحث العلمي بالكويت خلال فترة الاحتلال العراقي بناء على قرار الأمين العام للأمم المتحدة في ٣٠ مارس ١٩٩١م).

ومن خلال مسح الأضرار التي لحقت بالمؤسسات الثقافية في الكويت يمكن تصنيف هذه الأضرار إلى عدة مستويات تتراوح ما بين العدم التام الذي نتج عن نقل محتويات هذه المؤسسات بالكامل وتدمير وإتلاف مبانيها، وبين إتلاف هذه المحتويات بحيث لا يستفاد منها فيما بعد.

وأياً كانت درجة الضرر من الناحية المادية فالضرر الأكبر والأفظع من الناحية الأدبية هو الشلل التام الذي أصاب مكونات النظام الثقافي في دولة الكويت وحرمان ملايين من المثقفين العرب من رحيق إنتاجه الفكري وما يقدمه من خدمات ثقافية لرواد مؤسساته، وهذا الضرر سوف تمتد آثاره إلى سنوات عديدة.

ومطلب الكويت العادل هو العمل على سرعة إعادة كل ما نهب ونقل إلى العراق أثناء فترة الاحتلال مما يتعلق بالتراث الثقافي الكويتي والإسلامي والعربي، وأن يحث المجتمع العربي والإسلامي والمجتمع الدولي بصفة عامة الحكومة العراقية على الإسراع في دفع التعويضات عن

الممتلكات الثقافية التي تم تدميرها تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ومنظماتها واتخاذ ما يلزم لتوفير كل أشكال الدعم الممكنة للكويت من جانب المؤسسات الثقافية الرئيسية في الدول العربية والإسلامية من أجل إعادة بناء هذا الصرح الثقافي الذي شيدته لشعبها ولشعوب الأمة العربية والإسلامية كلها.

تدمير بيئة الإنسان:

قال الله تعالى:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِۚ فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ﴾ (البقرة: ٢٠٤ ــ ٢٠٦).

إن الحديث عن ممارسات جنود الاحتلال العراقي في الكويت يقودنا في نهاية المطاف إلى ذلك الجرم الذي أصاب عماد حياة الإنسان في مقتل ألا وهو التدمير المتعمد والمنظم للبيئة والذي لن يقتصر أثره على الكويت وحدها وإنما سيمتد ليشمل دولاً كثيرة، إذ إن تلويث الهواء والبحار يؤدي إلى انتشار هذه الملوثات بسرعة مذهلة قد تصل إلى مستوى لا يمكن التحكم فيه.

فقد عمد النظام العراقي إلى ضخ مئات الأطنان من البترول الخام في مياه الخليج مما دمر البيئة البحرية التي تكونت عبر آلاف السنين وقتل الحيوانات البحرية، ولا زالت هذه البقعة النفطية الهائلة تطبق على شرايين الحياة البحرية في منطقة الخليج العربي، ثم بحر العرب وما يليه من البحور.

ولم تقتصر الجرائم البيئية التي ارتكبها العدو الغاشم على تلويث المياه، بل قام قبل طرده من الكويت بإشعال النيران وتفجير ما يزيد على ٧٠٠ بئر من آبار النفط، وهي التي تمثل الغالبية العظمى من الآبار المنتجة وغير المنتجة حيث شملت كافة الحقول إلى الشمال والجنوب من مدينة الكويت. وأدت الحرائق المشتعلة إلى تصاعد كميات كبيرة من الملوثات مثل أكاسيد الكبريت والنيتروجين، وهي غازات تساعد في تكوين الأمطار الحمضية، إضافة إلى الدخان الكثيف والملوثات المصاحبة له والتي تؤثر ليس فقط على مناخ الكويت أو منطقة الخليج، بل يمتد تأثيرها إلى شبه القارة الهندية.

وتؤدي مشكلة تلوث الهواء وتأثيرها على صحة المواطنين إلى قلق بالغ لدى المسؤولين عن الصحة العامة، ورغم أن ارتفاع سحابة الملوثات واتجاه الريح خلال الفترة الحالية قد ساعد إلى

حد كبير على عدم ارتفاع نسبة التلوث إلى حد خطير على سطح الأرض، إلا أن مثل هذه الظروف قد لا تتوافر خلال فترة الخريف. وتتخذ السلطات الصحية في الكويت الاستعدادات والاحتياطات اللازمة للتعامل مع هذا الوضع مثل إقامة نظام للإنذار من ارتفاع نسبة الملوثات وإعلام المواطنين عن ذلك، كما أن الأمر قد يتطلب بقاء الأطفال وكبار السن ومرضى الجهاز التنفسي داخل المنزل وعدم ممارستهم لأنشطة خارجية وهو أمر يضع قيوداً على حرية الحركة بالنسبة لهم.

ولم يقتصر الدمار البيئي على المياه والهواء، بل امتد أيضاً للتأثير على التربة، وتأثرت بدرجة كبيرة النباتات البرية بسبب تساقط قطرات النفط غير المحترق والحرارة الشديدة الناتجة عن حرق الآبار. وتوجد برك نفطية كبيرة حول الآبار المحترقة، وقد لا تستطيع النباتات التي تأثرت في تلك المناطق من استكمال دورتها النباتية بسبب تأثر البذور الموجودة في التربة. وتعطل نظام الري تماماً وتعرضت النباتات المعمرة للتهديد، وهلك الجانب الأكبر من الثروة الحيوانية في الكويت، وتأثرت الأعداد التي بقيت منها تأثراً شديداً من جراء حرائق النفط. وتوقفت تماماً أنشطة صيد الأسماك لأن قوارب الصيد ومعدات المصائد قد دمرت ونهبت، كما أن الألغام البحرية المنتشرة تحول دون القيام بعمليات الصيد. ولا يمكن التعرف على ما أصاب الحيوانات الفطرية من دمار سواء داخل مناطق الحقول أو خارجها بسبب حقول الألغام التي تغطي مساحات هائلة من الصحراء الكويتية وتهدد البشر والحيوانات البرية على السواء. (انظر كلمة رئيسة وفد الكويت، مريم عبد الكريم العوضي، في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمنعقد في جنيف في الفترة من ١٤ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ١٩٩١م).

ولا تقتصر مشكلة تلوث الهواء على احتراق الآبار بل يؤدي خروج النفط غير المحترق وتكوُّن برك من النفط معرضة للهواء الجوي وحرارة الشمس والحرارة الناتجة من الآبار إلى تبخر جانب كبير من هذه المواد وانتشاره في الهواء الجوي وتلتصق بعض المواد النفطية بالتربة ويمكن أن تنتقل بفعل الرياح مع العواصف الرملية وينتظر أن يؤدي هذا إلى مشكلة تختلف عما عهدته دولة الكويت نتيجة التعرض للعواصف الترابية في السابق حيث ستحمل الرمال بعض المواد البترولية معها.

وقد أدت عمليات إطفاء الآبار وحركة السيارات المرتبطة بها وتسرب المواد النفطية من الآبار غير المحترقة، إلى الإضرار الكبير بالتربة فلن تصبح قادرة على الإنبات مرة أخرى، وبالتالي ستختفي الأحياء البرية المرتبطة بها.

البيئة والقانون الدولي: لقد حظيت البيئة باهتمام رجال القانون منذ أقدم العصور وذلك في إطار القواعد القانونية التي تحكم المجتمع وتنظم ما يدور فيه من علاقات. فلقد كان هناك دائماً الالتزام باحترام حقوق الغير وعدم إيذائه في شخصه أو ماله، كما توجد مجموعة من القواعد القانونية الخاصة بأن يلتزم الأشخاص بالمحافظة على نظافة البيئة بشكل يتفاوت من نظام قانوني إلى آخر. وقد دعت الحضارات الأولى والأديان إلى نظافة الإنسان وإلى الاهتمام بالبيئة التي يعيش فيها. كما وضعت بعض البروتوكولات والاتفاقيات الدولية قيوداً قانونية بارزة على تدمير البيئة في أوقات الحروب. (اتفاقيتا لاهاي الثانية لعام ١٨٩٩م والرابعة لعام ١٩٠٧، وبروتوكول بيرن الأول لعام ١٩٧٧م واتفاقية التراث الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٣م).

وقد انطوت بعض الاتفاقيات الدولية على نصوص تؤكد ذلك الالتزام، كالتزام قانوني يقع على عاتق الدول، ومن بين أهم تلك الاتفاقيات، الاتفاقية الدولية المتعلقة بتحريم استخدام وسائل فنية لإحداث تغييرات بيئية لأغراض عسكرية أو لغير ذلك من الأغراض العدائية، وهي الاتفاقية الموقعة في ١٨ مايو ١٩٧٧، وترسم نصوصها سبيل معالجة الانتهاكات التي يمكن أن تخضع لأحكامها، وذلك من خلال شكوى تقدم إلى مجلس الأمن مصحوبة بكل المعلومات المؤيدة، وإذا كان الأمر على ذلك النحو يبدو متعلقاً بنوع من المسؤولية السياسية فإن عدم تصدي نصوص الاتفاقية لتقرير مبدأ المسؤولية القانونية، لا ينفي الطبيعة القانونية للالتزام الذي ترتب على تلك المسؤولية السياسية عند الإخلال به، ذلك لأن نوع الجزاء سياسياً كان أم قانونياً لا يؤثر في حقيقة ما تفرضه تلك المعاهدة على الأطراف فيها من التزامات قانونية بعدم المساس بالبيئة لإحداث تغييرات بها لأهداف عسكرية أو عدائية.

ويمكن القول اليوم بأن مبدأ مسؤولية الدولة عن الأعمال التي تنطوي على مساس بالبيئة قد أصبح من المبادىء المستقرة في القانون الدولي، وأنه قد تجاوز ولا شك، ذلك النطاق الذي كان يطبق فيه في ظل القانون الدولي التقليدي، لكي ينظر إليه اليوم بوصفه واحداً من الأسس والأصول التي يقوم عليها القانون الدولي للبيئة، وقد سمح هذا التطور الهام للجنة القانون الدولي، أن تعتبر مسؤولية الدولة في أحوال المساس الجسيم بالبيئة مكونة لأرقى مراتب المسؤولية الدولية، وتنظر إليه باعتباره جريمة دولية، وتضعه على قدم المساواة مع أخطر الانتهاكات التي ترتكبها الدولة ضد مبادىء القانون الدولي العام.

وثائق وصور

قيـــادة
القـوات الخاصـــة
الاركـــان العامـــة
(الاستخبارات)
العدد امن / خ / ٢٧٧
التاريخ ٢٩ صفر ١٤١١ هـ
١٩ ايلول ١٩٩٠

الى / الثالثة (آ) .....
لمـ ٦٠٦

الموضوع / التعامل مع الدور المقفلة

[illegible] كتاب السيد مسؤول الواجب المحترم المرقم ٩٢ في ١٦ أيلول ١٩٩٠ ..
السيد مدير جهاز المخابرات المحترم .

لاحظنا ان قسما من ابناء محافظة الكويت لا يفتحوا ابوابهم اثناء التفتيش ومداهمات العاملين بعد طرقهم الابواب والتسم الامر بحجة ان هذه الغرفة مقفلة كون صاحبها مسافر خارج المحافظة او عند اقربائه كي لا يتم تفتيشها واحيانا الشبابيك الحديدية يدعون ان مفاتيحها مع [illegible] [illegible] العراق الجديد [illegible] هذه الاعذار التي لا تسمح [illegible] [illegible] [illegible] ارجو تبليغ العاملين بمثل هذه الواجبات للقيام بما يلـــي :

١. في حالة طرقهم الباب ولم يفتح [illegible] الزجاجات او نسف الباب الرئيسي والدخول بحذر شديد الى داخل الدار واذا وجدوا [illegible] فيه عائلة لا تستجيب الى الطرقة او المجموعة يتم حجزهم جميعا بعد حرق الدار [illegible] بالكامل وعلى مرأى منهم ويسفرون الى سجن البصرة بعد التحقيق معهم .

٢. في حالة وجود خزانة حديدية ولم يتم فتحها بصورة واضحة يتم حجز جميع اهل الدار ويستدعى الفنيين من الامن لفتحها واذا وجدوا فيها اية ممنوعات يعاملون كما جاء في (١) اعلاه .

في حالة ادعاء اصحاب الدار ان هذه الغرفة ليس لديهم مفاتيحها بسبب ضياع المفاتيح او كونه موجود مع احد افراد العائلة وهو الان خارج الدار يتم كسر الباب امامهم وفي حالة وجود اية ممنوعات يتم حجز جميع العائلة وحرق الدار امامهم ونرجو اخواننا ورفاقنا المنفذين في حالة حرق او هدم الدار لا يجوز ان تسحب منه اية مادة مهما كان ثمنها او الحاجة اليها .

حصلت موافقة السيد مدير جهاز المخابرات على مقترحنا الوارد في [illegible] [illegible] ايلول ١٩٩٠ [illegible] تشكيل لجنة في [illegible] من المخابرات و [illegible] [illegible] بجرد محتويات الدور والمحلات المتروكة والمقفلة والتي لم يتم الدخول [illegible] [illegible] [illegible] التعليمات الواردة اليكم بموجب كتابنا المرقم [illegible] [illegible] [illegible] بالعمل بموجبه .

اللواء ق خ الركن (بطل القادسية)
طارق عبد الله الحاج حنطــــة
قائـــد القـــوات الخا ـــــــ
١٩ ايلول ١٩٩٠

تعليمات من قائد القوات الخاصة بحرق كل دار لا يستجيب أهلها للتفتيش وتسفيرهم إلى سجن البصرة بعد التحقيق معهم ــ التاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٩٠م.

قيـــــادة
قوات الحرس الجمهـــــــوري
الاركان العامـــه
(الحركـــات)
الرقم ٦٦٦
التاريخ ٥/ ٨/ ١٩٩٠

سري للغايه وشخصي وعلى الفور

الى/ قائد قوات حمورابي ح ح
قائد قوات نبوخذ نصر ح ح
قائد قوات المدينه المنوره ح ح
قائد قوات بغداد ح ح
قائد قوات عدنان ح ح
قائد قوات الفاو ح ح
قائد القوات الخاصه ح ح

الموضوع/ توجيهات السيد الرئيس القائد (حفظه الله) يوم ٥/ ٨/ ١٩٩٠

- أمر السيد الرئيس القائد (حفظه الله) يوم ٥/ ٨/ ١٩٩٠ بما يلي:

١. ان النصر وفق نقاشاتنا واعتباراتنا المستنده الى مبادئ حزبنا العظيم ليس في الاداء الجيد التي تقوم به قطعاتنا عندما تكلف بواجب فحسب وانما يمكن اساسه في طبيعه الاهداف والنوايا التي تستند اليها القرار السياسي لهلهه القرار العسكري

٢. قد يحاول بعض العملاء او من تنقصهم التربيه الوطنيه والقوميه الصحيحه ان يختبروا ردود فعلهم وحزمكم اتجاه عبث العابثين فيخرقوا الاوامر او يستهينوا بها وقد يحاول بعضهم اطلاق الرصاص ضد قواتنا. المطلوب الحزم وعدم التساهل وقطع الرقاب وليس التوقيف هو الاجراء الضروري المنتخب على حالات الخرق المعتمد للاوامر من غير سبب شرعي او محاوله اطلاق الرصاص ضد قواتنا ومن يسعى الى التظاهر المعتاد فلا عذر لكم ان لم تبيدوا من يخرج في صفوفها لان الحزم في بدايته يجنبنا اجراءات فرقه لاحقه ان الهدف الذي صممنا على انجازه بعون الله حتى لو كلفنا انهار من الدم يجب ان لا يهتز حتى لو كلفنا الخاسئون انهار من الدم والله المعين :

٣. تحياتي وتقديري العالي (تحيات السيد الرئيس القائد حفظه اله) لرجال قواتنا المسلحه الشجعان وفي طليعتهم رجال الفارس والله اكبر والعزه للعرب... الله اكبر والعزه للعراق.

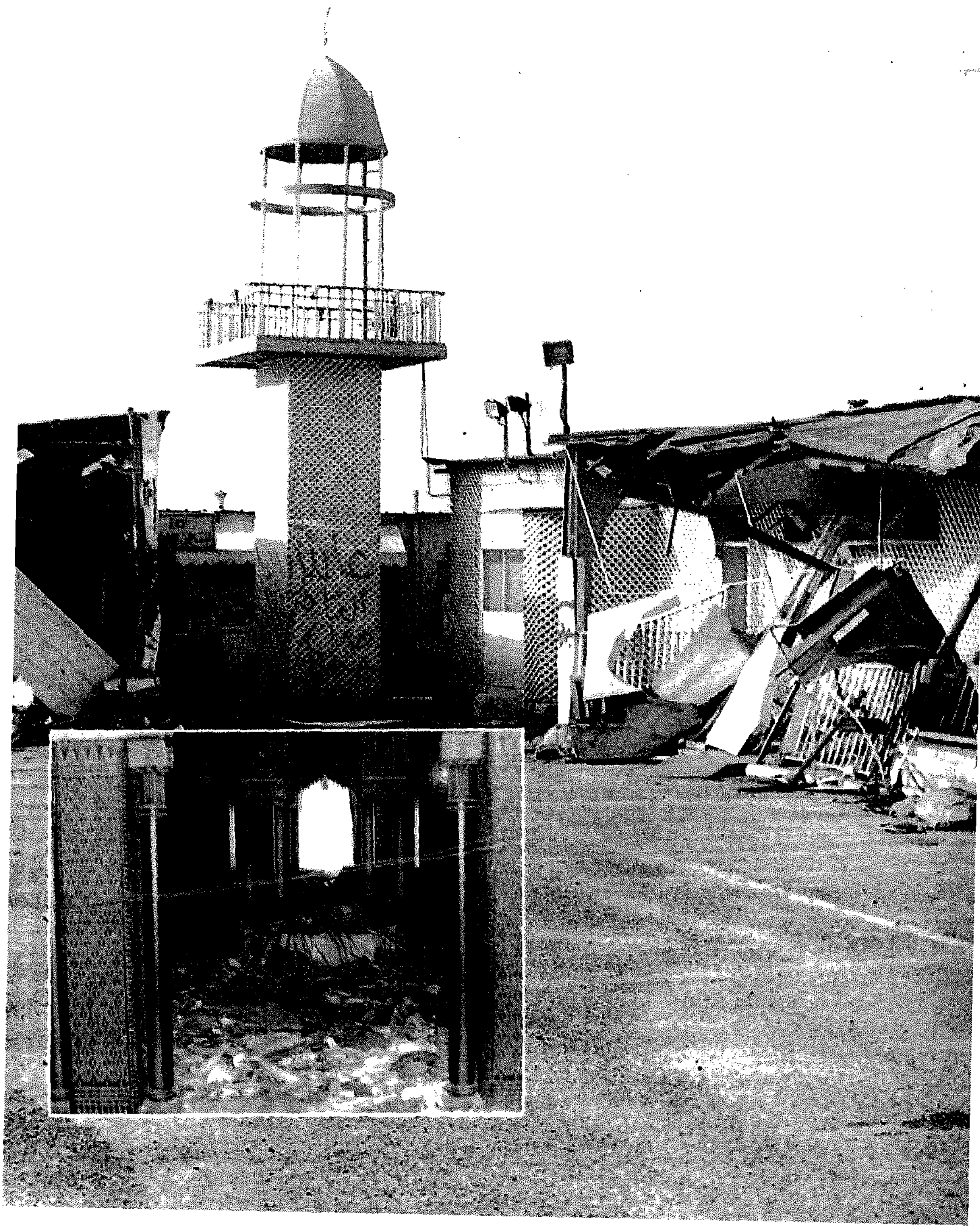
يرجى اتخاذ ما يلزم وتنفيذ مضمونها بدقه وفورا من قبل قاده القيادات وكافه الآمرين على مختلف المستويات واعلامنـــــــــــا.

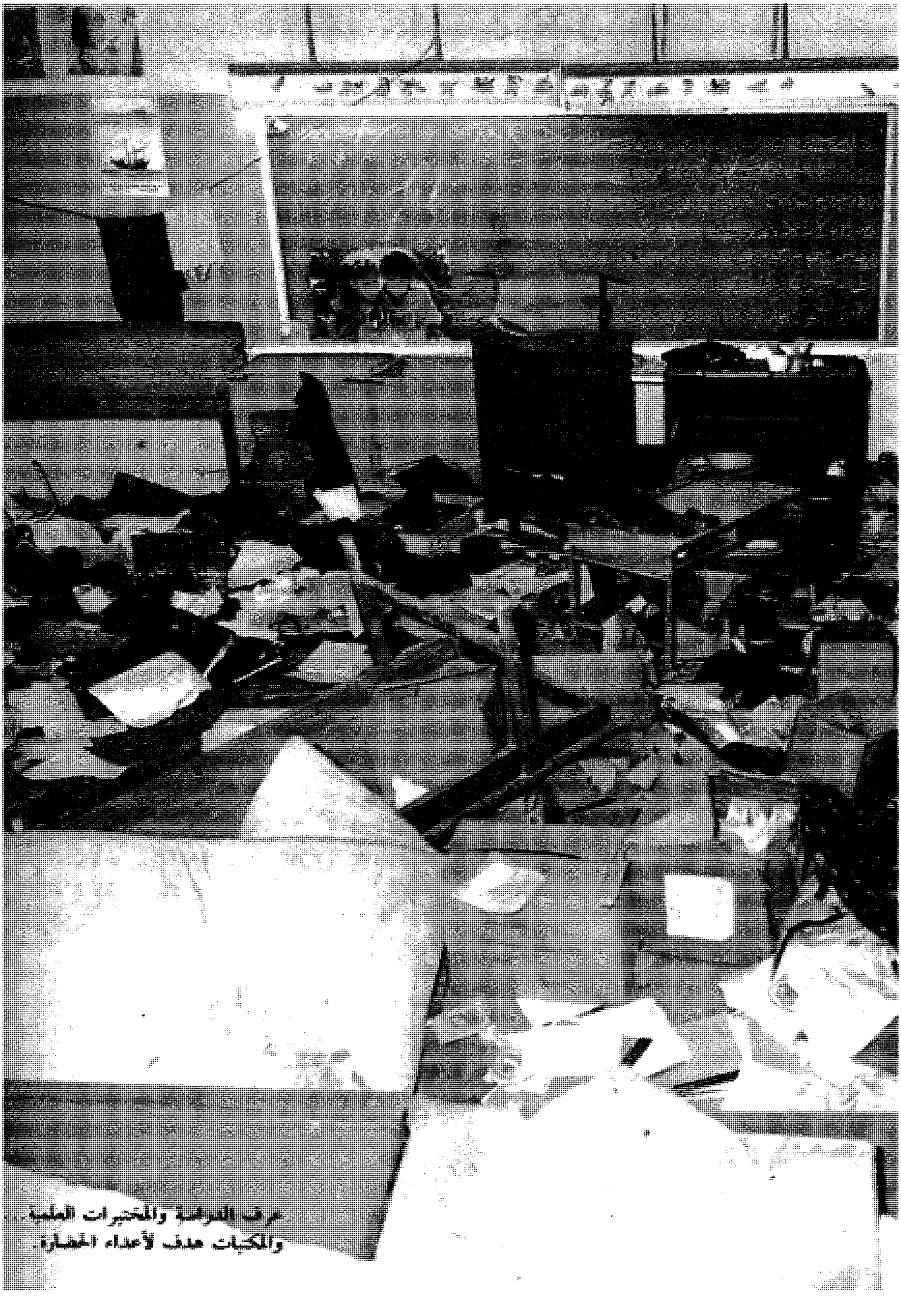
الفريق الركــــن
اياد فتيح خليفـــــــه
قائد قوات الحرس الجمهوري
/ ٥/ ٨/ ١٩٩٠

سري للغايه وشخصي وعلى الفور

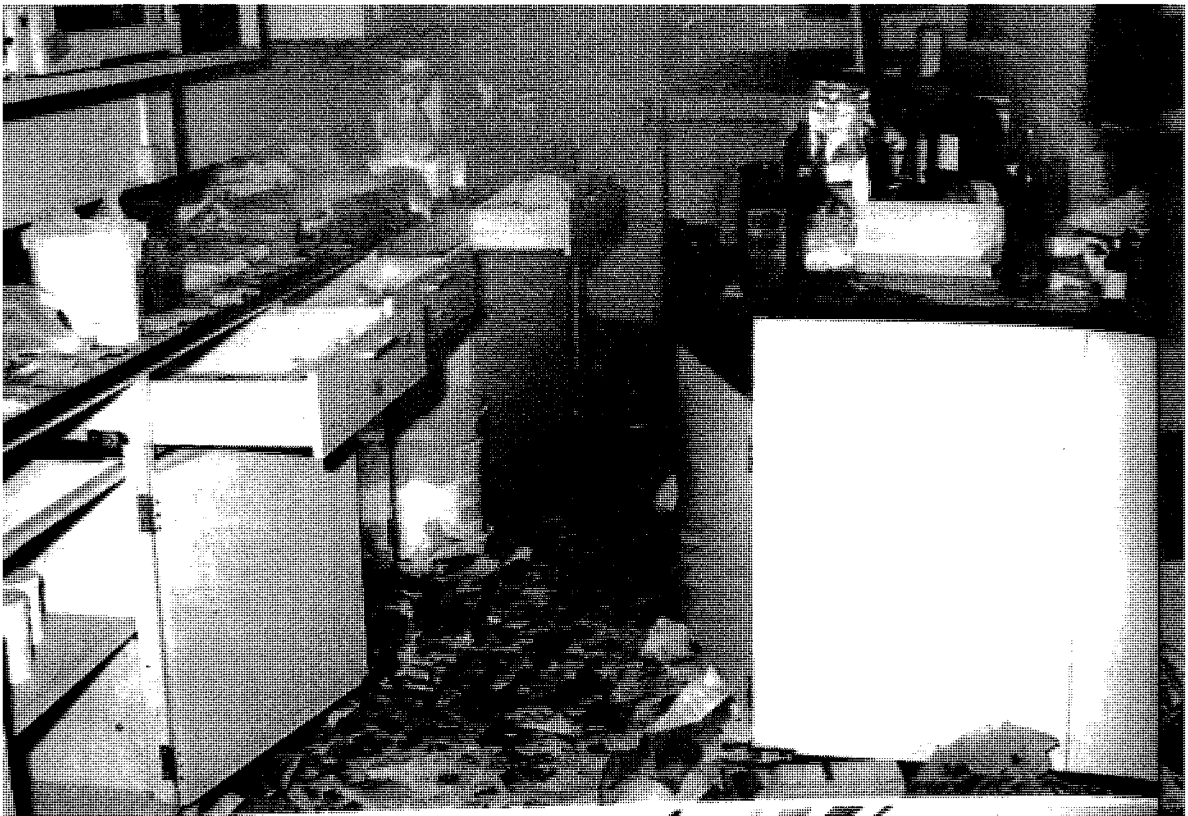
توجيهات الرئيس القائد بعدم التساهل مع أبناء الكويت وقطع رقابهم، وأن لا يكون التوقيف هو الإجراء المنتخب، وإبادة من يخرج في صفوف المظاهرات حتى لو أدى ذلك إلى أنهار من الدم والتوقيع من قائد قوات الحرس الجمهوري.

ا فعله بالمساجد أدعياء الإسلام.





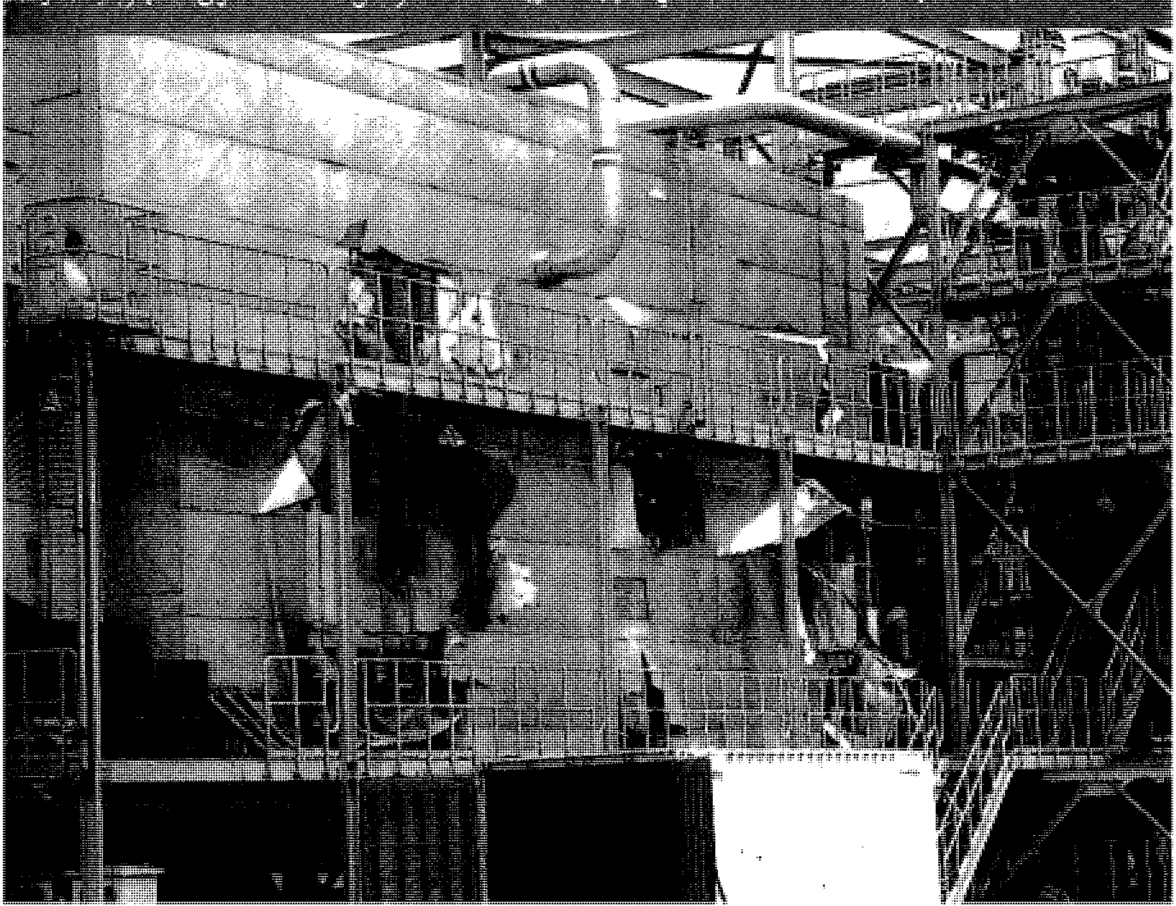
غرف الدراسة والمختبرات العلمية
والمكتبات هدف لأعداء الحضارة.

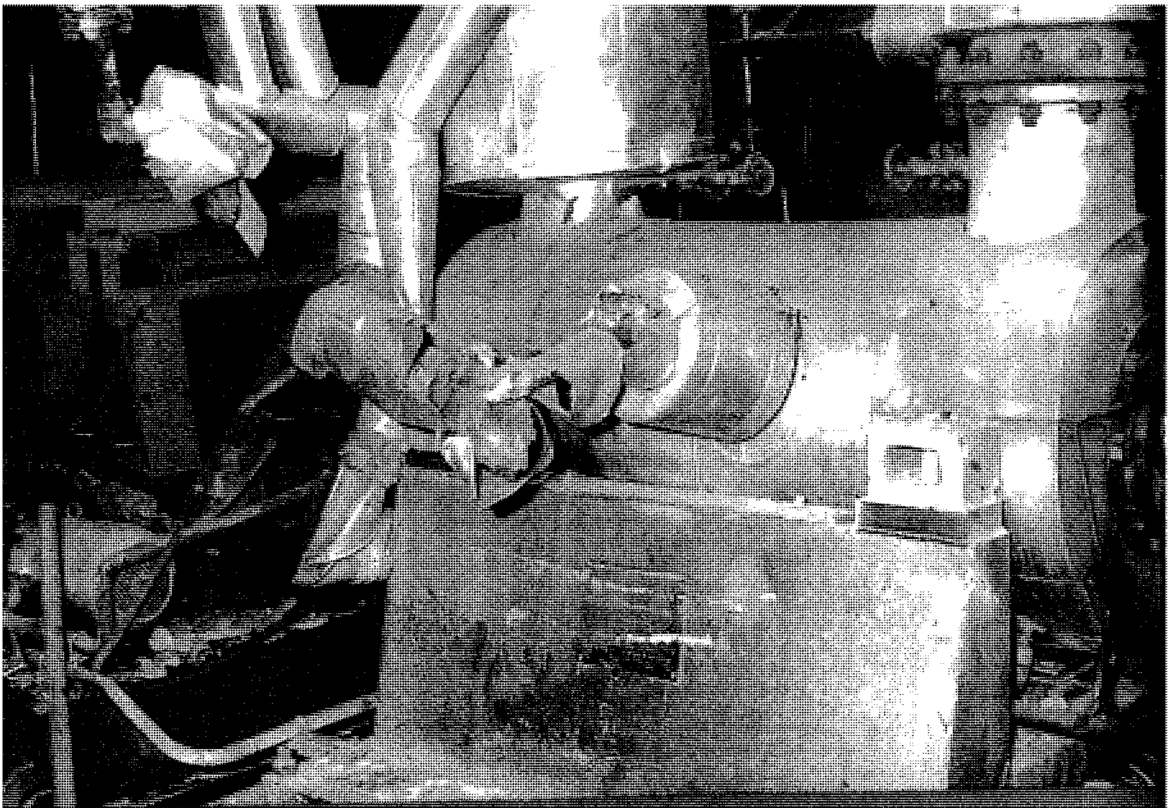






هدف العراق: تدمير البنية الأساسية للتقدم الذي أحرزته الكويت — مناظر من محطات القوى الكهربائية، وبعض





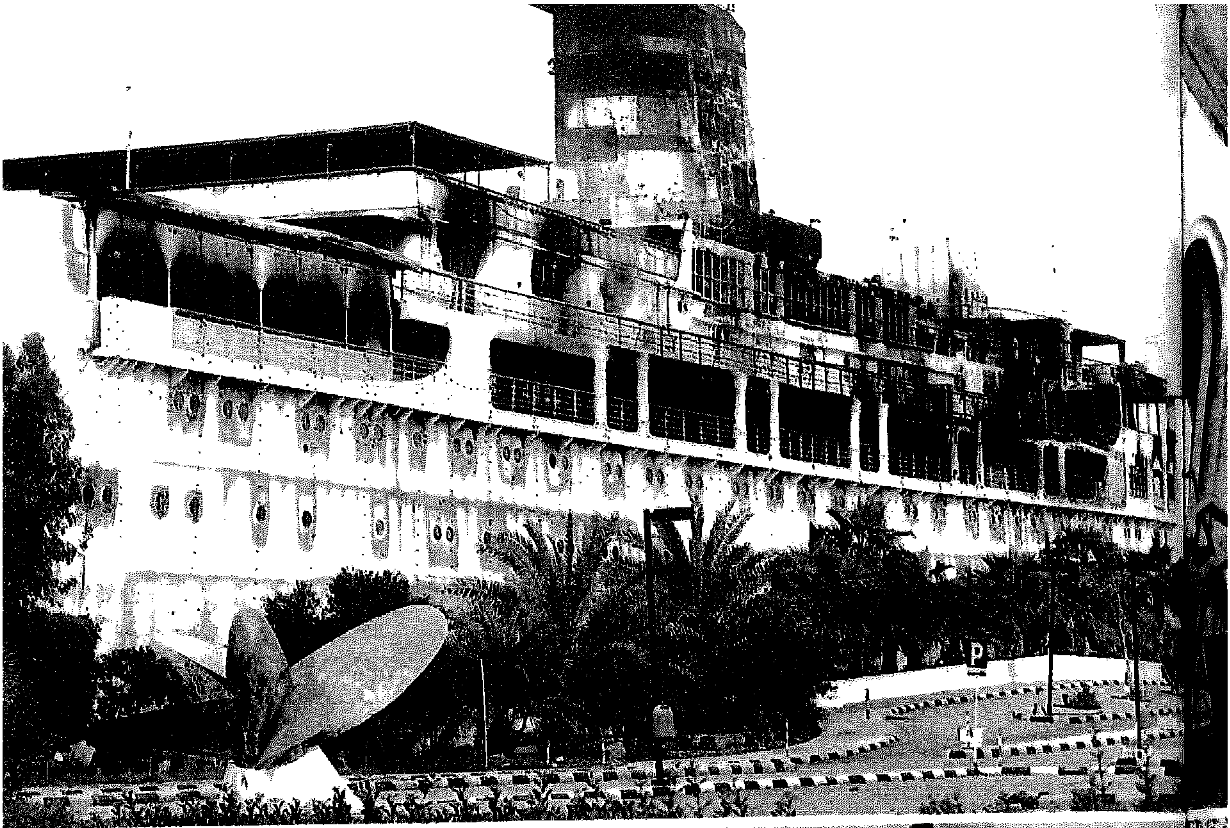
محطة الماء، وغرف التحكم بإدارة الكويت



وسببوا الدمار في كل مكان. . .









عاش القائد
صدام

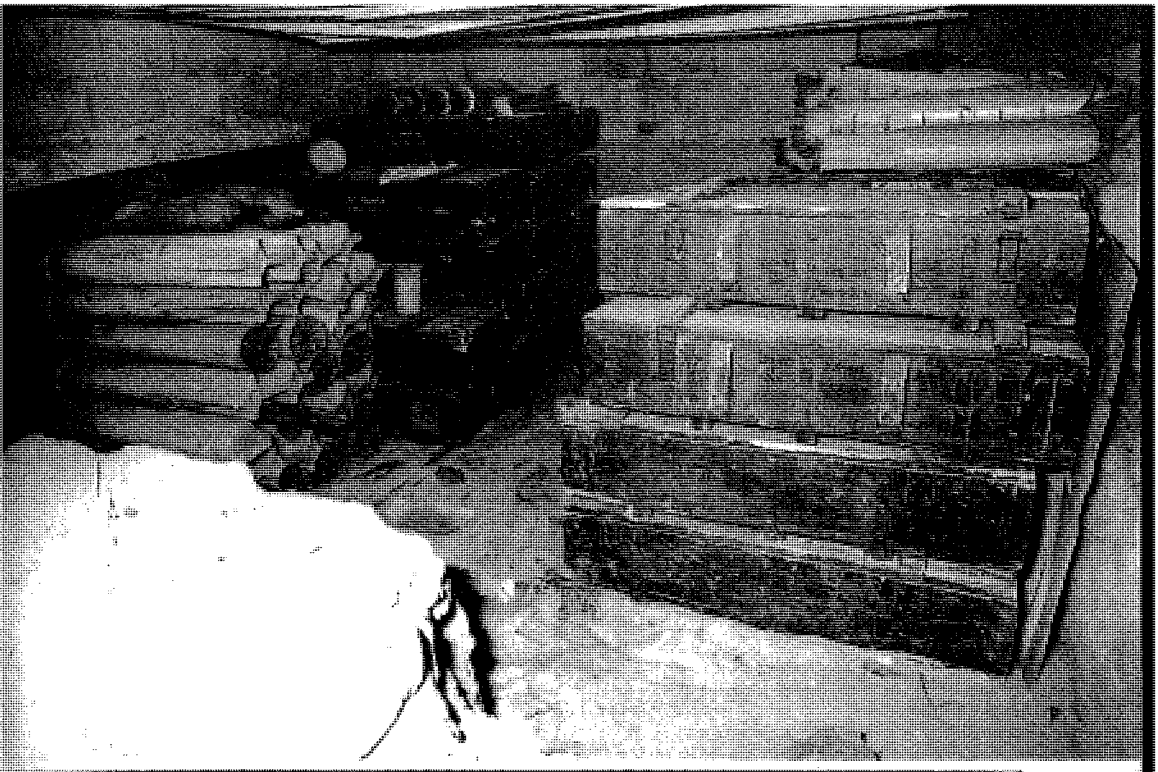


الأسواق التاريخية وعشرات المباني...
هكذا صارت على أيديهم.

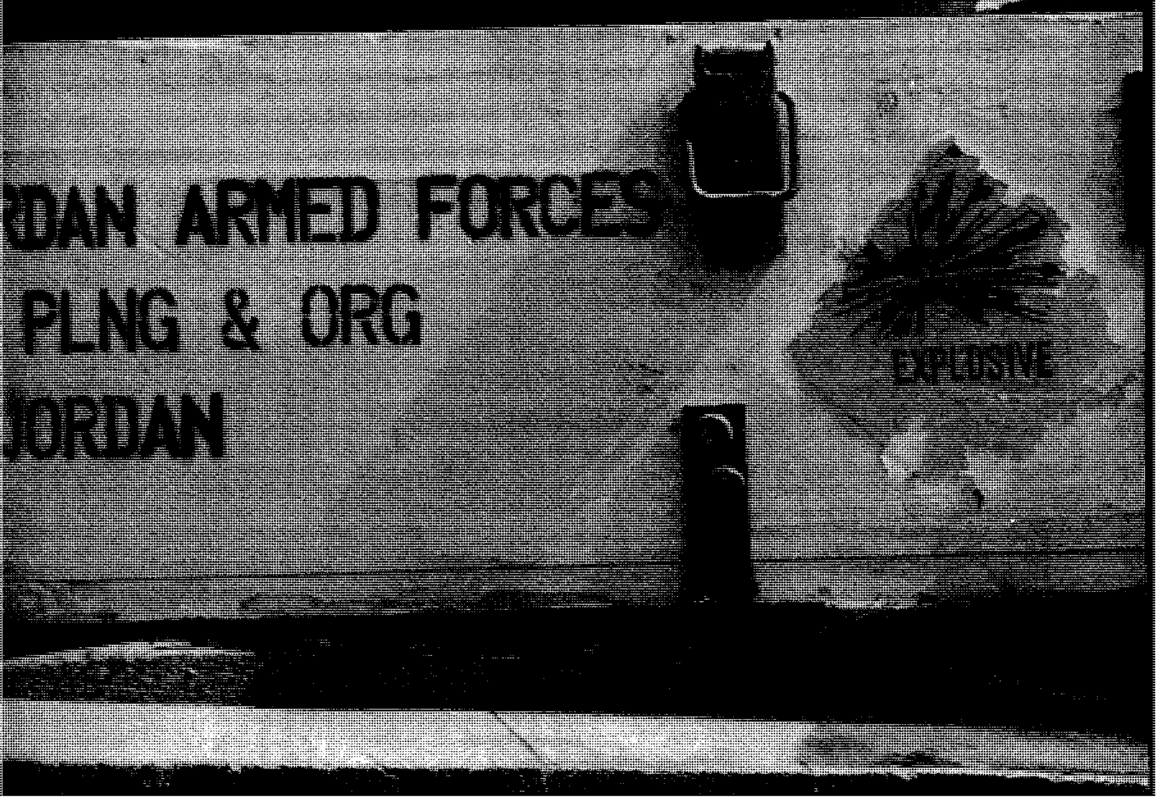


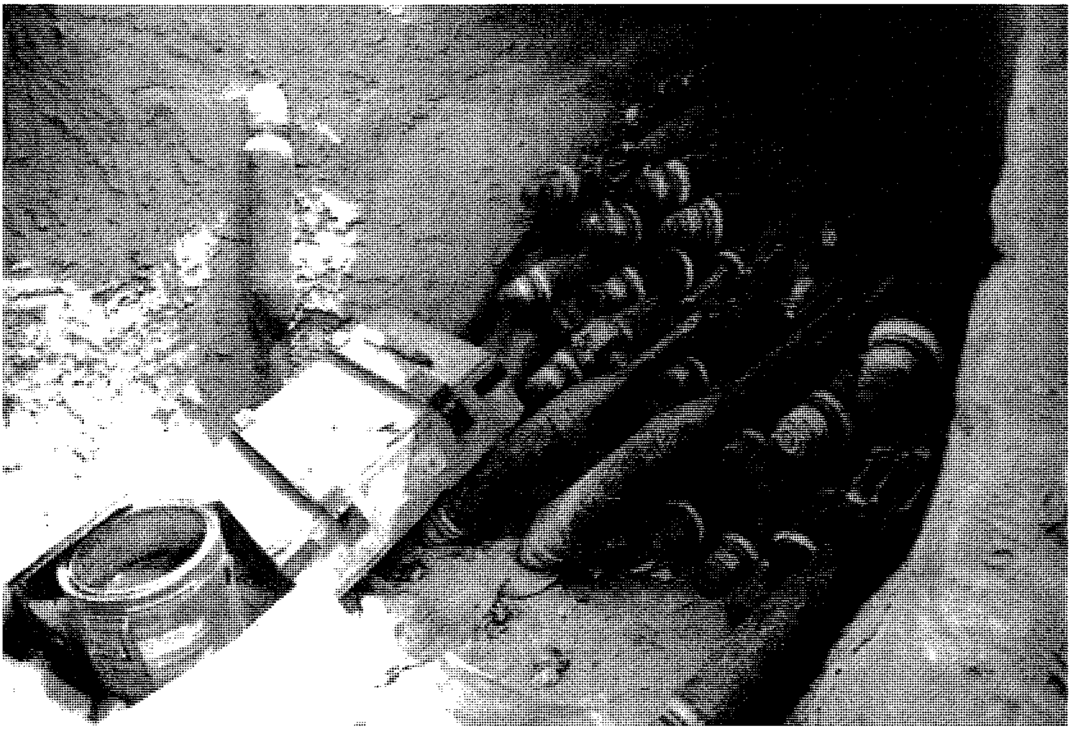




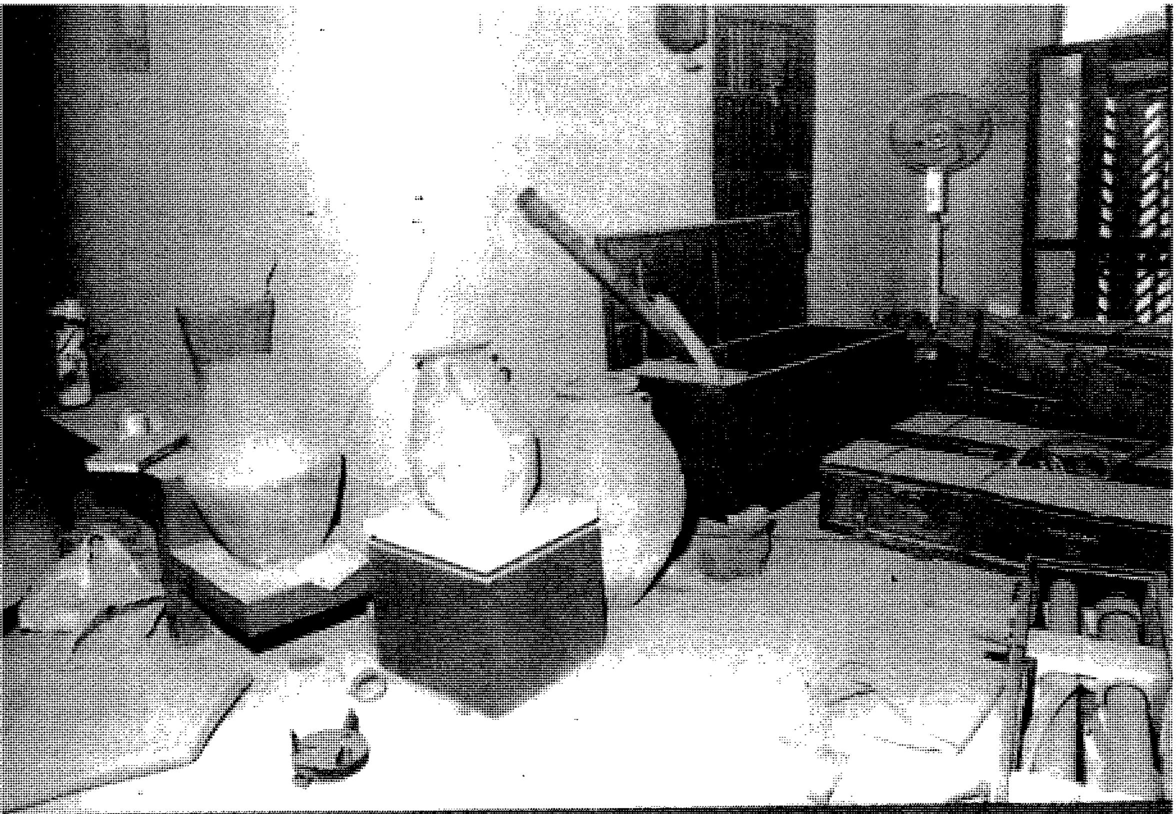


ذخائر في كل مكان ..
والمصدر مكتوب على الصناديق!!









متحف جزيرة فيلكا يتحول معرضا للمعاثر الأثرية ومعرفا مناطق الجزيرة الأثرية وخصوصياتها





الغزاة يحتمون بالبيوت السكنية

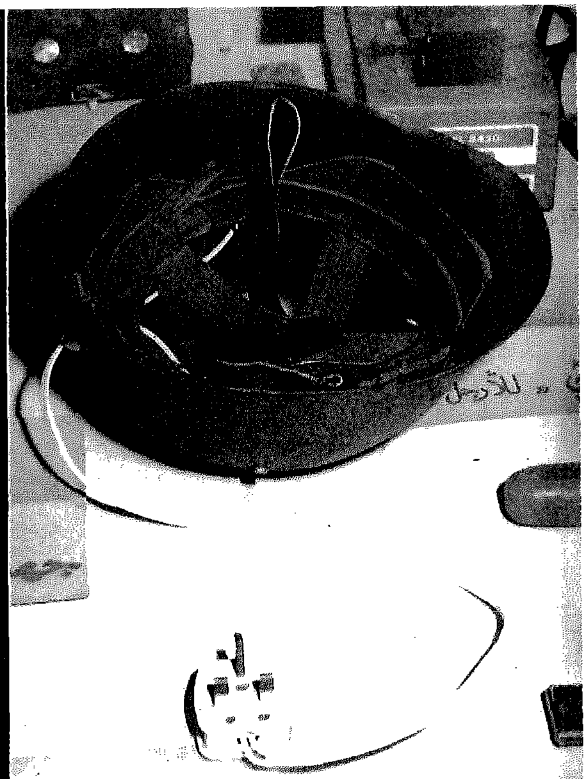


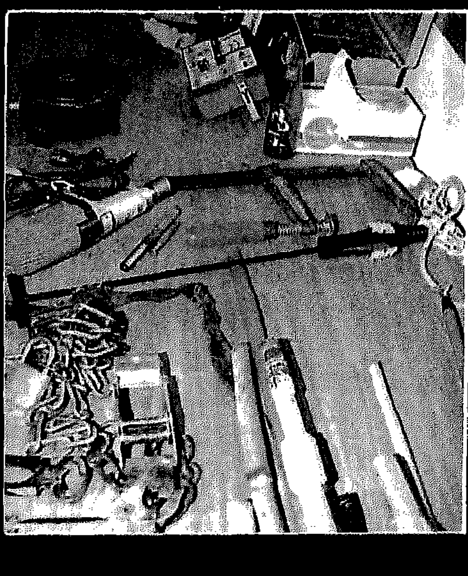


قنواتهم وسط الحدائق العامة، وحرموا الناس شواطئ البحر



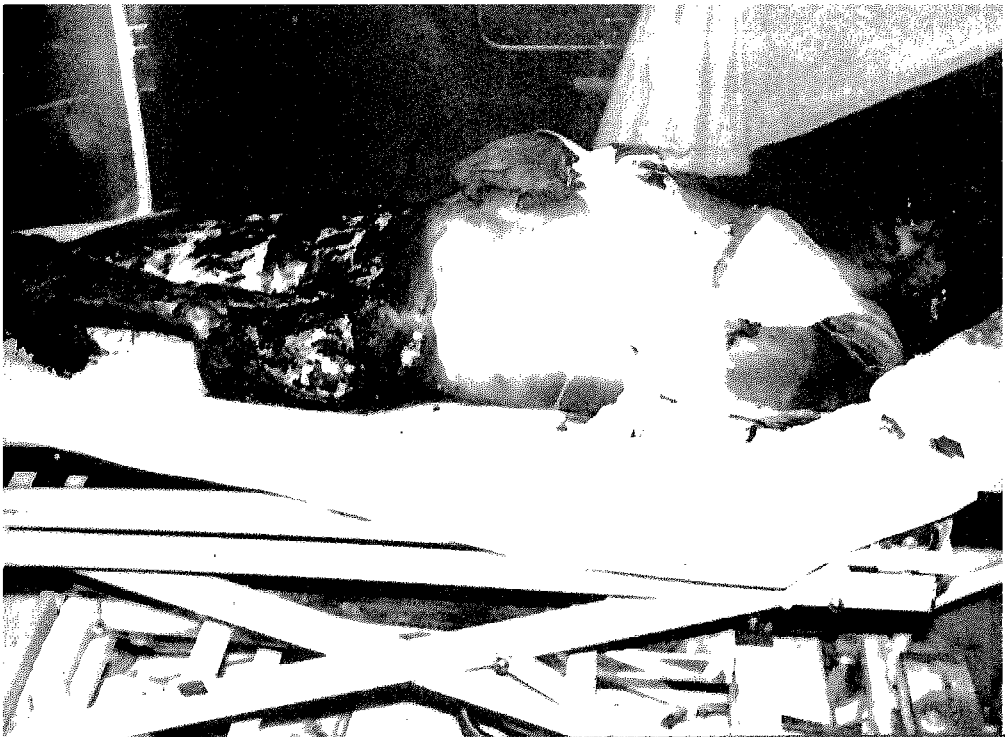






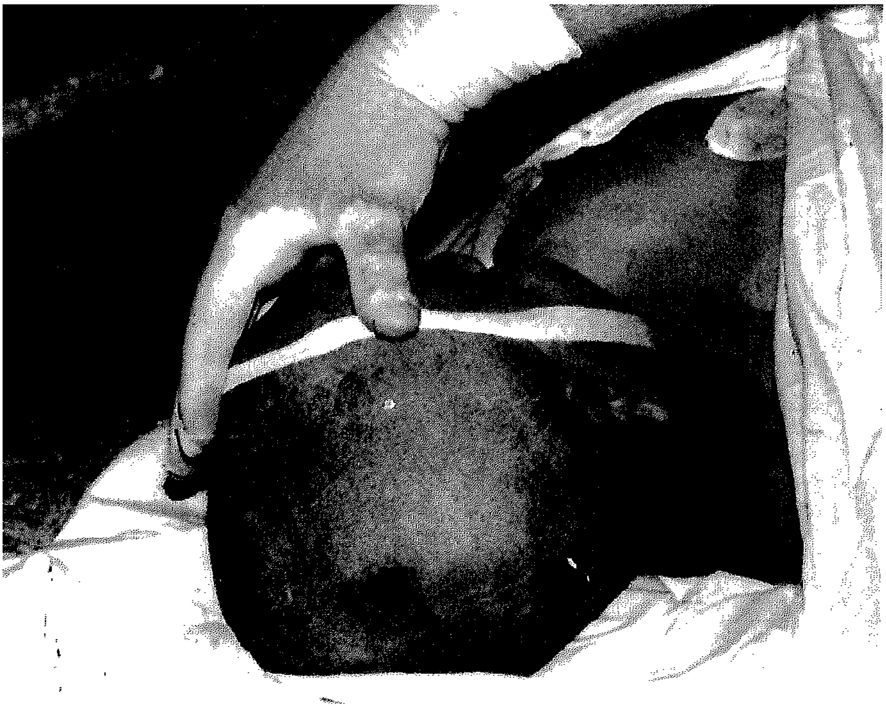


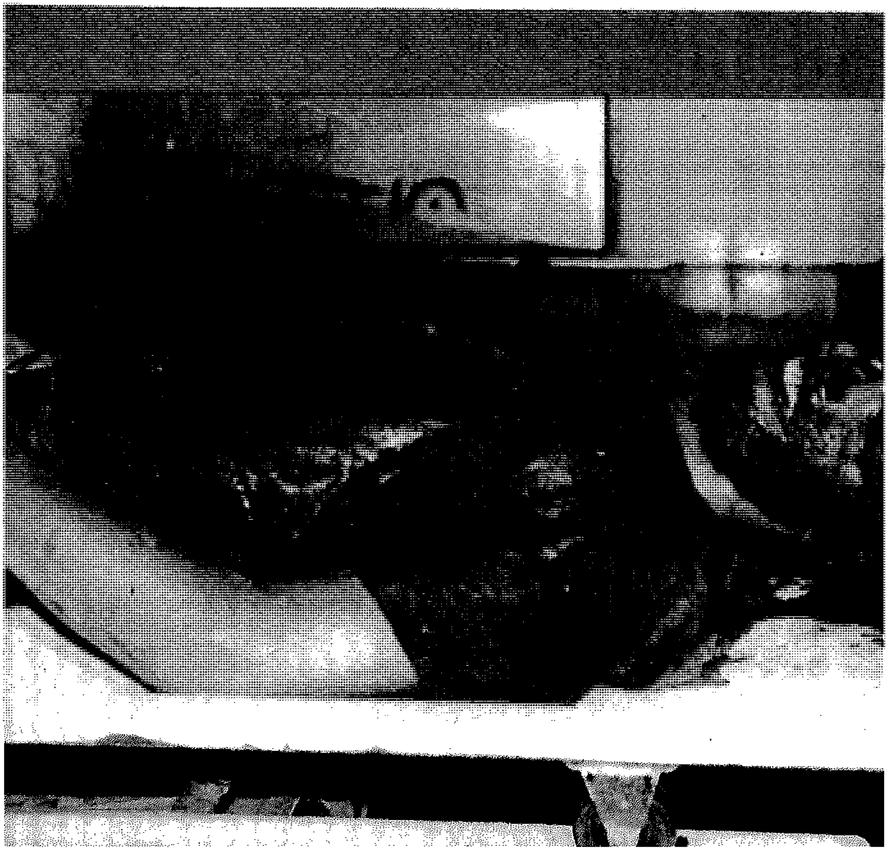
تفنن العراقيون في وسائل التعذيب.

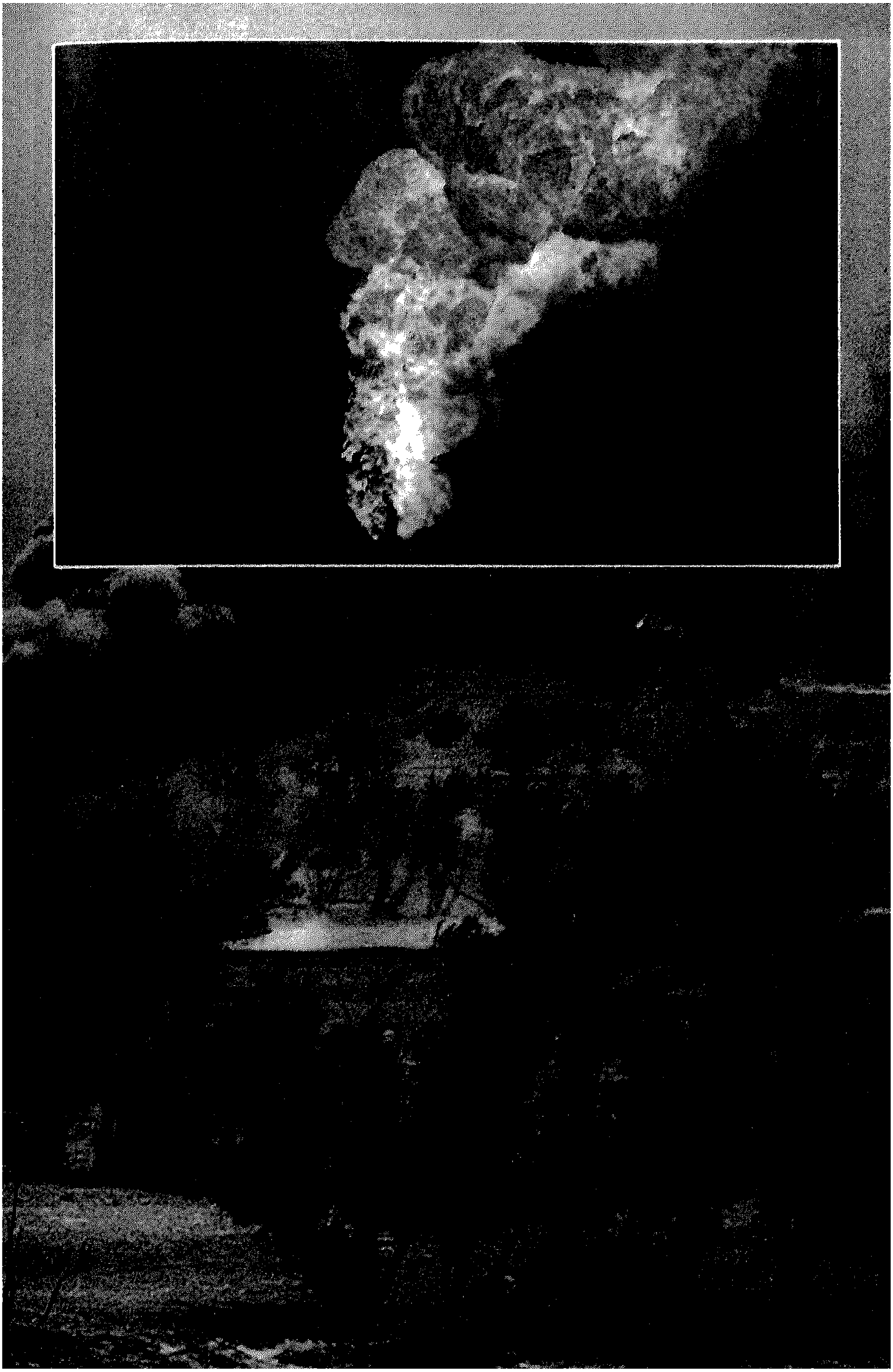


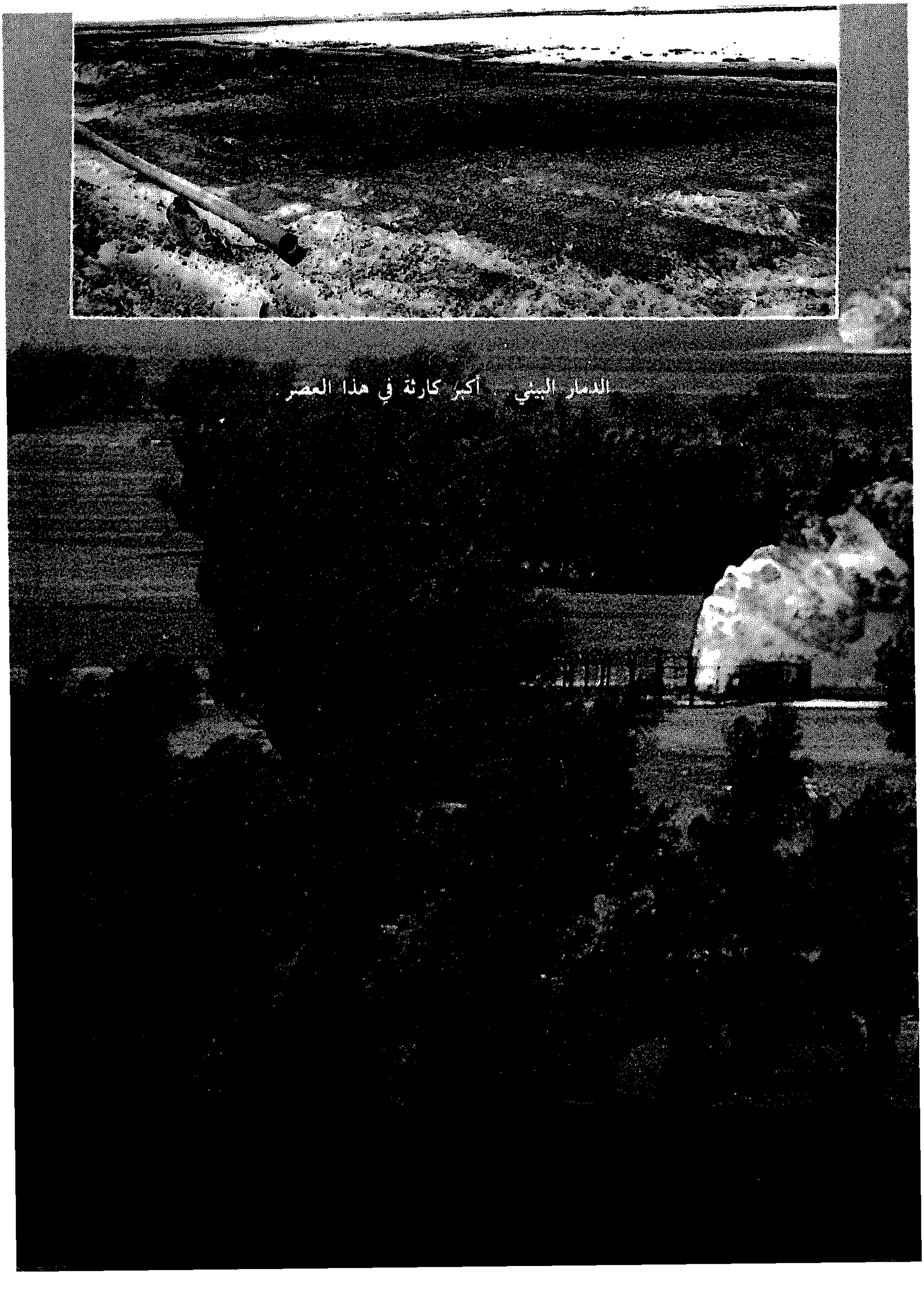
صور ناطقة بمدى الوحشية التي تعرض لها شعب الكويت ـ عدد من شهداء الوطن. تغمدهم الله برحمته





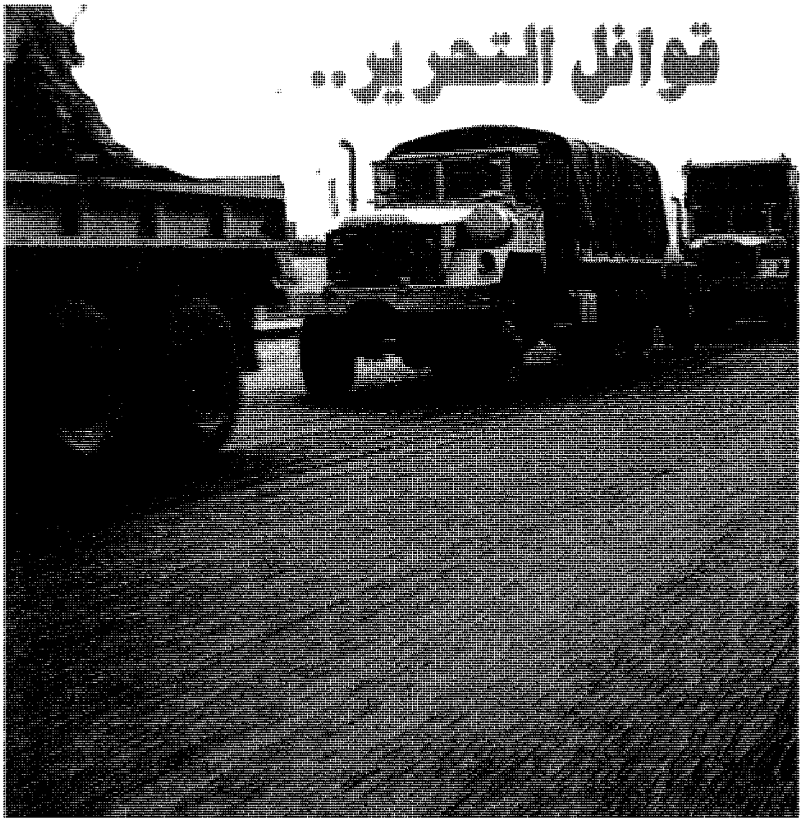






الدمار البيئي .. أكبر كارثة في هذا العصر.

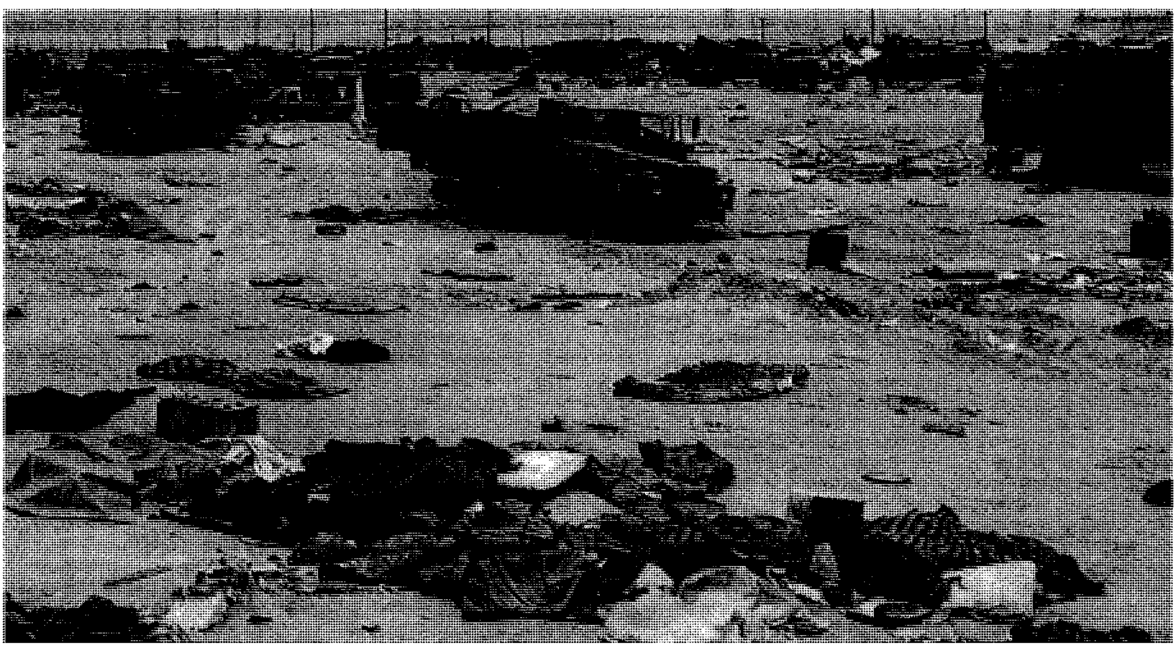



قوافل التحرير..






وبقايا الهزيمة والاندحار



أعلام التحرير
فوق خنادق الغزاة



خاتمة

آثار العدوان العراقي على العالمين العربي والاسلامي

آثار العدوان العراقي
على العالمين العربي والاسلامي

إذا كانت آثار العدوان العراقي ضد دولة الكويت على هذا القدر من الضخامة والفداحة، فإن آثارها السياسية والاقتصادية والبيئية لم تكن، ولن تكون قاصرة على الكويت وحدها، ذلك أن الكويت ذلك البلد الصغير الآمن المسالم هو جزء من العالمين العربي والإسلامي، عاش فوق أرضه عدد يفوق عدد مواطنيه من أبناء الدول العربية والإسلامية، وهؤلاء، وعلى الأقل أعداد كبيرة منهم، قد تعرضوا لمثل ما تعرض له أبناء الكويت من اعتداء على حياتهم وحرياتهم وانتهاك حرماتهم وغصب لأموالهم وممتلكاتهم. وكان لما أصابهم من آثار انعكاساته على ذويهم في بلدانهم الشقيقة، وعلى تلك البلدان الشقيقة أيضاً.

ولقد كانت الآثار السياسية لهذا العدوان بما أسفر عنه من فرقة وتمزق بين صفوف الأمة، في وقت كانت أشد ما تكون فيه حاجة إلى الوحدة والتآزر بمثابة جرح أصاب كل فرد من أبناء الأمة، وتحتاج مداواة هذه الآثار إلى وقت طويل وجهود شاقة.

أما الآثار البيئية فإنها لا تقف عند حدود الكويت، ولن تقف عند حدود العالمين العربي والإسلامي، بل ستشمل العالم بأسره. فما فعله العراق بعدوانه على بيئة الإنسان هو بكل المقاييس أسوأ كارثة بيئية سجلها التاريخ حتى الآن.

إن العدوان العراقي لا يعد خرقاً للقوانين والمواثيق الدولية واعتداء على الحقوق الإقليمية لدولة الكويت فحسب، بل ينطوي هذا العدوان على تصرف يتسم بالرعونة والحمق على المستوى السياسي تسبب في إحداث آثار سلبية مدمرة على المصالح الإسلامية العربية العليا ذاتها، فضلاً عن تأثيره السلبي على العالم بأسره.

فعلى المستوى العربي، أضر ذلك العدوان ــ غير المسؤول ــ بالمصالح القومية ضرراً يتعذر تدارك نتائجه بسهولة، فمن جهة أولى، أضعف هذا العدوان الحجج العربية في مواجهة إسرائيل، تلك الحجج التي قامت أساساً وبحق على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، إذ بينما يطالب العرب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة استناداً إلى

الشرعية الدولية، فوجىء العالم بغزو دولة عربية لدولة عربية أخرى مستقلة استناداً إلى مزاعم تاريخية واهية، وهي ذات المزاعم التي تدعيها الصهيونية لنفسها في فلسطين ويرفضها العرب.

ومن جهة ثانية، فقد حقق ذلك العدوان لإسرائيل ـ أيضاً ـ من المكاسب ما لم تكن تحلم به يوماً، فقد حقق لها ذلك وجود قوات عسكرية أجنبية هائلة في الأراضي العربية القريبة منها في مواجهة قوة عربية هائلة وهي قوة العراق بصورة تستنزف الجهد العربي، ويظهر اسرائيل بصورة الدولة المسالمة التي توجد في بحر من الاضطرابات التي تهدد كيانها. وقد استغلت اسرائيل ـ بالفعل ـ انصراف العالم إلى أحداث الخليج فضاعفت من موجات الهجرة إليها بصورة لم يسبق لها مثيل.

ومن جهة ثالثة، فقد أضر العدوان العراقي على الكويت بالقضية الفلسطينية ذاتها ضرراً خطيراً بعد أن تمكن الشعب الفلسطيني من الحصول على تعاطف دولي كبير منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبعد أن حققت منظمة التحرير الفلسطينية مكاسب دبلوماسية هامة على الصعيد العالمي. وبتأييد منظمة التحرير الفلسطينية للغزو العراقي للكويت، فقدت مصداقيتها أمام العالم.

وبانصراف العالم عن أحداث الأراضي المحتلة في فلسطين إلى أحداث الكويت، أمكن لإسرائيل أن تعربد في الأراضي المحتلة بصورة خطيرة، وأن تسرع بنشر العديد من المستوطنات الجديدة للمهاجرين الجدد بقصد تغيير التركيبة السكانية في هذه الأراضي.

ومن جهة رابعة، فقد رجع ذلك العدوان بالاقتصاد الإسلامي والعربي إلى الوراء، فاستنفد الموارد الإسلامية والعربية في أغراض الدفاع والتسليح، ومن المتوقع أن يزداد حجم الإنفاق العسكري في المستقبل بأصعاف حجم الإنفاق الحالي، كما أن هذا العدوان أدى إلى تبديد الثروات النفطية الإسلامية والعربية وغيرها من الثروات مما يضعف العرب والمسلمين على وجه العموم.

ولعل من أبرز الآثار السلبية التي نجمت عن العدوان العراقي ضد دولة الكويت تعطيل الدور الرائد والهام الذي قامت به دولة الكويت في دعم الهيئات والمؤسسات الخيرية في مسيرة الخير والتعاون في الدول العربية والإسلامية، حيث كانت الجمعيات الكويتية الخيرية الرسمية والشعبية تسهم بدور فاعل في بناء المساجد ورعاية أيتام المسلمين وكفالة طلبة العلم ومساعدة الأسر الفقيرة وإغاثة المتضررين من الزلازل والكوارث وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وغيرها من المشاريع التي تعود على الشعوب العربية والإسلامية بالخير والنفع، وتؤكد

روح التضامن العربي والإسلامي. حيث بلغ إجمالي المبالغ التي قدمتها الجمعيات والهيئات الخيرية ما يربو على ستين مليون دولار أمريكي.

وفي هذا الصدد لا يمكن إغفال ما قامت به الهيئات الكويتية ومن بينها الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والهلال الأحمر الكويتي في مساندة الشعب الأفغاني في نضاله وجهاده، وفي مناصرة دعم الانتفاضة الفلسطينية، ومساعدة الشعب اللبناني في محنته القاسية.

كما لا يمكن أن ينسى دور جمعية إحياء التراث الإسلامي (الكويتية) في تجميع المخطوطات والكتب الإسلامية من جميع أنحاء العالم، وتشجيع العلماء والباحثين في الدراسات الإسلامية وفي إنشاء أكثر من خمسمائة مكتبة إسلامية في أنحاء العالم الإسلامي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد زرع هذا العدوان الشك وعدم الثقة بين العراق والدول العربية والإسلامية المجاورة له.

ومن زاوية أخرى، وعلى مستوى العالم أجمع، يعد العدوان العراقي خرقاً لأسس النظام الدولي الجديد الذي يعيشه العالم بعد قيام الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥، كما أنه أحدث آثاراً اقتصادية سلبية لن تنجو منها المنطقة العربية، وهي في مجملها من الدول الآخذة في النمو.

وهكذا لم يحقق العدوان العراقي على الكويت إلا كل ما يضر بالأمتين الإسلامية والعربية، وقضاياهما المصيرية، واقتصادياتهما، بالإضافة إلى أضراره السلبية الأخرى التي أصابت العالم بأسره.

المصادر والمراجع والوثائق

أولاً

المصادر والمراجع والوثائق العربية

(١) الكتب والدراسات:

أبو العباس القلقشندي

ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج ٥، القاهرة ١٩١٣م.

ابن الهمام

ـ شرح فتح القدير، ج ٤، القاهرة.

أحمد شلبي

ـ موسوعة الحضارة الإسلامية ـ ج ٩ ـ الطبعة الخامسة ـ القاهرة ١٩٨٧م.

أحمد فوزي

ـ قاسم والكويت، بيروت ١٩٦١م.

أحمد مصطفى أبو حاكمه

ـ تاريخ الكويت، ح ١ ـ القسم الأول ـ الكويت ١٩٦٧م، ج ٢ ـ بيروت ١٩٧٥م.

بدرية العوضي

ـ الضمانات الأساسية لحماية السكان المدنيين والمنشآت المدنية في ظل الاحتلال العراقي، من أعمال ندوة العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي ـ القاهرة ١٩٩١/٧/٥م.

بيرين، جاكلين

ـ اكتشاف جزيرة العرب «مترجم» ـ بيروت ١٩٦٣م.

توفيق برو

ـ العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ـ ١٩٠٨م ـ ١٩١٤م ـ القاهرة ١٩٦٠م.

جلمن، والتر

ـ عراق نوري السعيد «مترجم» ـ بيروت ١٩٦٥م.

جمال زكريا قاسم

ـ الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ـ ١٥٠٧م ـ ١٩٧١م ـ أربعة مجلدات، القاهرة ١٩٦٦م ـ ١٩٨٥م

دوكاس، مارثا

ـ أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٦١م ـ ١٩٦٣م ـ بيروت ١٩٦٣م.

حامد سلطان، وعائشة راتب، وصلاح الدين عامر
ـ القانون الدولي العام ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٧٨م.
راشد عبد الله الفرحان
ـ مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية والدول العربية ـ القاهرة ١٩٦٠م
سيف مرزوق الشملان
ـ من تاريخ الكويت ـ القاهرة ١٩٥٩م.
صالح أوزبران
ـ البرتغاليون والأتراك العثمانيون في الخليج العربي «مترجم» ـ البصرة ١٩٧٩م.
صلاح الدين عامر
ـ المقاومة الشعبية المسلحة ـ في القانون الدولي العام ـ القاهرة ١٩٧٤.
صلاح الدين عامر
ـ مقدمة لدراسة قانون النزعات المسلحة ـ القاهرة ١٩٧٦م.
صلاح الدين عامر
ـ مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ـ القاهرة ١٩٨٤م.
صلاح العقاد
ـ التيارات السياسية في الخليج العربي ـ القاهرة ١٩٦٥م.
عبد العزيز الرشيد
ـ تاريخ الكويت ـ بغداد ١٩٣٦م.
عبد الله يوسف الغنيم
ـ أقاليم الجزيرة العربية، الجمعية الجغرافية الكويتية ـ الكويت ١٩٨١م.
عثمان بن سند البصري
ـ سبائك المسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد ـ طبعة بومباي ١٣١٥هـ.
علي عبد الرحمن أبا حسين
ـ تاريخ العتوب من خلال المخطوطات والوثائق من أعمال الحلقة الرابعة للمراكز المهتمة بدراسات الخليج والجزيرة العربية، أبو ظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٧٩م.
فاروق عمر فوزي
ـ الخليج العربي في العصور الإسلامية ـ دبي، دولة الإمارات العربية التحدة ١٩٨٣م.
كلي، جون
ـ بريطانيا والخليج ـ مجلدان ـ مترجم ـ وزارة التراث القومي والثقافة ـ سلطنة عمان ١٩٧٩م.
لوريمر ج. ج
ـ دليل الخليج ـ القسم التاريخي ـ سبعة مجلدات «مترجم» ديوان حاكم قطر ـ الدوحة ١٩٦٧م.

ليث الزبيدي
ــ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق ـ بغداد ١٩٨١م.

الشيخ محمد أبو زهرة
ــ نظرية الحرب في الإسلام ـ مقال منشور بالمجلة المصرية للقانون الدولي ـ العدد ١٤ سنة ١٩٥٨م.

محمد حافظ غانم
ــ مبادىء القانون الدولي العام ـ القاهرة ١٩٦٨م.

محمد سليم العوا
ــ العبث بالإسلام في أزمة الخليج ـ القاهرة ١٩٩٠م.

محمد سيد طنطاوي
ــ الحكم الشرعي في أزمة الخليج ـ القاهرة ١٩٩٠م

محمد طلعت الغنيمي
ــ أحكام المعاهدات في الشريعة الإسلامية ـ دراسة مقارنة ـ الإسكندرية ١٩٧٧م.

محمد الطويل
ــ مؤامرة القرن الحادي والعشرين ـ القاهرة ١٩٩٠م.

مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس
ــ الكويت وجودا وحدودا، الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية ـ القاهرة ١٩٩١م.

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
ــ أوراق الشرق الأوسط ـ ملف خاص ـ أبعاد واحتمالات أزمة الخليج ـ القاهرة ١٩٩٠م.

ميمونة الصباح
ــ الكويت في ظل الحماية البريطانية ـ الكويت ١٩٨٨م.

ياقوت الحموي
ــ معجم البلدان، ج ٢ ـ القاهرة ١٩٠٦م.

يوسف القناعي
ــ صفحات من تاريخ الكويت ـ القاهرة ١٩٤٦م

(٢) الوثـائـق:

ــ بيان الأزهر الشريف إلى الأمة العربية والإسلامية ١٩ محرم ١٤١١هـ ـ ٢١ أغسطس ١٩٩٠م.
ــ بيان دار الإفتاء بجمهورية مصر العربية إلى الأمة العربية والإسلامية ١٩ محرم ١٤١١هـ ـ ٢٦ ستمبر ١٩٩٠م.
ــ البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي العالمي المنعقد بمكة المكرمة ٢١ صفر ١٤١١هـ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٩٠م.
ــ تقرير بعثة اليونسكو لتقصي الأضرار التي لحقت بقطاعات التعليم والثقافة والبحث العلمي بالكويت خلال فترة الاحتلال العراقي بناء على قرار الأمين العام للأمم المتحدة، مارس ١٩٩١م.
ــ تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى، جمهورية مصر العربية ـ القاهرة ١٩٩١م.
ــ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة، تقرير الأمين العام لمجلس جامعة الدول العربية في دور الانعقاد العادي السادس والثلاثين ـ القاهرة ١٢ سبتمبر ١٩٦١م.

ـ حكومة الكويت ـ الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ ـ الكويت ١٩٦١م
ـ سفارة دولة الكويت «الجمهورية التونسية» ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ـ تونس ١٩٩٠م.
ـ كلمة سمو أمير دولة الكويت التي ألقاها في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٧ ستمبر ١٩٩٠م
ـ المذكرات المتبادلة بين وزيري خارجية الجمهورية العراقية ودولة الكويت عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٣ يوليو ١٩٩٠م.
ـ مجلس الأمن الدولي ـ القرارات الخاصة بشأن أزمة الخليج.
ـ منظمة العفو الدولية ـ العراق/الكويت المحتلة ـ انتهاكات حقوق الإنسان منذ ٢ آب/أغسطس، فهرس منظمة العفو الدولية MDE 14/6/90، ديسمبر ١٩٩٠م.
ـ الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ـ الملفات الوثائقية الخاصة بجهود مصر لاحتواء أزمة الخليج ـ ٩ مجلدات ـ القاهرة ١٩٩٠م ـ ١٩٩١م
ـ الوثائق المصرية بالقلعة ـ محافظ الحجاز، محفظة رقم ٢٦٧، ١٢٥٥هـ.
ـ وثائق المؤتمر الشعبي الكويتي المنعقد بجدة في ١٣ ـ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠م.
ـ وثيقة عما لحق بالمؤسسات الثقافية بدولة الكويت من نهب وتخريب على أيدي قوات الغزو والاحتلال العراقي للكويت في الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠م إلى ٢٧ فبراير ١٩٩١م. مقدمة إلى الدورة الثامنة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الدول العربية ـ القاهرة ١ ـ ٣ يونيو ١٩٩١م.
ـ كلمة رئيسة وفد الكويت إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفترة من ١٤ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ١٩٩١م، جنيف.

ثانياً

المصادر والمراجع والوثائق الأجنبية

(١) الكتب والدراسات:

Al Bahrna, Hussain
— The Legal Status of the Arabian Gulf States, University of Manchester, 1968.

Brydges, Harford Jones
— An account of His Majesty's Mission to the Court of Persia 1807-1811 to which is appended a brief history of Wahauby, 2 Vols, London 1834.

Dickson, H.R.P.
— Kuwait and Her Neighbours London 1956.
— The Arabs of the desert, London 1951.

Dunn, Uriel
— Iraq under Qassem, New York 1969

Graves, Philip
— The Life of sir Percy Cox, London 1951.

Haydar, Ali Midhat
— The Life of Midhat Pasha, London 1905.

Humaidan, Ali
— Princes de l'or Noire, Paris 1968.

Ireland, Philip
— Iraq, London, 1945.

Kelly, J.B.
— Britain and the Persian Gulf, London 1968.
— Arabia, The Gulf and the West, a Critical View of the Arabs and their Oil Policy, London 1980.

Lorimer, G.G.
— Gazatteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Historical section, Calcutta 1915.

Marlowe, John
— The Persian Gulf in the 20th Century, London 1962.

Meade, Earle
— Turkey, The great Powers and Bagdad railway, New York, 1924.

Neibuhr, Carsten
— Travels Through Arabia and other Countries in the East, 2 Vols, Edinburgh 1792.

Pelly. Lewis
— Remarks on the Tribes, Trade and Resources around the shore line of the Persian Gulf, Transaction of Bombay Geographical Society XVII, 1863-1864.

Slot, J.B.
— The Origins of Kuwait, E.J. Brills, netherlands, 1991.

(٢) الـوثـائق:

Aitchison, C.U. - A Collection of Treaties, Engagements and Sanads relating to India and Neighbouring Countries, Vols. 12, Calcutta 1892.

Arabian Boundaries, Primary Documents edited by Richard Schofield and Gerald Blake, Vols. 7-8, Archive edition, London 1988.

Bombay Government, Selection from the records of Bombay Government, Vol. XXIV, Bombay 1956.

Foreign Office - The Persian Gulf No. 67, London 1920 - Memorandum resqaecting Kuwait 78/5174.

India Office
— Letters from the Persian Gulf, Vols 18, 20.
— Kuwait Confidential B. 127.
— British relations with Turkey in the Persian Gulf B. 181.

Gooch & Temperlay - British Documents on the Origins of the war 1898 - 1914, Vol. X Part II, London 1938.

The Kuwait Crisis, Basic Documents, Edited by E. Lanterpaclet & Others University of Cambridge, London 1991.

The persian Gulf Administration Reports, Vol. XI, Archive edition 1986

Records of Kuwait 1899 - 1961, Selected and edited by A del. Rwsh, Foreign Affairs Vols. 1-6 Archive edition 1989.

State Papers - East India Companies Connexion with the Persian Gulf 1600-1800, Selection from Bombay State Pepers.

المحتويات

تصديـر ٧

تمهيـد ٩

الفصل الأول:

الكويت... حقيقة تاريخية

أولاً: ارتباط الكويت إقليمياً وديموجرافياً بالجزيرة العربية ١٦

ـ نشأة الكويت ١٩

ـ هجرة العتوب واستقرارهم في الكويت ١٩

ـ آل صباح ينفردون بزعامة الكويت ٢١

ـ الكيان المتميز للكويت ٢٢

ـ العلاقات الخارجية المبكرة للكويت ٢٢

ـ الكويت كانت ملجأ للثائرين ضد السلطات العثمانية ٢٣

ـ انتقال الوكالة البريطانية من البصرة إلى الكويت ٢٤

ـ التوازن في علاقات الكويت بالقوى المجاورة لها ٢٥

ـ وضعية الكويت المستقلة عن الدولة العثمانية كما تؤكدها الوثائق المصرية والبريطانية ٢٦

ـ استقلالية الكويت في تقارير الرحالة الأوروبيين ٢٨

ـ فشل محاولة نامق باشا فرض الهيمنة العثمانية على الكويت ٢٩

ـ حملة مدحت باشا على الإحساء وتأكيد كيان الكويت المستقل ٣٠

ـ المسألة الكويتية على عهد الشيخ مبارك ١٨٩٦م ـ ١٩١٥م ٣١

ثانياً: اتفاقية ١٩١٣م وتعيين الحدود بين الكويت والبصرة ٣٤

ثالثاً: اعتراف العراق بالحدود الدولية مع الكويت ٤٥

ـ نوري السعيد ومشروع ضم الكويت (المستقل) إلى الاتحاد العربي الهاشمي ٤٧

رابعاً: أزمة ١٩٦١م وترسيخ الاستقلال الوطني للكويت ٤٩

ـ الدوافع المحركة لعبد الكريم قاسم في إدعاءاته ٥٣

ـ مواقف الدول العربية والمجتمع الدولي من أزمة ١٩٦١م ٥٤

ـ قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة ٥٧

خامساً: سقوط قاسم واعتراف العراق (الثاني) بدولة الكويت ١٩٦٣م ٥٧

ـ تطور مباحثات الحدود حتى نشوب الحرب العراقية الإيرانية ٦٢

الفصل الثاني:

العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م

أولاً: مقدمات العدوان ٦٧
ـ الاتهامات العراقية للكويت ٧٠
ـ تفنيد الكويت للاتهامات العراقية ٧١
ـ مواصلة العراق تصعيد الأزمة ٧٤
ـ رد الحكومة الكويتية ٧٤
ـ انهيار مباحثات جدة ٧٦
ثانياً: الاجتياح العراقي للكويت ٧٧
ـ دوافع الغزو العراقي للكويت ٧٩
ـ وصول القوات العراقية إلى الحدود الكويتية السعودية ٨٠
ثالثاً: موقف المجتمع الدولي والعالم الإسلامي والعربي من العدوان ٨١
ـ موقف المجتمع الدولي ٨١
ـ موقف النظام العربي ٨٣
ـ موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٨٥
ـ موقف منظمة المؤتمر الإسلامي ٨٦
ـ موقف الهيئات والمؤسسات الدينية الإسلامية واستنكارها للعدوان ٨٧
ـ بيان الأزهر الشريف ٨٧
ـ بيان دار الإفتاء المصرية ٨٨
ـ وثيقة المؤتمر الإسلامي العالمي بمكة المكرمة ٩١
رابعاً: تصرفات النظام العراقي المنافية للتعاليم الإسلامية ٩٣
ـ العدوان المباغت على الكويت ٩٣
ـ تنصيب النظام العراقي لحكومة في الكويت ٩٤
ـ محاولة اتخاذ المدنيين الأجانب دروعاً بشرية .....
خامساً: موقف الكويت حكومة وشعباً من العدوان ٩٥
سادساً: تحرير الكويت .. انتصار الإرادة الدولية ٩٨

الفصل الثالث

العدوان العراقي على الكويت من منظور الشريعة الإسلامية والشرعية الدولية

أولاً: العدوان العراقي على الكويت في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ١٠٦
ثانياً: نكوص العراق عن اعترافه بالكويت في ضوء الشريعة الإسلامية ١٠٩
ـ مقومات دولة الكويت ١٠٩
ـ علاقة الكويت ككيان متميز بولاية البصرة العثمانية ١١٠

ـ اتفاقية الحماية ١٨٩٩م من وجهة نظر القانون الدولي ١١١
ـ اتفاقية ١٩١٣ بين بريطانيا وتركيا ١١٢
ـ القيمة القانونية لاتفاقية ١٩١٣م ١١٢
ـ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى الاستقلال ١١٣
ـ مرحلة الاستقلال ١١٣
ـ الاعتراف العراقي بدولة الكويت ١١٤
ثالثاً: الإدعاءات العراقية بإعادة توزيع الثروة
في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ١١٧
رابعاً: العدوان العراقي في ضوء المبادىء الدولية لتعيين الحدود ١١٩
ـ مبدأ استقرار الحدود ١١٩
ـ مبدأ لكل ما في حوزته ١٢٠
ـ مبدأ السلوك اللاحق ١٢٠
ـ مبدأ إغلاق الحجة ١٢٠

الفصل الرابع
ممارسات جنود الاحتلال العراقي في الكويت

ـ عمليات القبض اليومي والتفتيش ١٢٨
ـ معاناة الصبيان والأطفال ١٢٩
ـ أساليب التعذيب ١٣٠
ـ انتهاك الحرمات ١٣٣
ـ نهب وتدمير المنشآت الثقافية والعلمية ١٣٤
ـ تدمير بيئة الإنسان ١٣٦
وثائق وصور ١٤٠
خاتمة: آثار العدوان العراقي على العالمين العربي والإسلامي ١٦٧
المصادر والمراجع والوثائق ١٧١